



حقوق الإنسان في الوطن العربي



تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان
عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي

القاهرة ٢٠٠٥

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان في الوطن العربي

تقرير
المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة
حقوق الإنسان في الوطن العربي

القاهرة ٢٠٠٥

مقدمة

هذا التقرير هو الثامن عشر من سلسلة التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان التي تصدر منذ العام ١٩٨٧ والتي تتناول حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، وترصد مظاهر التطور الإيجابية والسلبية، والظواهر الأساسية والإشكاليات التي تعوق تفعل وإعمال المبادئ والمعايير التي نصت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان في البلدان العربية.

والجديد في هذا التقرير أنه يتناول حالة حقوق الإنسان بمنظور إقليمي جمعي يرصد الجوانب والقولم المشتركة بين مختلف البلدان العربية في التطور والظواهر والإشكاليات، فضلاً عن قسمين جديدين يتضمنهما التقرير للمرة الأولى، ويتناولان بالرصد والتحليل قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الفئات الخاصة، وذلك في ضوء جهود المنظمة المستمرة منذ ما قبل ١٢ عاماً لجذب الاهتمام عربياً لهذه الفئات من الحقوق التي لا تكتمل بدونها منظومة حقوق الإنسان، ومحاولة حسم الجدل الدائر حول طبيعتها التكميلية ومدى إلزاميتها وسبل تليتها. وكذا في ضوء مشروع المنظمة الأخير حول حقوق الإنسان والتنمية البشرية في العالم العربي بالتعاون مع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وينطى هذا التقرير للتطورات الرئيسية ويرصد الواقع والنماذج التي وقعت بالأساس في الفترة بين مارس/ آذار ٢٠٠٤، ومارس/آذار ٢٠٠٥، ولكنه يتسع زمنياً نحو المؤشرات الأقدم والوقائع الأحدث لتعزيز سياق التحليل.

ويلي هذا التقرير في وقت يواصل فيه مسار حقوق الإنسان لتخاض متحنى الهبوط للعام الرابع على التوالي، ليس على الصعيد العربي فقط ولكن أيضاً على الصعيد الدولي نتيجة تداعيات الحرب ضد الإرهاب وما ترتب على ذلك من تغليب دواعي الأمن على الالتزام بمواثيق حقوق الإنسان الدولية. غير أن منطقتنا العربية تبقى

حالة خاصة نتيجة الاحتلال العسكري في كل من فلسطين والعراق.

ففي فلسطين استمرت المجازر التي ترتكها السلطات الإسرائيلية ضد المدنيين العزل، وقتل القيادات الفلسطينية، وهدم المنازل وتشريد سكانها، والاستمرار في تشييد الجدار العازل رغم عدم شرعية ذلك وفقاً لحكم محكمة العدل الدولية وما ترتب عليه من انتهاكات جسيمة لحقوق الفلسطينيين.

كذلك مازال الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق يحاول إقامة دولة بقوة السلاح دون القدرة على توفير العناصر الأساسية للأمن الداخلي، ومن خلال محاولات قوات الاحتلال الأمريكية تحقيق انتصارات عسكرية تكتيكية - عادة ما يكون ضحاياها من المدنيين العراقيين الأبرياء - تتصاعد موجات العنف ويزداد الخلط بين المقاومة والإرهاب وفي النهاية تزداد معاناة لشعب العراقي وانتهاك حقوقه.

وقد ألقت الحرب الأهلية في دارفور بظلالها على معاناة الجوامير، حيث أصبح هناك حوالي مليوني لاجئ طردوا من قراهم وأراضيهم وبقوا كل ما يملكون عبارة على عمليات القتل والنهب وحرق القرى والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكها الأطراف المتحاربة.

ومن الظواهر السلبية التي برزت حديثاً هذا العلم، وتثير الكثير من القلق، الاعتداء على بعض العناصر المعارضة سواء بالقتل أو الضرب أو أعمال البلطجة وإفلات المعتدين من العقاب دون الكشف عن هويتهم، الأمر الذي يندب بتصاعد حلقات العنف إذا لم تتوقف هذه الظاهرة الخطيرة.

ومما يؤثر القلق أيضاً استمرار ظاهرة التعذيب وسوء المعاملة واتساع دائرتها وارتفاع أعداد الذين فقدوا حياتهم بشبهة للتعذيب، كما أصبح العرب يواجهون هذه الظاهرة داخل أوطانهم وخارجها في السجون المحلية وفي سجون الولايات المتحدة المنتشرة في أماكن كثيرة، ويحتاج الأمر إلى اتخاذ كل الإجراءات الممكنة محلياً ودولياً لمواجهة هذه الظاهرة التي تتسع دائرتها بالتداعي. فقد أدى التراخي في مواجهة نموذج جوانتانامو إلى أن يشهد العالم نموذج سجن أبو غريب. وقد ظهرت تقارير صحفية مقننة لوربت أن هناك ٩٠٠ مركز احتجاز سرى تكبره وكالة المخابرات المركزية خارج الولايات المتحدة حتى لا تتعرض لرقابة القضاء الأمريكي.

وقد شهدت بعض المجتمعات العربية قدراً من التوتر والاحتقان نتيجة ازدياد انتهاكات حقوق الإنسان مع تردى الأحوال المعيشية، وفي المقابل أدى ذلك إلى زيادة حيوية ودينامية هذه المجتمعات التي ابتدعت طرقاً مختلفة للاحتجاج السلمي وابتكرت وسائل جديدة للحوار بين الأطراف المختلفة وازدياد المطالبة بالإصلاح وربطه باحترام حقوق الإنسان.

وزعم أن الإصلاح السياسي قد بات مطلباً جماهيرياً في كل أنحاء الوطن العربي، واعتبرت الحكومات العربية بضرورته، إلا أن الجدل مازال يحكم على طول الساحة العربية حول آليات وأولويات هذا الإصلاح وبقوته. ويزيد من هذا الجدل النتائج التي تحققت للضغط الخارجي وخاصة الأمريكية على الحكومات العربية من ناحية، وارتباط هذه الضغوط بالتدخل في الشؤون الداخلية ونظم الحكم وربطها بالإصلاح بالترامات سياسية

إقليمية ومحلية من ناحية أخرى.

وعموماً فإن معظم مشروعات الإصلاح الحكومية حتى الآن تتصف بالجزئية والتأخر في نقاط انطلاقها وتأتي أقل كثيراً من طموحات الجماهير ومتطلباتها.

وبجانب ما رصدته المنظمة من سلبيات في هذا التقرير، فإنها قد رصدت أيضاً العديد من الإيجابيات التي برزت خلال هذا العام من تعديلات إيجابية في بعض الدساتير، وتوسيع دائرة انضمام الدول العربية إلى الموفيق الدولية، وانتقال نموذج العدالة الانتقالية إلى بعض الدول العربية (الإصناف والمصالحة في المغرب) وإجراء انتخابات حرة نزيهة في بعض المجتمعات العربية (فلسطين) والمزيد من الاهتمام بقضية مساواة المرأة وحصولها على المزيد من حقوقها المنتهكة.

وفي الختام أترجيه بالشكر لمجلس أمناء المنظمة وأفرعها ومنظماتها العضوة، وكافة هيئاتها الداخلية وأعضائها الذين وفرّوا للأمانة العامة المعلومات والتحليلات التي ساعدتها على إنجاز هذا التقرير، وعلى مساهمتهم في تحقيق ما ورد فيه من معلومت، كما أوجه الشكر لفريق العمل بالمنظمة الذي أسهم في إعداد هذا التقرير بجدد وهمة عالية والتزموا خلال عملهم بروح الفريق ليخرج التقرير بصورته هذه فاستحقوا كل تقدير.

محمد فلق

أمين عام المنظمة العربية

لحقوق الإنسان

■ تقديم الأمين العام

■ مدخل إلى التقرير..... ١١

■ القسم الأول :

التطورات على الصعيد القاتوني

- ٢٠ □ الانضمام إلى المواثيق الدولية.....
- ٢٠ □ التطورات الدستورية.....
- ٢٤ □ التطورات القانونية.....

■ القسم الثاني :

الحقوق الأساسية

- ٣٢ □ الحق في الحياة.....
- ٥٣ □ الحق في الحرية والأمن الشخصي.....
- ٧٠ □ الحق في المحاكمة العادلة.....
- ٧٨ □ معاملة السجناء والمحتجزين.....

■ القسم الثالث :

الحريات العامة

- ٨٨ □ حرية الرأي والتعبير.....
- ٩٢ □ حرية التنظيم وتكوين الجمعيات.....
- ٩٥ □ حرية التجمع السلمي.....
- ٩٦ □ حرية للمشاركة في إدارة الشؤون العامة.....

القسم الرابع :

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

- ١٠٤ ☐ مقدمة
- ١٠٥ ☐ الحق في العيش الكريم
- ١٠٦ ☐ الحق في الغذاء
- ١١٠ ☐ الحق في السكن
- ١١٣ ☐ الحق في العمل
- ١١٨ ☐ الحق في التعليم
- ١٢٣ ☐ الحق في الصحة

القسم الخامس :

حقوق الفئات الخاصة

- ١٢٢ ☐ حقوق المرأة
- ١٣٨ ☐ حقوق الطفل
- ١٤٠ ☐ الأقليات والأثنيات
- ١٤٣ ☐ اللاجئين والنازحون
- ١٤٥ ☐ ذوي الاحتياجات الخاصة

- ١٤٧ ☐ ملاحق

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

الأمين العام : أ. محمد فائق

مجلس الامتاء

السودان	الرئيس	د. أمين مكى مدنى
الكويت	نائب الرئيس	د. سهام الفرير
الجزائر	أمين الصندوق	أ. بوجمعة غشير
لبنان		أ. إبراهيم العبد الله
المغرب		أ. لمينة بو عيش
ألمانيا		د. حامد فضل الله
مصر		د. حسين موسى
فلسطين		أ. راجى الصورتسى
سوريا		أ. راسم الاتاسى
البحرين		د. سيكة النجار
العراق		د. عبد الحسين شعبان
الكويت		أ. عبد العالى ناصر العبد العالى
الإمارات		أ. عبد الغفار حسين
فلسطين		د. عزى بشارة
مصر		أ. حسين عوض
مصر		أ. محمد فائق
المغرب		أ. محمد الهسكورى
تونس		أ. مختار الطريفى
لبنان		أ. سميرة جمعة
الأردن		أ. ماسى الخطبة
مصر		أ. ياسر حسن

المدير التنفيذي : أ. إبراهيم عليم

إعداد التقرير

المشرف على التقرير

أ. إبراهيم علام

منسق فريق الباحثين

أ. علاء شلبي

فريق الباحثين

أ. هايدى الطيب

أ. محمد راضى

أ. إسلام أبو العيدين

أ. محتر بالله عثمان

أ. محمد نور الدين

د. سامية حسين

أ. نيفين أمين

تصميم الغلاف

أ. هشام بهجت

الإخراج الفنى

أ. سلمى زكريا

الميكروتلية

أ. عصمت جابر

أ. منى هاشم

مقدمة ختامية إلى التقرير

تتابع المنظمة العربية لحقوق الإنسان إصدار تقريرها السنوي عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي خلال الفترة منذ مارس/آذار ٢٠٠٤ إلى مارس/آذار ٢٠٠٥ من خلال منهجية جديدة في التناول، تعمل على رصد أبرز المؤثرات والظواهر والإشكاليات المشتركة التي تعوق تعزيز احترام حقوق الإنسان على الساحة العربية مجتمعة، وخاصة الناتجة عن الاحتلال الأجنبي، والتزاعلات الداخلية المسلحة، وإجراءات مكافحة الإرهاب غير المنضبطة، فضلاً عن استمرار طابع الجزئية في الخطوات الإصلاحية المتخذة ولتفقد الموجه لإجراءات تطبيقها.

ويرصد التقرير حالة الحقوق من خلال أقسام خمسة، تشمل التطورات على الصعيد القانوني، وحالة الحقوق الأساسية، وحالة الحريات العامة، بالإضافة إلى قسمين جديدين يختصان بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويرعاية حقوق الفئات الخاصة، ويعرض للتقرير المائل لبعض التطورات الإيجابية الهامة، كما يعرض للمساكنات ويهتم بتوضيح أبعادها مدلولاً عليها بالنماذج والوقائع التي توافرت للمنظمة، وذلك بغرض المساهمة في إضاح جوانب الخلل في الممارسة وأبعادها.

وفي القسم الأول، يرصد التقرير أنه كان إيجابياً أن تواصل الحكومات العربية مسيرة الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، إلا أن التقرير يلاحظ أنها لم تصل بعد إلى تحقيق الموازنة ما بين للقوانين الوطنية والالتزامات المقررة في الاتفاقيات الدولية، كما يلاحظ أن كل من السعودية وقطر وعمان والبحرين والإمارات لم تنضم بعد إلى لائحة الدول لحرارة الإنسان (المهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق المدنية والسياسية).

ويعرض التقرير في قسمه الثاني للتطورات المتعلقة باحترام الحقوق الأساسية، فيلخص التقرير عدداً من التطورات الإيجابية التي وقعت خلال العام، مثل ملاحقة بعض المسؤولين عن جرائم تعذيب أو سوء معاملة في الاحتجاز أو إخلال بمقتضيات الوظيفة وخاصة في مصر والسودان والبحرين، فضلاً عن التجربة الأولى عربياً التي بدأتها المغرب بتأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة للعمل على تجاوز ماضي الانتهاكات الجسيمة في البلاد، وكذا بعض الجهود الإيجابية التي تقوم بها بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وخاصة في المغرب ومصر والأردن وقطر والسعودية، فضلاً عن استجابة الحكومات العربية للدعوات إلى تعزيز ثقافة موظفي إنفاذ القوانين

في مجال حقوق الإنسان بالتعاون مع كل من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة السماح لمزيد من الحكومات للجنة الدوائية للصليب الأحمر بزيارة السجون وتفتد لوضاح المحتجزين.

لكن يلاحظ التقرير تفاقم معدلات انتهاك الحقوق الأساسية على نحو خطير نتيجة للجرائم والانتهاكات المستمرة المرافقة للاحتلال الأجنبي أو النزاعات الداخلية المسلحة، أو الناتجة عن لتسامح نطاق الأنشطة الإرهابية وإجراءات مكافحة الإرهاب على بقعة جغرافية أوسع من المنطقة، فضلاً عن الانتهاكات التي تقع نتيجة استمرار بعض الممارسات السلبية مثل التعذيب وسوء المعاملة في الاحتجاز.

فيلاحظ التقرير استمرار انتهاك الحق الحياة بأرقام غير مسبوقة في مناطق النزاعات المسلحة والتي وصلت في العراق قرابة ١٠٠ ألف قتيل مدني منذ بدء العدوان والاحتلال في مارس/آذار ٢٠٠٣ وذلك بحسب مصادر بريطانية استمتعت الحكومة البريطانية عن التعليق عليها، وبلغت في فلسطين إلى أكثر من ٤ آلاف قتيل منذ بدء الانتفاضة الثانية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، وفي إقليم دافور غربي السودان أعداد كبيرة منذ بدء النزاع في فبراير/شباط ٢٠٠٣ لم يتفق على تقديرها حتى الآن، وفي الصومال ٣٠٠ ألف قتيل منذ بدء النزاع الأهلي في العام ١٩٩١ وذلك بحسب ما أعلنه رئيس البلاد الجديد.

وبالإضافة إلى ذلك فقد تضاعفت أعداد ضحايا الأحداث المرتبطة بالإرهاب ومكافحته، وخاصة في السعودية والأردن ولبنان ومصر وقطر والكويت، وتلك الناتجة عن التعذيب وسوء المعاملة في مصر والأردن وسوريا وتونس ولبنان، فضلاً عن ظواهر أخرى كالإفحام والهجرة غير الشرعية.

وكذا يلاحظ التقرير تزايد معدلات انتهاك الحق في الحرية والأمان الشخصي بمعدلات أكثر كثرةً بالتوسع في حملات الاعتقال في مناطق الاحتلال والنزاعات المسلحة وارتباطاً بملاحقة المقاومين والمتمردين، والاعتقالات العشوائية في سياق مكافحة الإرهاب، فضلاً عن استمرار قمع المعارضين السياسيين والنشطين الحقوقيين والإصلاحيين في كل من السعودية والكويت وسوريا ومصر والأردن والمغرب وليبيا واليمن والسودان وعمان ولبنان، وفي ظاهرة تسليم وتسلم المشتبه فيهم دون ضمانات كافية لسلامتهم وحقوقهم وبصفة خاصة في سوريا ومصر والكويت والسعودية والمغرب واليمن.

كما يلاحظ التقرير تزايد الإحالات إلى محاكمات جائرة أو ذات طبيعة استثنائية، أو إحالة مدنيين إلى القضاء العسكري الذي لا يمثل قاضيه الطبيعي في تونس وموريتانيا والمغرب وليبيا والسعودية ومصر والسودان والأردن وعمان ولبنان وسوريا، ولا سيما فيما يتصل بالمشتبه في علاقتهم بالإرهاب.

كذلك يلاحظ التقرير استمرار حال التردّي في السجون ومراكز الاحتجاز في معظم البلدان العربية مصحوبة باستمرار لأمط للتعذيب وسوء المعاملة والمقويات غير القانونية في غالبيتها.

وبلوس التقرير في أوصاف مختلفة تلمي ظاهرة الاعتداءات المجهولة التي تزايدت مؤخراً بحق الصحفيين والناشطين السياسيين والإصلاحيين، بغرض إرهابهم على نحو ما وقع تجاه الصحفي "عبد الحليم قنديل" في مصر، أو وقوعهم ضحية للاغتيال كما وقع لحكاتب "سمير قصير" في لبنان، أو قتلهم بعد تعرضهم للاختطاف والتعذيب على نحو ما وقع بحق كل من الشيخ "محمد مشوق الخزوني" في سوريا وللصحفي "صيف الغزال" في ليبيا.

وفي القسم الثالث، يعرض التقرير لأوضاع الحريات العامة التي تشهد ضغطاً متزايدة، وبينما يرصد التقرير بعض الخطوات الإيجابية التي تجلت في زيادة هامش حرية الرأي، والتوسع في تقنين حق التكوين النقابي وتسجيل بعض الجمعيات العاملة في مجالات الدفاع الاجتماعي، وإقالة مسؤولين عن استغلال العنف في مواجهة المظاهرات السلمية على نحو ما حدث في البحرين، وبعض الإجراءات الإيجابية التي اتخذت في بعض العمليات الانتخابية المحدودة التي جرت خلال العام، والقبول في شعبة واسعة حول المطالبة بالإصلاح.

إلا أن التقرير يلاحظ قدراً إنشائياً من التراجع خلال العام، حيث تعرضت حرية الرأي والتعبير لضغوط ناتجة عن استمرار القيود على إصدار الصحف والعمل بالعقوبات السالبة للحريات والقرارات المالية الباهظة في قضايا الرأي والنشر وخاصة في الجزائر واليمن وتونس والمغرب ومصر والسعودية والكويت وموريتانيا وليبيا.

واستمرت أيضاً القيود على حريات التنظيم الحزبي وتكوين الجمعيات تأسيساً ونشاطاً بما يؤدي لتقويض مبدأ التعددية السياسية وحرية الاجتماع والمشاركة في الشأن العام وخاصة في المغرب ولبنان وتونس والجزائر ومصر وسوريا والبحرين وعمان وليبيا، وتتضائل هذه القيود مع الحظر شبه الكامل على التجمع السلمي في غالبية البلدان العربية، الأمر الذي يؤدي إلى مضاعفة العزوف الشعبي عن المشاركة السياسية.

ولا تزال البلدان العربية تضع الالتزام بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ورعاية حقوق الفئات الخاصة في مرتبة أدنى من الاهتمام، وأثارت التقارير الدولية والإقليمية المعنية بالتنمية البشرية والإنسانية والتحولات الاقتصادية للقلق البالغ من التدهور الذي نالته هذه الحقوق.

وقد أضافت مختلف التقارير المتخصصة بمستويات التقدم التي جرى إحرازها خلال العامين الأخيرين من القرن العشرين، لكنها نسوت بحوث قدر من التراجع في السنوات الأخيرة، وتتضمن أسباب هذا التراجع سمة الجزئية في الخطط والسياسات المتبعة من جانب الحكومات لتلبية هذه الالتزامات في ناحية، وعدم كفايتها لتغطية مختلف الالتزامات أو جوانبها في ناحية ثانية، وبمعدلات فعاليتها في التطبيق وتحقيق أهدافها في ناحية ثالثة، وهي عيوب يرتبط بعضها بأسباب منطقية كذلك التي تتصل بنقص الموارد اللازمة، لكنها ترتبط في شق آخر بضعف مفهوم الالتزام بهذه الحقوق ونقص الخبرة العلمية في التخطيط لإيجازها.

فعلى صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبخلاف عن التدهور الإنساني لنتائج عن مناطق الأزمات،

ولاحظ التقرير تأثير الحق في العيش الكريم على نحو خطير نتيجة تفشي ظاهرة الفقر بفعل نقص سبل مواجهتها، وتكثر الحق في الغذاء بسوء توزيع الناتج القومي وارتفاع معدلات النمو السكاني في ظل تزايد حدة الغلاء.

كذلك تكثر الحق في السكن بالسياسات التي تشجع نمط الإسكان الاستثماري، وتراجع خطط الإسكان الملية واحتياجات الشرائح الفقيرة، ونمو ظاهرة العشوائيات التي يسكنها ٣٠ % على الأقل من سكان المدن، وضعف الخدمات الموجهة للتجمعات السكانية الجديدة.

كذلك استمر إصعاق الحق في العمل موضع تراجع، فليس التقرير نمو ظاهرة البطالة لتصل إلى ٢٠ % وفقاً للأرقام الرسمية، عدم الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة في الأجور وحقوق التنظيم والإضراب والمفاوضة الجماعية وضمانات الصحة والسلامة للمصالح.

وفي مجال الحق في التعليم، يلاحظ التقرير أن على الرغم من زيادة الإنفاق العام على التعليم في البلدان العربية، إلا أنها لا تزال تعاني من تقاضي ظاهرة الأمية التي تبلغ متوسط ٤٦ % وخاصة بين الإناث، وتسرب ٧,٥ مليون طفل على الأقل من الالتحاق بالتعليم، وضعف محتوى التعليم العام المقدم للشرائح الفقيرة التي تمثل غالبية السكان، وتفاوت معدلات تقديم الخدمة التعليمية ونسب الالتحاق ما بين الريف والحضر لصالح الحضر، وكذا تساهلت معدلات نسبة الالتحاق ما بين الذكور والإناث لصالح الذكور، بالإضافة إلى القيود التي تنال من حرية تدفق المعلومات وحريات البحث العلمي.

وعلى صعيد الحق في الصحة، يرصد التقرير نمو مؤشرات ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة في غالبية البلدان العربية بما يقترب من المتوسط العالمي، ولكنه يلاحظ انخفاض مؤشرات توقع سنوات الحياة الصحية في البلدان العربية مقارنة بالمؤشرات العالمية، ويلاحظ أيضاً تراجع نسب الإنفاق العام على الخدمة الصحية مقارنة بارتفاع معدلات النمو السكاني، وزيادة تكلفة تلقي الخدمات الصحية، وضعف خدمات برامج التأمين الصحي في بعض البلدان، فضلاً عن تدهور الأوضاع البيئية على نحو خطير تبرزه التقارير التي تشير إلى أن ١٥ بلداً عربياً تقع تحت خط الفقر المائي.

وعلى سبيل المثال، يلاحظ التقرير في قسم الفئات الخاصة أنه رغم كثرة الإجراءات والسياسات الإيجابية التي تبنتها غالبية الحكومات العربية لمواجهة التمييز ضد المرأة ودعم إنصافها ومشاركتها للمجتمعة، إلا أنها لا تزال تصطدم بضعف الوعي الثقافي والمجتمعي بأهمية القضية، بجانب التردد في تبني سياسات من قبيل التمييز الإيجابي للمؤقت لصالح المرأة.

كما يلاحظ التقرير بعض السياسات الإيجابية التي بدتها بعض البلدان العربية في معالجة لوضاع الأقليات العرقية في الجزائر والمغرب وسوريا والبحرين والكويت والسعودية وتحتاج إلى مزيد من التطوير، لكن بعض المعالجات التي جرت في مناطق الاحتلال والنزاع المسلح تتناقض مع مبادئ الحياد، وتتجاهل الحق في المواطنة المتساوية والكاملة، وتبرز من الانقسام الأهلي على نحو ما يجري في العراق.

وبصفة عامة، يلاحظ التقرير مع القلق تراجع الاهتمام باحترام وتعزيز حقوق الإنسان في الممارسة، وهو وإن كان لا يتركز به المنطقة العربية وحدها، لكنها تحتل موضعاً متقدماً منه، بالنظر إلى خصوصيتها وتعدد إشكالاتها.

ويرصد التقرير بصفة خاصة استمرار انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني نتيجة استمرار الجرائم التي يرتكبها بحق الاحتلال الإسرائيلي الذي يصر على تجاهل مضمون القرارات الدولية التي تكفل للحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل أراضيها المحتلة في العام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية المحتلة، وحق اللاجئين في العودة لديارهم والتعويض.

وتجلى ذلك خلال العام ٢٠٠٤ أيضاً في تجاهل الاحتلال للحكم الاستشاري لمحكمة العدل الدولية للقاضي بعدم شرعية جدار العزل العنصري المعزل، وفي إعلان الاحتلال عزمه توسيع المستوطنات الكبيرة في الأراضي الفلسطينية مهدداً للاحتفاظ بها، وخاصة في محيط القدس استكمالاً لمخططات تهريبها وفصلها عن الضفة الغربية.

ولم يحل نجاح واستمرار الهدنة التي أعلنتها الفصائل الفلسطينية من طرف واحد دون استمرار الاحتلال في ارتكاب جرائمه اليومية بحق الفلسطينيين دون تمييز بين المقاومين والمدنيين، ومن أبرزها جريمة حظر والإغلاق التي تمثل سياسة عقاب جماعي تحظرها اتفاقية جنيف الرابعة، يصحبها في ذلك استخدام الإدارة الأمريكية للمتواصل لحق النقص "القنوت" لمنع مجلس الأمن من إدانة الجرائم الإسرائيلية بحجة إتاحة السبل أمام المجموعة الرباعية لدعم تنفيذ خطة شارون" للتصالح الأحادي من غزّة، والتي هي بطبيعتها خطة إعادة استئثار عسكري، تتيج للاحتلال استمرار السيطرة الأمنية الكاملة على الممارير الدولية والأجواء والمياه الإقليمية لقطاع غزة.

وجرى استغلال للحرب الدولية على الإرهاب لتوفير الغطاء اللازم لتبرير المعجز عن معالجة أزمات المنطقة، وعلى رأسها قضية حقوق الشعب الفلسطيني، بعدما وضعت القوى الكبرى فصائل المقاومة الفلسطينية للمشروعة على قوائمها للمنظمات الإرهابية، كما استغلت لاحقاً لتبرير إطالة أمد الاحتلال الأمريكي للعراق بعدما تحول ساحة مفتوحة للتأثر المتبادل بين الإدارة الأمريكية وجماعات الإرهاب الدولي.

واستغلت هذه الحرب أيضاً على نطاق واسع لإضعاف وتقويض الضمانات القانونية لحقوق الإنسان على الصعيدين الدولي والإقليمي، وكان نصيب ذوي الأصول العربية والمسلمين في الدول الغربية هو الأوفر من الانتهاكات التي رافقت الإجراءات الاستثنائية لمكافحة الإرهاب، ما وسع الإجراءات بطابع العنصرية الذي لكانته تقارير أممية (تقرير مقرر الأمم المتحدة المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية للمفهم للجنة حقوق الإنسان في دورتها ٥٩) فضلاً عن تقارير متخصصة (التقرير السنوي لمجلس العلاقات الإسلامية الأمريكي كير" للعام ٢٠٠٥).

وعلى الساحة العربية منحت للحرب الدولية على الإرهاب المبرر لإصدار تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب

وتحويله أدت إلى الانقراض المتزايد من منظومة الضمانات القانونية للحقوق والحريات، فيما اعتبر استجابة لقراري مجلس الأمن ١٣٧٣ و ١٣٧٥ وكذا الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب التي سارعت البلدان العربية للانضمام إليها.

وبالإضافة إلى ذلك، تضاعفت معدلات انتهاك الحقوق الأساسية على نحو متزايد، فتساقطت العتات من القتل والجرحى في المنطقة خلال العام نتيجة تركيز أعمال الإرهاب ومكافحته في المنطقة، واستمر توسع حملات الاعتقال والاحتجاز غير القانوني، وإحالة المتهمين إلى محاكمات جائرة أو استثنائية.

وعمق من هذه التداعيات إصرار الإدارة الأمريكية على مواصلة احتجاز العتات في معسكر إكس راي بقاءعتها في جوفنتامو بكوبا ومحاولة نزع صفة الأسرى عنهم رغم أحكام قضائية أمريكية تقضي بعدم جواز محاكمتهم، ولكنّت مذكرات رسمية أمريكية سحّة ما نشر عن انتهاكات خطيرة لحقوق الأسرى، كان من آخرها المعلومات التي رفعت عنها السرية بشأن تكتيس المصصف، وأثارت موجة من الغضب في العالمين العربي والإسلامي.

وقد استنفلت لجوء الاحتجاز الناتجة عن المواجهة مع الإرهاب في تبرير القيود الواسعة على حرية وسائل الإعلام العربية وحرية البحث العلمي لضغوط متزايدة من الخارج بدعوى مختلفة، على نحو ما تعرضت له قناتي الجزيرة والمنار وتمطيل إصدار تقرير التنمية الإنسانية العربية، وبشكل لا يتسق مع الدعوات الدولية للإسراع في إجراء الإصلاحات السياسية والديمقراطية في المنطقة.

ولا يقل تلك من الجهود الإيجابية المتمثلة في توجه آليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان لتدارس الآثار السلبية لمكافحة الإرهاب على أوضاع وضمانات حقوق الإنسان بهدف معالجتها والدّمدنها، وكان من آخرها قرار لجنة حقوق الإنسان باستحداث موقع مقرر خاص لبحث تداعيات مكافحة الإرهاب على أوضاع حقوق الإنسان.

واستمرت التطورات في العراق تلقي بظلالها السلبية على مجمل الأوضاع في المنطقة، فرغم الإقبال الشعبي على التصويت في الانتخابات الذي عكس اهتماماً شديداً بالرغبة في إعادة بناء مؤسسات الدولة تمهيداً لإنهاء الاحتلال واستعادة السيادة، كانت جرائم الاحتلال التي رافقت الانتخبات والسياسات اللاحقة عليها في تشكيل للحكومة ولجنة صياغة الدستور الجديد تصب في مجرى الحرب الأهلية بتهميشها مشاركة قطاعات شعبية واسعة، وعلى رأسها قطاعات السنة.

وسجلت جرائم الاحتلال والوقضي الناتجة عنه أعداد غير مسبقة من الضحايا، واستمرت أصال للتعذيب المنهجي لأعداد متزايدة من المحتجزين المشتبه في علاقتهم بفصائل المقاومة نمطاً سائداً في السجون ومراكز الاحتجاز على الرغم من التداعيات التي شهدها فضيحة سجن أبو غريب، وتعرض القضاء لما وصف عراقياً بـ"منذبة قضاة" حيث جرى عزل ١٨٠ قاضي عراقي من عملهم بقرارات غير قضائية.

وجاء استمرار التدهور في الأوضاع الإنسانية في إقليم دارفور غربي السودان مخيباً للأمل التي راقت توقيع اتفاق سلام الجنوب النهائي، ومؤثراً بشكل سلبي على تنفيذ الأهداف المتوخاة في المرحلة الانتقالية، فضلاً عن الإشكاليات المتعلقة باحتكار الحكومة والحركة الشعبية للأصبغة الرئيسية في لجنة صياغة دستور البلاد المزمع.

واستمرت مهمة للتدهور ملازمة الوضع في الصومال مع الغياب شبه الكامل للدولة، وممارسة للفصائل المتقاتلة لطفقة واسعة من الانتهاكات، وتواصلت بشكل حاد ظاهري النزوح لداخلي والجوء إلى الخارج.

وكد عكست التطورات الأخيرة في مصر ولبنان نموذجاً لإصرار أبناء المنطقة على المضي قدماً في الإصلاح، وأصبح خطاب الإصلاح يحتل موقع الصدارة في نقاشات اليومية الجارية على الساحة العربية، بما يمنح القضية ما تحتاجه مسيرة الإصلاح من دفعة ومن تركم داخلي.

وظهرت خلال العام بعض الخطوات الرسمية الإيجابية التي يمكن أن تمثل بدليات مهمة، إلا أن مسيرة الإصلاحات في المنطقة ظلت تتسم بالجزئية، ولم تنف القمة العربية في الجزائر (مارس/آذار ٢٠٠٥) بتعهداتها المطة منذ قمة تونس (مايو/ايار ٢٠٠٤) ببلورة برنامج إصلاح إقليمي متكامل.

ويعاني المجتمع المدني في الوطن العربي من المحاولات المستمرة لإضعاف دوره في عملية الإصلاح، وهو الأمر الذي يتجلى في الشروط الصعبة التي تفرضها الحكومات على دوره وحدود مشاركته في عمليات الإصلاح، أو من خلال ملاحقة ومحكمة بعض الناشطين الإصلاحيين لممارستهم حقهم في حرية إداء الرأي والتعبير، والاعتداءات المجهولة على لبعض منهم والتي وصلت إلى حد القتل، أو من خلال تراجع الاعتراف بأهمية دوره في المبادرات الدولية للإصلاح على نحو ما ظهر خلال عقد منتدى المستقبل في المغرب (ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٤) بمبادرة من مجموعة ثمانية الاقتصادية لكبار، في الوقت الذي يتواصل فيه الجدل بين المبادرات الرسمية العربية والمبادرات الدولية حول طبيعة الإصلاحات المطلوبة ومدى ملامتها ومرعتها.

ولكن المجتمع المدني لا يزال يواجه العمل حثيثاً لتجاوز القيود والشروط ويعمل على بلورة البرامج والمطالب الإصلاحية المنشودة باعتبارها منظومة متكاملة ومتراصة تتشكك فيها المطالب الديمقراطية والتمسورية والاقتصادية والثقافية والتي تقوم على أساس من تعزيز احترام حقوق الإنسان الرفاء بالمطالب والمصالح الشعبية على النحو المأمول.

• • •

القسم الأول

التطورات على الصعيد القانوني

♦ الانضمام إلى المواثيق الدولية

♦ التطورات الدستورية

♦ التطورات القانونية

القسم الأول

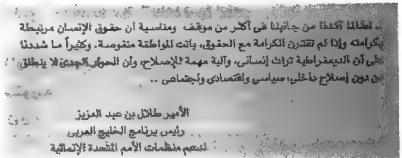
المحقين بلتفاقية حقوق الطفل التي سبق أن
اقتضت إليها غالبية البلدان العربية عدا
الصومال الذي يعاني حرباً أهلية والعراق الذي
لم يصادق عليها بعد، فاندثرت كل من البحرين
وعمان والكويت وليبيا إلى البروتوكول
الاختياري للحد من اشتراك الأطفال في
النزاعات المسلحة، وانضمت كل من البحرين
وعمان والسودان والكويت وليبيا واليمن إلى
البروتوكول الاختياري للحد من ظاهرة الاتجار
في الأطفال واستغلالهم في البغاء.

بينما يستمر الجدل عربياً حول الالتزام
بالمبادئ المستقرة في الشريعة الدولية لحقوق
الإنسان، فلا تزال التحفظات العربية قائمة دون
مرجعة، بما في ذلك التحفظات العامة وغير
المحددة في ظل تجدد الجدل حول العالمية
والخصوصية، ولا يزال تأثير هذه الاتفاقيات
محدود، فلم يتم تعديل القوانين الوطنية بما يتواءم
والالتزامات النابعة عن الشريعة الدولية، بل إن
بعض البلدان العربية تعامل هذه الالتزامات
أحياناً بأنها أدنى من القوانين الوطنية، وهو ما
يتضح أكثر في التباطؤ وفي التصديق على
الميثاق العربي لحقوق الإنسان بعد تحديثه نسبياً
وإقراره في القمة العربية بتونس (مايو/أيار
٢٠٠٤)، فلم تصفق عليه حتى إعداد التقرير
سوى الأردن.

للتطورات الدستورية

مثل الاشتغال بالتطورات على الصعيد
الدستوري سمة مشتركة بين مناطق النزاع
للمسلح في الوطن العربي، سواء تلك الخاضعة
للالحتلال الأجنبي، أو التي تدور فيها نزاعات

الانضمام إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان
واصلت البلدان العربية خطوات الانضمام
إلى المنظومة الدولية لحقوق الإنسان خلال العام
٢٠٠٤، ففي تطور إيجابي انضمت موريتانيا
إلى العهدين الدوليين لحقوق المدنية والسياسية
والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في
فبراير/شباط ٢٠٠٥ لتصبح للبلد العربي
الخامس عشر الذي ينضم للشريعة الدولية لحقوق
الإنسان، بينما توصل كل من الإمارات
 والبحرين والسعودية وعمان وقطر عزوفها عن
الانضمام.



وفي تطور إيجابي أيضاً، انضمت الإمارات
إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد
المرأة، كما انضمت ليبيا إلى البروتوكول
الاختياري للملحق بلتفاقية القضاء على كافة
أشكال التمييز ضد المرأة، وانضمت ليبيا
وسوريا والجزائر إلى الاتفاقية الخاصة بحقوق
العمل المهاجرين وأسرهم، وخلال العام أيضاً
وقعت موريتانيا على الاتفاقية الدولية لمناهضة
التعذيب ولكنها لم تصديق عليها بعد.

ولا يزال كل من الأردن وجيبوتي واليمن
العربيين لأوحيد اللذين صلباً على نظام روما
الأسمى للمحكمة الجنائية الدولية.

وقد شهد العام ٢٠٠٤ ظاهرة مميزة، وهي
كتلة الانضمام إلى البروتوكولين الإضافيين

شهد العام ٢٠٠٤
ظاهرة مميزة، وهي
كتلة الانضمام إلى
البروتوكولين
الإضافيين الملحقين
باتفاقية حقوق
الطفل التي سبق أن
انضمت إليها غالبية
البلدان العربية

داخلية.

ففي العراق، الذي يعيش شعبه مرحلة انتقالية يمكن وصفها بالتأسيسية نظراً لكونها تهدف إلى وضع دستور جديد بعد تأسيس جمعيته الوطنية وتشكيل حكومته الجديدة في ظل استمرار الاحتلال الأمريكي البريطاني، تؤخذ العديد من المثلثات على الأسس التي تقوم عليها هذه المرحلة، فطبيعة المبادئ الواردة في قانون الإدارة الانتقالية الذي يوصف بالدستور المؤقت (الموقع في ١١ مارس/آذار ٢٠٠٤ من قبل رئيس سلطة الاحتلال المؤقتة بول بريمر) إنما تحدد سلفاً طريق التطور الدستوري، ويوفر هذا القانون في ذاته الأسس المنهجية لدعم تجزئة العراق ولا يحثه عبر التقسيم الطائفي وصيغة الفيدرالية الجغرافية التي تعكس من الانقسام الأهلي على أسس عرقية ومذهبية، ويعمل لنفي هوية العراق العربية، وتأخير مرتبة الدين كأحد مصادر التشريع الوطني - بنض النظر عن سوء استعماله من قبل البعض، بل يوفر أيضاً قاعدة للتمييز بين المواطنين على أسس انتماءات بعضهم السنيّة كالأشعيبيين مثلاً، أو انتماءات البعض الآخر للعرقية كالتركمان.

ويعمق هذا للقانون بالممارسة من منهج التجزئة ويهدد الكثير من الحقوق في المرحلة الانتقالية، حيث تمنح الصيغة الفيدرالية المقررة في هذا القانون للقرى الكردية في مناطق الشمال صلاحيات وحقوق تخل بالتوازن العرقي وتؤدي لاحتقالات بالغة الخطورة، بينما تقوم هذه القوى بمعالجات ديموغرافية متسارعة ومتوسعة على حساب التركمان والعرب السنة، والذين جرى إقصاؤهم بفعل جرائم الاحتلال من المشاركة في الانتخابات، بما منح غالبية من العرب الشيعة الهيمنة الكاملة على تشكيل الجمعية الوطنية بعد تحالفهم مع القوى الكردية، وبما دعم مشاعر قطاعات العرب السنة بأنهم موضع الانتقام من

إرث حكومة "صدام حسين" وجرائمها ضد الجميع، وبصفة خاصة بعد ما وضعت لجنة الـ ٥٥ المشكلة لصياغة الدستور الجديد عضوين فقط من السنة.

وفي السودان، تجري على قدم ومناق جهود صياغة وإقرار دستور جديد ليوائم مرحلة ما بعد الحرب في الجنوب ولتقاسم السلطة والثروة، ويهدف الطرفان في الدستور الجديد إلى ترسيخ الأسس والمبادئ التي تكفل الحقوق الكاملة في المواطنة والمساواة بين أبناء السودان جنوباً وشمالاً، وقد بدلت بالفعل اللقاءات الهادفة لتشكيل لجنة صياغة الدستور، غير أن الكثير من الخلافات لا تزال تعصف بها، حيث تنهم جماعات المعارضة السودانية للحكومة المركزية بأنها تتحكر عملية صياغة الدستور من خلال هيمنتها على الفريق الذي يمثل مناطق الشمال السودانية في لجنة صياغة الدستور، ورفضت هذه القوى الموافقة على المشاركة "المحدودة" والشككية التي تمنحها لإماما الحكومة، وبشكل مائل يبرز الخلاف في الجنوب بين الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة "سجون قرنق" وثلاثين من الحركات الجنوبية الأخرى، ورغم انتهاء اجتماع نيروبي الذي دعت إليه الحركة الشعبية لبناء تفوّقات المنهجية بين إيجابيات، إلا أن كثيراً من الحركات المشاركة أكدت أنه لم يتم التوصل حتى إلى اتفاق مبدئي على دور الفصل الجنوبي في لجنة صياغة الدستور، ولا تنصّب هذه الخلافات شمالاً وجنوباً فقط على المبادئ والأسس التي ميكلها الدستور، ولكنها تعكس حق كافة الأطراف في المشاركة في هذه المرحلة الدقيقة من مسيرة السودان، خاصة في ظل المخاطر التي تحيط بوحدة البلاد والتي تتزايد بفعل التدهور المتصاعد للأوضاع في إقليم دارفور غربي البلاد، وأهمية المعالجة

يمثل الانشغال
بالتطورات على
الصعيد الدستوري
سمة مشتركة بين
مناطق النزاع المسلح
في الوطن العربي،
سواء تلك الخاضعة
للاحتلال الأجنبي، أو
التي تدور فيها
نزاعات داخلية

الدقيقة لهذا الملف بعد صدور قرار مجلس الأمن
١٥٩٣ بإحالة قضية المصاعلة إلى المحكمة
الجسائية الدولية، وكذا صدور القرار ١٥٩٠
للخاص بدعم تنفيذ اتفاق الجنوب وتشكيل بعثة
الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتي يحق لها
التدخل والفصل في الأمور التي تراها تهدد بناء
السلام في البلاد.

وفي الصومال، يتواصل المُنزق للعلم
الخمس عشر على التوالي دون أن يتجلى أفق
لوضع حد لهذا النزاع الأهلي الطويل الذي
عصف بوحدة البلاد واستقراره وسلامه
مواطنيه، وفي مساعي جديدة للمعالجة، قرر
مؤتمر المصالحة الوطني الصومالي في
أغسطس/آب إنشاء برلمان مؤقت جديد باسم
الجمعية النيابية الانتقالية لتحل بدلاً من
الجمعية الوطنية الانتقالية، وتشكل من خليط من
زعما القبائل والمسلمين وأمرام الحرب وحكماء
بعض المناطق التي أقيمت حكومات محلية.

وقد اعتمدت الجمعية النيابية الانتقالية
التي تتخذ من نيروبي مقراً لها مشروع "الميثاق
النيابتي الانتقالي" ليقوم مقام دستور البلاد
الصادر في العام ١٩٩٠ ويكمل بعضاً من الحقوق
والحريات، وقررت أن يتم العمل به فوراً، وألا
يجري العمل بدستور ١٩٩٠ إلا في الحالات
غير المنصوص عليها في الميثاق الانتقالي.
وتزامن ذلك مع انتخاب الجمعية "عبد الله
مهدي يوسف" رئيساً جديداً للبلاد، وتكليف
"محمد جدي" بتشكيل وزارة موسعة حظيت بقبول
الجمعية، وقد تشكلت من سبع وزارات أساسية،
فضلاً عن ٩٠ موقفاً وزارياً آخر بين نائب
الرئيس الوزراء ووزير دولة لترضية ممثلي
القصاص في الجمعية النيابية، وبقيت عودة هذه
الحكومة الجديدة إلى العاصمة مقديشو معلقة إلى
أن تعرضت لمحاولة اعتداء كبيرة خلال العام
٢٠٠٥، فقررت الجمعية الانتقالية إعادة الحكومة
إلى دلخل البلاد في أي من المدن الصومالية
الآمنة.

بما أن الدستور هو أساس قوانين الدولة، فلا يجوز أن تتناقض مواد مع نموذج النظام السياسي الذي يشهده المجتمع، ويجب أن
يلائم مع المبادئ الأولية لحقوق الإنسان وبغض ذلك أن تمكن نموذج الدستور التغييرات والتطورات التي وقعت بالفعل، الأمر الذي
يخلق ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية في بلادنا العربية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية لوضع
بناهر صورية لثقله الدول وأهداف المجتمع في التطور الديمقراطي وذلك بما يضمن -

الذين يرون المتطلبات التشريعية والتنفيذية فضلاً واضحاً صريحاً.

الجديد ألتكامل الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دورياً، طبقاً لظروف كل بلد، فالولاية الحزبية دولة مؤسسات
تتبع وتبصر أولها حتمية.

أما التغييرات فورية حرة تضمن للممارسة الديمقراطية ونضمن علم الحكام السلطة، وتضع ميثاقاً أساسياً لتوجيه الحكم
بما يحسنه المجتمع في الاعتدال بسبب الرأي في كل التقدير العربية، وإطلاق سراح مجتهد الرأي التبع أو يتبعها إلى الحكام في
مصلحة أحكام قضائية.

وثيقة الإسكندرية

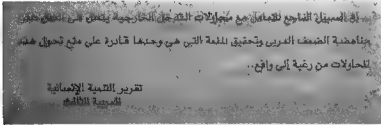
مارس/آذار ٢٠٠٤

وعلى الصعيد العربي العام، برزت ثلاثة تطورات رئيسية، كان أولها دخول الدستور في قطر حيز النفاذ بعدما وقعه أمير البلاد في ٦ يونيو/حزيران ٢٠٠٤، والذي جرى الاستفتاء عليه خلال العام ٢٠٠٣، وكان قد لقي ترحيباً من الدوائر الحقوقية باعتباره خطوة إيجابية أولى لكونه يغطي بعضاً من الحقوق والحريات، ولكنه ترقق مع تفعيل وإقرار تشريعات أخرى انتصت من ضمانات الحقوق والحريات العامة، ومن أبرزها قانون مكافحة الإرهاب الصادر في مطلع العام ٢٠٠٤ والذي وسع من مفهوم الجريمة الإرهابية ومنح السلطات صلاحيات استثنائية.

كذلك شهد لبنان في ٢ سبتمبر/أيلول إقرار مجلس النواب لتعديل يجري بمقتضاه مد للفترة الرئاسية للرئيس "إميل لحود" لفترة ثلاث سنوات جديدة حتى نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٧، وجاء الإقرار بغالبية ٩٦ عضواً ومعارضة ٢٩ عضواً، وهو القرار الذي أدى لزيادة مظاهر الاحتقان في الساحة اللبنانية، خاصة وأنه جاء في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن ١٩٥٩، وقد دفع ذلك بالساحة اللبنانية إلى فلولان، حيث عده معارضو التواجد العسكري السوري محاولة سورية جديدة لتكريس هيمنتها على البلاد، وهو الاحتقان الذي بلغ ذروته بتداعيات اغتيال رئيس الوزراء الأسبق "رفيق الحريري" في ١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٥، وورد في تقرير فريق الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في الحادث أن "الحريري" قد تلقى تهديداً سورياً للمسلمين بسلامته في حال رفض التمدد للرئيس "لحود".

وجاء للتطور الثالث والأبرز في مصر، حيث بادر الرئيس المصري في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠٠٥ إلى دعوة مجلسي الشعب

والشورى (البرلمان) لتعديل المادة ٧٦ من الدستور بما يسمح بإجراء انتخابات على مقعد رئاسة البلاد بين متنافسين متعددين بالاقتراع السري المباشر بدلاً من الاستفتاء على مرشح واحد يختاره البرلمان، وأن يكون نفاذ هذا التعديل بدءاً بالفترة الرئاسية القادمة التي تبدأ في أكتوبر/تشرين أول المقبل، وهو ما يسمح بإجراء انتخابات رئاسية للمرة الأولى في مصر منذ التحول للنظام الرئاسي الجمهوري في يوليو/تموز ١٩٥٣، غير أن الرئيس طالع البرلمان بمن ضمانات لضمان جدية المرشحين عبر تركيبتهم، مع استثناء الأحزاب من هذا الشرط في الانتخابات القادمة في سبتمبر/أيلول المقبل وإمرة واحدة فقط.



وقد لتبت هذه المبادرة ترحيباً واسعاً وطنياً ودولياً، ومثلت استجابة لأحد مطالب الإصلاح التي تدعو إليها القوى السياسية والمعدنية، والتي دعت إلى عدم تحويل الضمانات المطلوبة لجدية الترشح وإجراء الانتخابات إلى قيود ومعوقات، فضلاً عن ضرورة تلبية مطالبها في تعديل قوانين مباشرة الحقوق السياسية وحرية تكوين الأحزاب واستقلال السلطة القضائية وإشرافها الكامل على الانتخابات ووقف العمل بقانون الطوارئ الساري في البلاد منذ أكتوبر/تشرين أول ١٩٨١، غير أن نسوى المعارضة الرئيسية قد توجهت إلى الدعوة لمقاطعة هذا الاستفتاء - خلال الانتهاء من إعداد هذا التقرير - وأعلنت عن رفضها لصيغة التعديل المقترحة التي أقرها البرلمان بمجلسيه في مايو/أيار، باعتبارها

الحبس الاحتياطي للمتهمين في قضايا الإرهاب حتى ٦ شهور بقرار من المدعى العام قبل إحالة القضية إلى المحكمة العليا التي لها صلاحية تمديد فترة الاحتجاز إلى فترات غير محددة، ويومض القناصون للسلاطات بمنع الإعلان عن الموقع الذي يودع فيه المحتجز، وكذا حرمانه من الاتصالات.

وفي البحرين، تجري حالياً مناقشة قانون جديد لمكافحة الإرهاب، اعترضت عليه العشرات من الجمعيات الأهلية ومنها الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وذلك نظراً للتقيد والإجراءات التصفية التي ينص عليها مشروع القانون، حيث ينطوى المشروع المقترح على نصوص وأحكام بالغة الخطورة بالنسبة لحقوق الأفراد والجماعات في التعبير عن قضايا الشأن العام، بالإضافة إلى أن المشروع يتضمن أحكاماً بغزوات تصل إلى حد الإعدام والسجن المؤبد لأصالح قد تصنف من قبيل الأعمال الإرهابية، بينما هي من باب ممارسة الحقوق والحريات مثل توجيه النقد للمسلطة التنفيذية أو المستور، وممارسة حق التظاهر.

التطورات القانونية

وفي مصر أيضاً، يدور جدل حول ما أوردته مصادر صحفية عربية عن نية السلطات من قانون جديد لمكافحة الإرهاب بعد إقرار قانون آخر في العام ٢٠٠٣ لمكافحة غسل الأموال، وتراقب السلطات من خلاله كافة أنواع العمليات المصرفية. وترجع أسباب المعارضة لمثل هذا المشروع -عن صحت الأنباء التي تردت- لكون الداعين لإصداره لا يمتثلون بديلاً لقانون الطوارئ المعمول به من ناحية، وباعتبار أن البلاد تملك بالفعل تشريعات لمكافحة الإرهاب، أبرزها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ الخاص بتعديل الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون

وفي الإمارات، صدر في يوليو/تموز ٢٠٠٤ قانون مكافحة الإرهاب الذي سمح بزيادة مدة

للقوات لخص بالجرم المتعلقة بأمن الدولة ومكافحة الإرهاب، والذي صدر في ظل أحداث العنف والإرهاب التي شهدتها البلاد بكثافة بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٧.

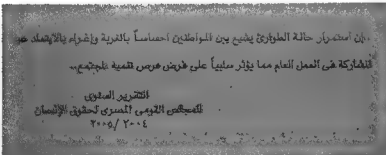
وتواصل خمسة بلدان عربية العمل بقاتون الطوارئ الذي يعطل الحياة الدستورية والضمانات القانونية ويمنح احتجاز المعارضين السياسيين بأعداد ومدد زمنية غير محددة، وهو معسول به في كل من مصر وسوريا والسودان وفلسطين والجزائر، فضلاً عن العراق بعدما أعلنت حكومة "إباد علوي" المؤقتة في ٧ نوفمبر/تشرين ثل حالة الطوارئ فيه، والتي وفرت الغطاء للممارسات العسكرية الواسعة التي قامت بها قوات الاحتلال الأمريكي مدعومة من قوات الشرطة والفرس الوطني العراقي ضد المعارضين لها من الشيعة في المناطق الجنوبية والمعارضين لها من السنة في مناطق الوسط والغرب.

كذلك أشار تقرير لجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر إلى المخاوف بشأن الإجراءات الاستثنائية التي ينص عليها قانون حماية المجتمع الصادر في العام ٢٠٠٢ والتي تتشابه مع قوانين الطوارئ، ولكنه يتجاوز الطابع المؤقت لقوانين الطوارئ من ناحية كونه قانون دائم، ويمنح هذا لقانون السلطات الحق في القبض والاحتجاز لمد تجاوز ما هو مقرر في قانون الإجراءات الجنائية وتمتد إلى ٦ شهور، يمكن مضاعفتها بقرار من رئيس الوزراء، ومضاعفتها مرة ثانية في المسائل التي تتعلق بأمن الدولة.

وقد أثار عدد من التطورات للقانونية المخاوف من سن تشريعات أو قواعد قانونية تسمح بإفلات مرتكبي الانتهاكات المنطقة بحقوق الإنسان من العقاب، وبصفة خاصة في المغرب والجزائر والسودان.

وفي ظاهرة إيجابية، هي الأولى من نوعها في العالم العربي، أنشئت في المغرب هيئة الإنصاف والمصالحة التي بدت أعمالها في ديسمبر/كانون أول من خلال عرض نماذج وشهادات لبعض الضحايا والمسؤولين عن ارتكاب الجرائم والانتهاكات في عهود سابقة، وتتاح إذاعة هذه الشهادات عبر وسائل الإعلام المختلفة، وكذا السماح بحضور جلساتها بما في ذلك الناشطين والإعلاميين الأجانب، كما تشمل المبادرة تسوية ملفات الضحايا بالتعويضات المالية، غير أن عدد من المنظمات الحقوقية المغربية وبينها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان اعتبرت الأمر لا يسمح دولياً عرض كامل الحقائق دون كفاءة بالنماذج، كذلك أن تجربة لا تكتمل دون محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم، وألا يسمح بإفلات الجناة من العقاب والإنصاف الملائم للضحايا وللدولة لاجد لتكرار الظاهرة.

التي تسمى "محاكمة
الضحايا" هي
التي تسمى "محاكمة
الضحايا"



وفي الجزائر، أعلن الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في ١ نوفمبر/تشرين ثل عن مبادرته للحو لشمال التي لم يحدد ملاحها، ذكر أنه مسعورها للاستفتاء الشعبي في نهاية العام ٢٠٠٥، ويخشى العديد من منظمات حقوق الإنسان ولجان المفقودين في الجزائر أن تنتج هذه المبادرة إفلات الجناة من العقاب، وبصفة خاصة المسؤولين عن حوادث الاختفاء التي أعلنت لجنة رسمية أن جميع الحوادث التي وثقتها تقع في مسؤولية أجهزة الأمن.

تبقى أوضاع نخلام
العدالة في البلدان
العربية موضع
انتقاد لافتقادها
لمبادئ المحاكمة
العدالة

أصبح من الضروري
إتخاذ الإجراءات
اللازمة محلياً
ودولياً لمواجهة
ظاهرة التعذيب
التي تتسع دائرتها
في الوطن العربي

كذلك في السودان، ثار جدل واسع بعد توقيع اتفاق السلام في جنوب السودان حول غياب آلية للحاسبة والمساءلة في الجرائم التي وقعت خلال الأعوام العشرين الماضية من القتل الأهلي والتي لوئت بحياة قرابة المليونيين، غالبية من أبناء الجنوب على أيدي الطرفين المتصالحين، وجاء استماع الطرفين عن التعلق على هذا الأمر مثيراً لمزيد من التعلق، خاصة وأنه سيظل ثغرة في تحقيق العدالة والإنصاف بعد إحالة ملف جرائم دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وعلى صعيد المواجهة التشريعية لظاهرة التعذيب، فقد شهد العام في كل من المغرب والجزائر جهوداً تشريعية لمكافحة الظاهرة والمعالجة عليها، ففي المغرب وخلال إطلاق أعمال هيئة الحقيقة والمصالحة أحالت الحكومة إلى مجلس النواب في نهاية ديسمبر/كانون أول قانون مناهضة التعذيب، والذي يأتي بعد شهر قليلة من تعيين سابي للجنة الدولية لاتفاقية مناهضة التعذيب عقب مناقشتها للتقرير الدوري للمغرب، وتضمن مشروع القانون معالجة المدانين عن ارتكاب هذه الجريمة بالسجن من خمس إلى عشر سنوات، وإمكانية القضاء بتزيمهم مالياً ما يصل إلى ٣٠ ألف درهم مغربي (قرابة ٣٠٠٠ دولار أمريكي) فضلاً عن عقوبة تكميلية تتضمن الحرمان من حقوق مدنية، مع توظيف العقوبة إلى ما بين عشرين سنة إلى ثلاثين سنة سجناً إذا تفرنت ممارسة جريمة التعذيب باستخدام سلاح أو الاعتداء الجنسي أو كان الضحية قاصراً أو معاقاً أو امرأة حاملأ أو أدى إلى إصابة الضحية بعاهة أو كان المسجون عن التعذيب من يبين موظفي الدولة غير أن مجلس النواب لم يقر مشروع القانون حتى إعداد التقرير.

وفي الجزائر، أقر البرلمان في أكتوبر/تشرين أول قانوناً يجرم التعذيب، ويعاقب مرتكبيه بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات، وهو ما لم يلقى ترحاباً من قبل دوائر حقوق الإنسان، نظراً لغموض وعمومية النصوص الواردة في القانون وضعف العقوبة رغم ضرورة تغطيتها، فضلاً عن عدم قيام السلطات بإجراء تحقيقات في وقوع تعذيب جرت خلال العام وبعد صدور القانون.

وفي مصر، أكد المجلس القومي لحقوق الإنسان في تقريره السنوي الأول الذي يرفع بموجب قانون إلى رئيس الجمهورية أن نص المادة ١٢٦ من قانون العقوبات لا يكتل مواجهة ظاهرة التعذيب على نحو ملائم، وأشار المجلس إلى مذكرة سبق للمجلس أن أحالها إلى السلطة التشريعية تتضمن مقترحات محددة بتعديل نص هذه المادة، ولكنها لم تلاقِ صدًى حتى إعداد هذا التقرير.

كما اعتبر المجلس أن التوسع في الحبس الاحتياطي وقلة العمل بنظام الإفراج الشرطي يسمح بتفشي ظاهرة التعذيب في السجون ومراكز الاحتجاز.

وفضلاً عن قوانين وحالات الطوارئ والتشريعات والقرارات الاستثنائية المعمول بها في العديد من البلدان العربية، فإن أوضاع نظم العدالة في البلدان العربية تبقى موضع انتقاد واسع، نظراً لافتقادها لمبادئ أصيلة في المحاكمة العادلة، وطى رأسها استقلال القضاء والمحاكم الاستثنائية المعمول بها، وعدم احترام أحكام القضاء ذاتها.

وخلال العام، بدأت ظاهرة إيجابية في ليبيا، تمثلت في قرار مؤتمر الشعب العام (ميثاقية

البرلمان) في ١٢ يناير/كانون ثان إلغاء العمل بمحكمة لشعب الاستثنائية وإحالة الدعاوى المنظورة إلى القضاء الطبيعي، ولكن هذا القرار لم ينصرف حتى إعداد هذا التقرير على المجنأ والمعتقل في قضايا سبق نظرها أمام هذه المحكمة الاستثنائية، وأوردت المصادر أن الرئيس الليبي أصدر توجيهاً إلى المؤتمر لتشكيل لجان تحقيق تكون من مهماتها زيارة المسجون بحثاً عن سجناء الرأي والمعتقلين تمهيداً للوقوف على حالتهم وإطلاق سراحهم.

وعلى صعيد القوانين المتعلقة بالحريات العامة، صدر في قطر في مايو/أيار قانون جديد يسمح للمواطنين بحق تكوين وإنشاء النقابات والجمعيات "المهنية"، ويسمح لغير المواطنين بالانضمام لهذه النقابات ولكنه لا يتيح لهم تشكيل نقابات خاصة بهم وخدم على نحو ما هو مطلق في البحرين.

كذلك صدر في قطر في نوفمبر/تشرين ثان قانون خاص بتنظيم ممارسة الحق في التظاهر والاجتماع للذين كلطها المسمور الجديد للبلاد، ولكنه الفترض ضرورة الحصول على إذن مسبق قبل ممارسة هذه الحقوق.

وفي الجزائر، وقبل إجراء الانتخابات الرئاسية في أبريل/نيسان ٢٠٠٤ قرر البرلمان إلغاء السماح لأفراد القوات المسلحة بالتصويت في الانتخابات في تكلفتهم للمسكرة على أن يشاركوا في عمليات التصويت في مركز الاقتراع المدنية لتتبعين لها، وقد حد هذا القرار من الانتقادات الموجهة سابقاً إلى هذا النوع من التصويت باعتباره لصالح مرشحي السلطة. ولا يزال الجدل محتدماً في كل من المغرب ومصر لعدم التائي على التوالي بشأن إلغاء العقوبات السالبة للحريات في قضايا الرأي

والشعر، حيث لم يبت البرلمان بعد في التحديل الذي تقدمت به نقابة الصحفيين بعد تمهيد رئيس الجمهورية في مصر العام الماضي أمام جمعيتها العمومية بذلك، كذلك لم يبت مجلس النواب في المغرب في المشروع المقدم من نواب الحزب الاشتراكي للقوى الشعبية ذات الغرض، كما ارتفعت حدة الجدل عقب إسرار الحكومة المغربية: على تقديم مشروع مرفوض نقاقون الأحزاب يحظر في عبارات عملة المس بالدين والملكية، ويمنح صلاحيات لوزارة الداخلية قبل ولقاء وبعد تأسيس الأحزاب، ويضع قيوداً أمام تكوين لحزاب سياسية جديدة.

وصدر في العراق في أكتوبر/تشرين أول قرار من رئيس الوزارة المؤقتة بمنح صلاحية المؤلفة على تشكيل الجمعيات الأهلية لوزارة الشؤون المدنية بدلاً من وزارة التخطيط والتنمية.

وعلى صعيد القوانين المتعلقة بالحق في الجنسية، شهدت السعودية تطوراً مهماً بعدما صدر في أكتوبر/تشرين أول قانون يسمح لمن قضى عشر سنوات كاملة في المملكة أن يتقدم بطلب للحصول على الجنسية، وهو ما يتيح لجماعات "البدون" السعودية التقدم للحصول على الجنسية.

وفي مصر، صدر في يوليو/تموز تعديل قانون الجنسية بما يسمح بحصول أبناء الأم المصرية من أب أجنبي على الجنسية، وهو للقانون الذي كان العمل به قد بدأ قبل التحديل بعد إعلان رئيس الجمهورية في ختام أعمال مؤتمر الحزب الوطني الحكم في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣ على النية لإصداره، وهو الأمر الذي لقي ترحيباً واسعاً في الدولار الحزبية، وشهد العام ٢٠٠٤ كذلك بداية تطبيق القانون الخاص بإنشاء

وقعت تطورات
إيجابية مهمة
وأخرى سلبية في
بعض البلدان على
صعيد الحق في
الجنسية

محكم متخصصة في النزاعات الأسرية.

عدم وجود ما يمنع من قيام رئيس الوزراء بتعيين وزيرة في حكومته، كذلك يحق له تعيين نائبة في المجلس البلدي الحالي، وأضاف أن المرأة ستدخل الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٧ بينما ستدخل انتخابات المجلس البلدي بعد القائمة عام ٢٠٠٩ مشيراً إلى أن المرأة ستسجل في جداول الناخبين بدءاً من فبراير/شباط المقبل.

يذكر أن المرأة في الكويت لن تتمكن من المشاركة في الانتخابات البلدية المقبلة وفقاً للقانون الجديد.

وفي مجال حقوق العمال، فلا تزال البلدان العربية تعاني من العديد من الاختلالات في تلبية حقوق العمال واتفاقيات منظمة العمل الدولية وقراراتها الملزمة، سواء من خلال نظام الكفيل المطبق في بلدان الخليج العربي، أو من خلال التشريعات الخاصة بالعمال وحقوق العمل في البلدان العربية جميعها، في ظل تبنيها لسياسات التكيف الهيكلي والتحول إلى الاقتصاد الحر وعولمة التجارة.

وخلال العام ٢٠٠٤، اتخذت خطوات في كل من موريتانيا وفلسطين لإقرار تشريعات جديدة تتعلق بالعمل، فصدر في موريتانيا في نهاية مايو/أيار قانون جديد للشغل، نال قدراً واسعاً من الانتقادات ووصف بأنه أكثر سوءاً من القانون القديم، ويخالف المعايير الدولية واتفاقيات منظمة العمل الدولية التي انضمت إليها البلاد، وشملت الانتقادات حق وكيل الجمهورية في الاعتراف بالانتقابات أو رفضها، وفرض القيود على الإضراب بضرورة الحصول على إذن مسبق وبإجراءات يعتبرها النقابيون مستحيلة، فضلاً عن المعاقبة على الإضراب بدون إذن بالفصل من الوظيفة والحرمان من التعويض، وتحديد فترة طويلة تصل إلى تسعة شهور لتسوية النزاعات الجماعية.

وفي ذات السياق، صدر في الجزائر في ١٦ مارس/آذار ٢٠٠٥ قانون مستقل يتيح لأبناء المرأة الجزائرية من أجنبي الحصول على جنسية أهم، فضلاً عن كونه يلبي مطالب تحسين أوضاع المرأة الجزائرية في العمل، وكذلك أوضاع قيوماً على حق الزوج في تعدد الزوجات، وحذف شرط ولاية الأقارب في زواج النساء.

وأتصلاً بحقوق المرأة، كان مجلس النواب في المغرب قد أقر في يناير/كانون ثان ٢٠٠٤ التعديلات على قانون الأسرة، والتي أقيمت ترحاباً حقوقياً واسعاً، وهو القانون الذي استهدف تحسين أوضاع المرأة وتلبية حقوقها، وإشواء محكم متخصصة في النزاعات الأسرية.

كل مجتمع إنساني يقوم على أساس عقد صريح أو ضمني بين أعضائه، وتكون العمادة للفعل الذي يقبل هذا العقد ويضبطه مواءم التقيد، وقواعد هذا العقد الاجتماعي يلتزم بها الحاكم، كما يلتزم بها المحكومون..

جان جاك روسو

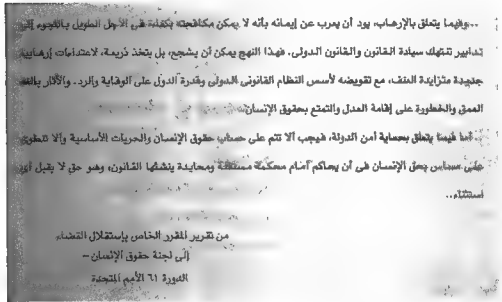
وفي تطور إيجابي مهم، شهدت الكويت بعد أربعين عاماً من الجدل إقرار مجلس الأمة في ١٦ مايو/أيار ٢٠٠٥ قانوناً يقضي بمنح المرأة للكويتية حقوقها السياسية في التشريع والتصويت في الانتخابات، وذلك بعد أن طلبت الحكومة بصفة الاستعجال تعديل المادة الأولى من قانون الانتخابات والتي كانت تقتصر هذا الحق على الذكور البالغين من الكويتيين انتخاباً وترشيحاً. وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون في مدلولته الأولى بموافقة ٣٥ عضواً من أصل ٥٩ فيما رفضه ٢٣ عضواً، وسجل امتناع رئيس المجلس عن التصويت، والذي أكد لاحقاً

يعدّ المجتمع
عقداً بين
أفراد
التي يوافقون
على القيام
بمهمة
حقوقية
التي يجب
أن يلتزم
بها الحاكم
وكذلك
المحكومون.

كانون أول على القانون الأساسي العاملين في الدولة ينهي بمقتضاه حق المملطات في تسريح العاملين وموظفي الجهاز الإداري للدولة من دون أسباب، وكلفت تحول بين المفصولين وبين اللجوء للقضاء الملن على هذه القرارات، غير أن التعديل أبقى هذه الصلاحية بيد رئيس الجمهورية، كما لم يوضح التعديل والممارسة ما إذا كان لهذا القانون أثر رجعي يؤدي لإعادة المفصولين سابقاً إلى وظائفهم.

وصدر في قطر تشريع جديد لتنظيم حقوق العمال، يلبي بعض المطالب الأساسية للعمال، ويسمح للعمال من المواطنين تشكيل اتحادات عمالية تضم جمعياتهم النقابية، لكنه يظل حقوقاً أساسية كالمفاوضة الجماعية والإضراب.

وفي خطوة إيجابية محدودة، أقر مجلس الشعب في سوريا تعديلاً جديداً في ديسمبر/



القسم الثانى

الحقوق الأساسية

- ❖ الحق فى الحياة
- ❖ الحق فى الحرية والأمان الشخصى
- ❖ الحق فى المحاكمة العادلة
- ❖ معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين



الإرهاب لتشمل البحرين وقطر والسعودية ومصر، فضلاً عن المظاهر التقليدية الملقدة في البلدان العربية مثل التعتيب المفضي إلى الموت في الاحتجاز، والقتل أثناء تفريق المظاهرات ...

انتهاك الحق في الحياة في سياق الاحتلال الأجنبي

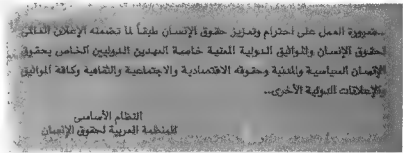
يعد الاحتلال الأجنبي أحد أخطر الظواهر المؤثرة على الحق في الحياة في البلدان العربية، فقد لقي الآلاف مصرعهم في كل من العراق وفلسطين نتيجة جرائم الاحتلال وممارساته.

استمر ارتفاع معدلات الضحايا في العراق في ضوء تصاعد الصراع الناتج منذ احتلاله في أبريل/نيسان ٢٠٠٣، ويتم هذا الصراع الدامي بتعدد أشكاله وأطرافه، فيدور الصراع بداية بين جماعات المقاومة الوطنية العراقية وبين الاحتلال ويتركز بصفة أساسية في مناطق الوسط والغرب ذات الكثافة السكانية وفي مناطق نفوذ ميليشيا جيش المهدي الشيعية في الجنوب بزعامة السيد "مقتدى الصدر"، وأدى إلى مقتل أعداد كبيرة من المدنيين خلال الاجتياحات العشوائية التي تقوم بها قوات الاحتلال الأمريكي لهذه المناطق، كان نموذجها الأخطر في مدينة الفلوجة ومحيطها الغربي بغداد.

ويود صراع ثان بين قوات الاحتلال وبين جماعات الإرهاب الدولي - وعلى رأسها تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين الذي تتصب قيادته إلى الأرنبي "أبو مصعب لزرقلوي" - بعد تحول العراق إلى ساحة مفتوحة للمواجهة بين الإدارة الأمريكية وجماعات الإرهاب المناوئة لها، وتنتج عنه خسائر فلكية يمين الأبرياء من

استمر تدهور الحقوق الأساسية خلال العام ٢٠٠٤ على نحو خطير، فجري تداول أرقام غير مسبوقة لتفسير ضحايا النزاع المسلح وبصفة خاصة في صفوف المدنيين غير المنخرطين، وتزايدت معدلات العنف والإرهاب، وتقضي انتهاك الحق في الحرية والأمان الشخصي بالتوسع في ظاهرة الاعتقال التعسفي والتعتيب في مراكز الاحتجاز وخلال التحقيقات، وانتهاك معايير العدالة عبر استمرار العمل بالمحاكم الاستثنائية وإكثار حق الأفراد في التمثول أمام قاضيه الطبيعي، وتشترك المسجون ومراكز الاحتجاز في البلدان العربية في ظواهر التكمس ونقص الرعاية الطبية والتغذية، فضلاً عن سوء المعاملة.

بشأن حقوق الإنسان
شؤون عربية
لجنة حقوق الإنسان
المستخدمة في
التحليل



الاحتجاز في العراق

استمر الانتهاك الواسع للحق في الحياة خلال العام يمثل أخطر المظاهر المليية على الساحة العربية، وقد تعددت مصادره، وكان أخطرها على الإطلاق الاحتلال الأجنبي في العراق وفلسطين الذي يصعد جرائمه اليومية في مواجهة رغبة الشعبين في نيل الحرية والاستقلال، وكذا تقام النزاعات الداخلية المسلحة في السودان والصومال، وتضاع ظاهرة

الاحتلال في ٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٣ قرلية مائة ألف قتل مدني، واعتدت الهيئة في التقدير على مسوح علمية أجرتها بطرق ومناهج مختلفة، وهو تقدير لأصل الراي العام العربي والبريطاني والدولي بصحة مروعة.

العراقيين والأجانب على السواء، نتيجة عمليات التجبر الإرهابية، أو اختطاف وقتل الرهائن من العراقيين والأجانب من مختلف الجنسيات. ويدور صراع ثالث يتسم بالعنوانية الشديدة، وقاسمه المشترك أنه يدور بين فئات عراقية مختلفة، وتختلف دوافعه وأصابعه، ولكنه يتجلى في حوادث الاغتيال والتصفيات الجسدية بين فئات سياسية وعرقية، ويتخذ لبعاداً أوسع في مناطق التماس للعربي والمذهبي على نحو ما يقع في مدينة كركوك، ويجري تفسير بعضاً من حوادثه على أنها مدفوعة من الاحتلال وقرى إقليمية وخارجية تسعى لإشغال نزاعاً أهلياً في البلاد أو مساندة بعض الأطراف ضد أطراف أخرى.

ويكفي للتدليل على فظاعة المخاطر التي يتعرض لها العراق، نظراً لأغلب الأمن وفوضى الاحتلال، تفشي الجرائم الجنائية كالسرقة والاختطاف مقابل لدية والاعتداءات الجنسية على النساء، وكذا ظهور أوضاع للجريمة المنظمة، رصد إحدى أفعالها قسم الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة الذي نبه في مايو/أيار ٢٠٠٥ إلى تحول الساحة العراقية إلى مسرح إستراتيجي لتهريب المخدرات.

وعلى الرغم من مساهمة التكتك للرسمي التي تمارسها سلطات الاحتلال الأمريكي على أعداد القتلى، وعجز المسؤولين العراقيين عن التعرف على هذا النوع من المعلومات أو حتى الإدلاء به، فقد اجتهدت بعض المصادر في محاولة تقدير أعداد القتلى، ولكن تضاربت التقديرات على نحو كبير، إلا أنها تعكس في كثرة الأحوال فداحة الموقف في العراق.

وفي تقدير هيئة لانسيت العلمية البريطانية المنشور في نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٤ فقد بلغت أعداد القتلى العراقيين من "المدنيين" منذ بدء

..نحن أمام مسار حرج يطرح فيه كما يظهر من خلال جسيمته، في مجال الجريمة المدنية والسياسية كما في مجال التنمية، سوف يؤثر على مستقبل التطورات في المنطقة لفترة زمنية طويلة، وإذا كنا قد تعلمنا شيئاً من تجارب كناش، فهو أن الخبرات تميز بعضها بقبلاً، وأن الاحتلال هو أكبر عدوان على الحرية، وهو المصدر الرئيسي للتعسف بجميع أشكاله، وتشهد على ذلك مساهمة ما يحدث في فلسطين والمراق، وأن العدالة هي الطريق إلى تسلياب السلام، وأن التعاون الذي يقوي على الشراكة أجدي وأتم للمصالح من ذلك الذي يقوم على الهيمنة والقمع. وأتدبره قوامية واحترام حقوق الإنسان هي السبيل لتحقيق ذلك محلياً وإقليمياً وعلى مستوى التفاعل الدولي، والاعتماد المتبادل لا يتحقق إلا بين شركاء وليس بين سيد وممبود ..

محمد قناطي
الأمين العام للمنظمة
الدوحة ٢٠٠٦/٤/١٥

ورغم أن عملية الرصد والمتابعة الدورية للأحداث وحصر التغطيات المستمرة لوسائل الإعلام الدولية لا يمكن أن توفر التقدير السليم لأعداد الضحايا، والمدنيين منهم بصفة خاصة، نظراً لعدم قدرة وسائل الإعلام على التغطية الشاملة للأحداث في العراق التي تبلغ فيها عمليات المقاومة وحدها (دون الإرهاب) متوسط ٦٠ عملية في اليوم الواحد، إلا أن مساهمة التكتك الأمريكي البريطاني منحت تقرير هيئة لانسيت المصدقية، لا سيما وأن الحكومة البريطانية رفضت قطعياً الرد على الأسئلة الموجهة إليها في مجلس العموم البريطاني (البرلمان) بشأن ما لورده التقرير.

وعلى الرغم من التزايد المستمر والكثيف للمنظمات الإنسانية في العراق، إلا أن مؤسسات المجتمع المدني العراقي تعد، رغم خبرة خارجية

استمرار الانتهاك
الوسع للحق
في الحياة يميل
أخطر الظواهر
السياسية هي
المساحة العربية

كذلك تتضاعف المعدلات على نحو متسارع في صفوف قوات الحرس الوطني العراقي وقوات الشرطة العراقية على نحو خطير، كنتيجة مباشرة لاستخدامهم في مقدمة العمليات العسكرية، ولأنهم أصبحوا هدفاً سهلاً بالنسبة لجماعات المقاومة وجماعات الإرهاب على السواء، حيث يتقدمون أيضاً للصفوف الأمامية في حماية المنشآت التي تسيطر عليها القوات الأمريكية، وخاصة مؤسسات الحكم والمؤسسات الاقتصادية والنفسية ومواقع انتشار القوات الأمريكية، وذكرت إحصائية صحفية أمريكية أن ١٣٠٠ شرطى عراقي قتلوا خلال الأربعة شهور الأخيرة من عام ٢٠٠٤، ولكن لم ترد إحصاءات عن حجم الخسائر في صفوف الحرس الوطني.

وقد تكثفت هذه العمليات خطأً متصاعداً خلال العام، فقد ارتفعت وتيرة العنف والعنف المضاد مع اقتراب موعد الانتخابات العراقية، ووصلت ذروتها باجتياح الأماكن المقدسة في النجف وكربلاء خلال شهري أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول، ثم مدينة القلوجة خلال شهري نوفمبر/تشرين ثان وديسمبر/كانون أول، والموصل خلال شهري ديسمبر/كانون أول ويناير/كانون ثان ٢٠٠٥، وبينما أشارت البيانات الرسمية للقوات الأمريكية أن العمليات في المناطق السنية تهدف لمطاردة إرهابيين أجنب، إلا أن قادة الجيش الأمريكي في العراق أشاروا في تصريحات صحفية متعددة أن الهدف من هذه الاجتياحات هو القضاء على فصائل المقاومة وقمع أية معارضة للانتخابات أو إجرائها، كما أن أربعة شهور من العمليات العسكرية في المنطقة من القلوجة إلى الموصل لم تؤد سوى لاعتقال اثنين من العرب دون التأكيد من انخراطهما في المقاومة أو الإرهاب، من بين قرابة ٣ آلاف عراقي جرى اعتقالهم عشوائياً

لبعض لملياتها، غير قادرة حتى الآن على القيام بإجراءات الرصد والتوثيق، نظراً لمخاطر الانفلات الأمني أو التعيم الذي تمارسه سلطات الاحتلال أو بحكم طبيعة نشاطاتها الجبهية أو العرقية والمذهبية، وهو ما تجلّى في استمرار المواطنين في نبش المقابر الجماعية الناتجة عن جرائم الحكومة السابقة بشكل عشوائي، حيث تم اكتشاف عشرة مقابر جديدة في إقليم نينوى، جرى نبشها دون الاستعانة بخبراء متخصصين في الطب الشرعي وتوثيق هذا النوع الجسيم من الجرائم.

إن الانحدار الترويعي في السنوات الأخيرة أدت إلى انخفاض الثقة العامة في الأمم المتحدة نفسها - حتى وإن كان ذلك لأسباب مختلفة، وعلى سبيل المثال، فإن كلا جانبي المناقشة بشأن الحرب في العراق يرى بأنه دخل من جانب المنظمة - لفشلها، خصوصاً يرى الجانب الأول، في وضع قراراتها موضع التنفيذ، أو لأنها حسمت يرى الجانب الآخر، لم يتمكن من منع نشوب حرب مشرعة أو لا ضرورية لها.

من تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة
(في جو من الحرية أفسح)

لكن بعض التقديرات العراقية غير الرسمية أفادت بأن أعداد القتلى من المدنيين العراقيين في الشهور الأربعة الأولى لاستلام السلطة إلى حكومة "علاوي" المؤقتة بلغ حوالي ٨٨٠٠ قتيل، فضلاً عن ٢٠ ألف جريح، وجرى في الفترة ذاتها دهم قرابة ٣٠٠٠ منزل بالقصف أو شق منازل أسلم القوات المغيرة بالجرافات على الطريقة الإسرائيلية.

وفضلاً عن المدنيين العراقيين، تشير المصادر إلى ارتفاع معدلات الضحايا في صفوف القوات الأمريكية، والتي قدرت في مايو/أيار ٢٠٠٥ بحوالي ١٦٦٠ جندي قتيل، و١٣ ألف جندي جريح منذ سقوط بغداد في ٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٣، وذلك من دون إحصاء العناصر المدنية الأمريكية، أو المرتزقة الأمريكيين الذين يعملون بغطاء شركات الأمن الخاص.

خلال الاجتياحات.

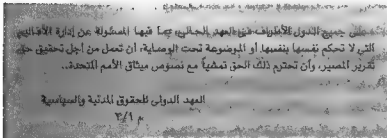
ومن بين المآزج الخطيرة لجرائم الاحتلال كان اعتدائها على المناطق المقدسة في كربلاء والنجف خلال قصفها واجتياحها لمناطق تولد ميليشيا جيش المهدي، وبينما ذكرت مصادر عراقية رسمية أن القوت الأمريكية قتلت ٣٦٠ مقاتلاً عراقياً في المعارك، إلا أن مصادر غير رسمية قدرت الضحايا بأكثر من ٩٠٠ قتيل، وعلى النقيض، ذكرت ميليشيا الصدر أن قتل من ١٢٠ من مقاتليها سقطوا خلال المعارك.

كذلك فرضت قوات الاحتلال طوقاً أمنياً حول الفلوجة ومنعت المدنيين من الخروج من المدينة وشرعت في قصفها عشوائياً بعد مهلة لسمكان المدينة لتسليم "أبو مصعب الزرقاوي" الذي عادت مطلبات الاحتلال بعد تدميرها للمدينة وقالت إنها لم تثر عليه ليريه إلى الموصل التي تحولت إليها الاجتياحات الأمريكية، فضلاً عن عمليات القصف والاجتياح العشوائي التي رافقتها لمناطق الرمادي وبعقوبة وسمراء والقائم وغيرها، وبينما أعلن وزير العدل العراقي أن عدد القتلى الذين سقطوا خلال الأيام الأولى للاجتياح تقدر بقرابة ١٦٠٠ شخص، إلا أن مصادر طبية في المدينة أكدت أنها تجاوزت ٣٠٠٠ شخص غالبيتهم المسافحة من المدنيين غير المقاتلين، فضلاً عن تهجم العديد من المنشآت الطبية والدينية في المدينة ومنع قوافل الإغاثة والمرسلين الإعلاميين من دخول المدينة.

وقد تمكنت ضغوط الرأي العام الدولي في أبريل/نيسان ٢٠٠٥ من الحد من الأثر المتوقع من اعتداء القوت الأمريكية على منطقة المدائن ذات الطابع التاريخي الأثري بحجة وجود أزمة رهائن في المدينة، الأمر الذي نفته مصادر عراقية عديدة. ورغم الجهود الأمريكية لأوسمة للتكتم على

فضاعة الجرائم المرتكبة بحق المدنيين خلال الاجتياحات، إلا أن المرسلين الإعلاميين تمكنوا في الكثير من الأحيان من رصد جرائم جسيمة، من بينها غارة جوية أمريكية في أكتوبر/تشرين الأول في محيط الفلوجة راح ضحيتها ٣٥ عراقياً أغلبيتهم من الأطفال والنساء، وزعم الجيش الأمريكي أن الغارة استهدفت موقعا يستحسن فيه ٩٠ مقاتلاً لجانبياً من جماعة "الزرقاوي"، ولها أسفرت عن مقتل ٦٠ مقاتلاً منهم.

وفي مايو/أيار ٢٠٠٤ هاجمت المقاتلات الأمريكية خيمة بدوية في محافظة القائم ضمت المشرقت من المدنيين المشاركين في حفل عرس، مما أدى إلى مقتل ٤٥ من النساء والأطفال الذين وصلوا ميكراً لكان الحفل، وردت السقوت الأمريكية بأن الغارة استهدفت منزلاً لمقاتلين لجانب، وأصررت على نفيها رغم نقل وسائل الإعلام الدولية لصور متلفة في موقع الغارة وجثث الضحايا المتراصة.



كما رافق بعض المصورين الأجانب القوت الأمريكية بعد تدميرها للفلوجة في نوفمبر/تشرين ثان وخلال تمشيطها للمدينة نقلت الخدمات صوراً متلفة لأعداد ضخمة من القتلى والجرحى الذين لم يكن بحوزتهم أسلحة، وفي إحدى اللقطات قام جنود أمريكيين بتمشيط أحد المساجد التي تعرضت للقصف وفي داخلها عثرت من قتلى والجرحى، وقد أُرهِق جندي مشاة بحرية أمريكية حياة أحد الجرحى عمداً وبنمساء باردة، وهو ما نُشر لدى الرأي العام

أكدت هيئة الإذاعة البريطانية أن تقارير المراسلين تخضع للرقابة المسبقة للقيادة العسكرية الأمريكية في العراق

الأمريكي، والتولي شعوراً بالصنمة، وعدت القيادة الأمريكية إلى القول بأن تحقيقاً سيفتح في الحادث دون أن تعرف نتيجته.

ولا تعكس هذه الوقائع بشكل كاف حجم الجرائم المرتكبة، حيث أكدت هيئة الإذاعة البريطانية في إحدى تغطياتها أن تقارير المراسلين الأجانب المرافقين للقوات الأمريكية خلال عملياتها العسكرية تخضع لرقابة القيادة العسكرية الأمريكية مسبقاً، وهو ما يؤكد غولب المصدقية عن البيانات العسكرية الأمريكية.

وكانت بعثة المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى العراق قد كشفت في تقريرها الصادر في أبريل/نيسان ٢٠٠٤ عن عدد من النماذج الصميمة للجرائم الصمدية التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق المدنيين خلال عمليات الدم، والنتائج التي أفضى إليها طابع العشوائية في تنفيذ العمليات العسكرية في المناطق المدنية، والتي لا تتحرى الدقة، ولا تتحوط في تجنب استهداف المباني والمنشآت المدنية، بما في ذلك المنشآت الطبية والدينية والتعليمية.

وعلى صعيد عمليات التفجير الإرهابية بالسيارات المفخخة الموجهة عشوائياً ضد الأبرياء، فلا تزال الموجة الدامية من هذه التفجيرات التي تشهدها العراق متصاعدة، وارتفعت معدلات عمليات التفجير العشوائية على نحو خطير مصحوبة بتهديدات نسبت لجماعة "الزرقاوي" للناخبين إن هم توجهوا للمشاركة فيها، وأودت بحياة العشرات من العراقيين في تلك الفترة وحداً وذلك على الرغم من تراجع معدلات عمليات المقاومة الوطنية للنوعية ضد الاحتلال قبل وخلال فترة إجراء الانتخابات في ٣٠ يناير/كانون ثل ٢٠٠٥، تنفيذاً لتعهداتها.

وكان تقرير بعثة المنظمة إلى العراق قد رصد تخفي هذه الظاهرة الخطيرة وبيلها من

حياة الأبرياء من العراقيين، خاصة مع تعدد أجهزة الشرطة العراقية تكتيس المواطنين العراقيين أمام مقراتها لحمايتها من مثل هذه الأفعال، ولا يمكن للمواطنين تجنب هذا النوع من التكتيس نظراً لحاجتهم لاستخراج أوراق الهوية الثبوتية التي تعتمد القوات الأمريكية نزاعاً منهم خلال التفتيش على الحواجز أو خلال الدماء العشوائية للمناطق السكنية.

ومن نماذج هذا النمط الخطير من الجرائم، انفجار سيارة مفخخة في ٢ أكتوبر/تشرين أول، استهدفت مركزاً للشرطة في بعبوة أسفرت عن مقتل ٧٠ عراقياً، بينهم رجال شرطة وراغبين في التطوع للعمل بالشرطة تحت وطأة البطالة، وفي ٢٤ فبراير/شباط ٢٠٠٥، قتل قرابة ٢٠ جندياً من قوات الأمن والجيش العراقي على إثر سلسلة من الهجمات بسيارات مفخخة في تكريت، وكركوك وفي منطقة الضلوعية شمال بغداد.

كذلك وفي ٥ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٤، قتل ما يزيد عن ٤١ مدني من بينهم ٣٤ طفلاً، فضلاً عن إصابة ١٣١ آخرين، في بغداد أثناء احتجاز عدد من المدنيين إبان افتتاح مصنع لمعالجة المياه، وقد أعلنت جماعة مسلحة تدعى حركة "التوحيد والجهاد" مسؤوليتها عن هذا التفجير.

وفي ١٦ أكتوبر/تشرين أول وقعت عدة انفجارات متزامنة بخمس كنائس في مناطق النورية والكردية والمنصور في بغداد، أسفرت عن مقتل عشرة أشخاص وأوقعت العشرات من الجرحى، وأعلنت جماعة مجبولة تدعى "هيئة التخطيط والمتابعة في العراق" مسؤوليتها عن هذه التفجيرات.

وقد شهد ٢٩ و ٣٠ يناير/كانون ثل ٢٠٠٥ ارتباطاً بالانتخابات سقوط عدد كبير من القتلى يزيد عن المائة فضلاً عن جرح العشرات.

كما استمرت موجة التفجيرات الهادفة لإشمال النزاع والفتنة الأهلية، قتل في ١٩ فبراير/شباط ٢٠٠٥ قرابة ٤٠ وأصيب أكثر من مائة في انفجارات عدة ترافقت مع احتفالات الشيعة بيوم عاشوراء، ولم تعلن أية جهة مسؤوليتها عن هذه الانفجارات التي أدلتها كافة اللغات العراقية.

وفي ٢٨ فبراير/شباط ٢٠٠٥، قتل قرابة ١٢٠ شخصاً وأصيب قرابة ١٥٠ آخرين على إثر انفجار سيارة مفخخة في وسط مدينة الحلة ذات الكثافة الشيعية، وقد استهدف الانفجار مبنى لجنة طبية كان يحتشد أمامها عدد كبير من العراقيين الراغبين في الحصول على الشهادات الصحية اللازمة للتقدم للوظائف الحكومية.

وفي ١٠ مارس/آذار ٢٠٠٥ قتل قرابة ٥٠ شخصاً وجرح ١٠٠، لسي مجزرة أخرى استهدفت مسجداً للشيعة في الموصل شمالي العراق، كلفت تقام به مراسم تشييع جنازة مسئول في تيار الزعيم الشيعي مقتدى الصدر. ويد شيربي أبريل/نيسان ٢٠٠٤، ومايو/أيار ٢٠٠٥ الأنف في هذه الموجة من التفجيرات التي بلغت تقع يومياً، وأدت إلى مقتل الآلاف وجرح آلاف آخرين.

وشكلت عمليات خطف الرهائن وقتلهم مصدراً إضافياً لانتهاك الحق في الحياة، ومنها في الأول من أغسطس/آب قتل ١٢ عاملاً نيبالياً ذبحاً بكنهه جماعة تدعى "أنصار السنة"، وفي ٢٦ أغسطس/آب قتل صحفي إيطالي يدعى "لنزو بالدوني"، وأعلنت مجموعة الجيش الإسلامي في العراق مسؤوليتها عن مقتله، وفي ٣ أكتوبر/تشرين أول أعلنت نفس الجماعة مسؤوليتها عن مقتل رهينتين باكستانيتين.

وكان ناشطو العمل الإغاثي والمجتمع المدني من بين المستهدفين بهذه الجرائم، ومنهم البريطانية "ميجريت حسن" التي يستند أنها قتلت

بعد انتهاء المهلة التي منحها خاطفوها للحكومة البريطانية.

وفي ١٣ مارس/آذار ٢٠٠٥ عثر الجيش العراقي على ١٢ جثة لعراقيين شيعية قتلوا بتفجير الرأس في منطقة الطليعة جنوب بغداد ومحيطها الذي يوصف بأنه "مثلث الموت".

وعلى صعيد الاغتيالات، فبالإضافة إلى تصاعد موجة للتصفيات ذات الطابع السياسي، فقد برزت خلال العام ظاهرة تصفية الطعام والأكاديميين العراقيين على نحو خطير بما يهدد بحرمان العراق من ثروته البشرية، ومن ذلك أفادت وزارة حقوق الإنسان أنه تم اغتيال حوالي ٨٠ أستاذاً جامعياً، و ٥٠ عالماً في مجالات تقنية، فضلاً عن مسئولين رسميين، وكوادر سياسية، ودون أن يتم التعرف على الجهة المسؤولة عن عملية الاغتيال.

ومن نماذج هذه الظاهرة بين المسيحيين والمرجعيات الدينية، اغتيال الشيخ "قاضي القضاة" عضو هيئة علماء المسلمين في الموصل في ٢٢ نوفمبر/تشرين ثان، والشيخ "عالم لطف الزهير" عضو الهيئة ذاتها في دوالي في ٢٣ نوفمبر/تشرين ثان، واغتيال الشيخ "هيثم الأنصاري" عضو ديوان الوقف الشيعي في بغداد في ٢ يناير/كانون ثان ٢٠٠٥، والسيدة "سناه عبد السلام عارف" ابنة رئيس الجمهورية الأسبق وزوجها واختطاف ولدهما ثم قتله في ١٩ ديسمبر/كانون أول، واغتيال "مؤيد سامي" أحد قيادي الحزب الشيوعي العراقي في مدينة ببرز في دوالي في ١٣ يناير/كانون ثان ٢٠٠٥. ومن الرموز الطمية اغتيال الدكتور "طالب إبراهيم ظاهر" (استاذ الفيزياء النووية في جامعة دوالي) عند نهر خروسان في مدينة بوقوة في ٢١ ديسمبر/كانون أول، والدكتور "حسن عبد علي الربيعي" (مساعد عميد كلية الطب في

برزت خلال العام ٢٠٠٤ ظاهرة تصفية العلماء والأكاديميين العراقيين مما يهدد بحرمان العراق من ثروته البشرية

على السواء، والتي يتراشق معها سقوط الضحايا بين المدنيين، أو خلال الاجتياحات الإسرائيلية للمدن والقرى الفلسطينية، وعمليات القصف العشوائي، فضلاً عن استخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية، بالإضافة إلى الجرائم التي يرتكبوها المستوطنون بحق الفلسطينيين. ووفقاً لتقارير رسمية فلسطينية، قُتل قرابة ٨٠٠ فلسطيني خلال العام ٢٠٠٤ وحتى ٣١ ديسمبر/كانون أول، وأصيب قرابة ٤٠٠٠ مدني فلسطيني خلال الفترة ذاتها.

ويرصد مقرر الأمم المتحدة الخاص بالأراضي الفلسطينية المحتلة في تقريره المقدم في ٧ ديسمبر/كانون أول أنه قد قُتل أكثر من ٢٨٥٠ فلسطيني بينهم أكثر من ٦٥٠ طفلاً منذ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، معظمهم من المدنيين، حيث سقط من القادة والكوادر المستهدفين ١٨٨ شخصاً، وراح ضحية عمليات اغتيالهم ١٥٢ مدنياً قتيلاً، كما يرصد التقرير إصابة ٣٦٥٠٠ فلسطيني.

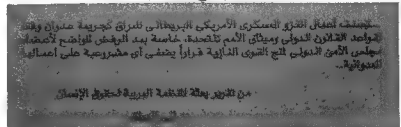
وكان العام ٢٠٠٤ قد شهد أسوأ عمليات الاغتيال التي رصدها تقرير المنظمة السابق، باغتيال الشيخ "أحمد ياسين" مؤسس حركة حماس وزعيمها الفروحي، والدكتور "عبد العزيز الرنتيسي" زعيم الحركة في قطاع غزة، وهو النمط من الاغتيالات الذي كرس التحول من استهداف القيادات الميدانية للمقاومة باتجاه الزعماء السياسيين للفصائل، بعد أن كان توقف سابقاً في مطلع الانقضة، التي شهد عامها الأول اغتيال العديد من الزعماء السياسيين مثل الدكتور "ثابت أحمد ثابت" أمين سر حركة فتح في طولكرم، والسيد "أبو علي مصطفى" الأمين العام للجنة الشعبية لتحرير فلسطين، والسيد "صلاح شحادة" أحد مؤسسي حركة حماس في غزة، والذي أنهى الهدنة من طرف واحد التي أعلنتها الفصائل الفلسطينية تجاوباً مع "أبو مازن"

بتعداد) في ٢٥ ديسمبر/كانون أول، والدكتور "عبد العزيز الجلمص" (استاذ أصول الفقه الإسلامي في كلية العلوم السياسية) في بتداف في ٢٥ ديسمبر/كانون أول.

كذلك استمر عدد القتلى من الصحفيين في العراق في تصاعد وسط أنباء عن حالات اغتيال متعمدة للصحفيين، فقد أعلنت منظمة صحفيين بلا حدود في مايو/أيار ٢٠٠٥ عن مقتل ٥٦ في العراق، بينهم ٣١ خلال العام ٢٠٠٤ فقط.

من ناحية أخرى كانت ممارسات الشرطة العراقية مصدراً آخر لانتهاك الحق في الحياة، فوفقاً لتقارير صدرت عن شرطة البصرة في أوائل ديسمبر/كانون أول، قُتل ١٠ شخص من أعضاء حزب البعث المنحل على أيدي بعض الضباط التابعين لوحدة الشئون الداخلية، كما أفادت التقارير ذاتها أن بعض ضباط وحدة الشئون الداخلية قتلوا سيدة وابنتها بعد اتهامهم في فضاي أخلاقية، وقد تم إعفاء رئيس مخابرات البصرة من عمله نتيجة لما تقدم، إلا أنه تصح لاحقاً أنه يواصل وظيفته في قسم الشئون الداخلية بالبصرة، وفي ١٦ أكتوبر/تشرين أول اعتقل رجال الشرطة حوالي ١٢ فرداً لسرقتهم ثلاث مراكز للشرطة، وقد قتلوا جميعاً أثناء التحقيق معهم. وقالت وزارة الداخلية إنها فتحت تحقيقاً في هذه الانتهاكات.

استمر عدد القتلى من الصحفيين في العراق في تصاعد مستمر وسط أنباء عن حالات اغتيال متعمدة للصحفيين



وواصلت إسرائيل خلال العام تصعيد عدوانها على الشعب الفلسطيني دون تفريق بين المقاومة والمدنيين، وانتهاك الحق في الحياة على نطاق واسع، وبمخاطب متعددة شملت الاغتيالات المتعمدة للقيادات السياسية والكوادر الميدانية

شهد الوطن العربي خلال عام ٢٠٠٤ استمرار النزاعات الداخلية المسلحة في السودان والصومال التي أدت إلى وقوع انتهاكات لمبادئ القانون الإنساني الدولي

المصريين عبر الملك الحودي في رفح وأردتهم
قتلى بحجة الاشتباه بأنهم فلسطينيون.

انتهاك الحق في الحياة في سياق النزاعات
الداخلية المسلحة

وفي السودان، وضع اتفاق سلام جنوب
السودان الموقع في نيروبي في ٩ يناير/كانون
ثاني حلاً للحرب الأهلية في الجنوب المنفصلة منذ
العام ١٩٨٣ بين الحكومة والجبهة الشعبية
لتحرير السودان، بالإضافة إلى القتل بين القبائل
بعضها البعض، والتي أدت إلى مقتل حوالي
مليونين شخص، وتشريد حوالي ٤ ملايين آخرين
منهم على الأقل ٢ مليون نزح في الخرطوم
وحولها.

وعلى الرغم من استمرار مسيرة المفاوضات
لتحقيق التسوية في الجنوب منذ أكثر من عامين،
إلا أن العام ٢٠٠٤ قد شهد بعضاً من حوادث
النف و القتل ذات الطابع الانتقامي، حيث أدى
إعلان الدكتور "ألم كول" انفصاله عن الحركة
الموالية للحكومة والتي تعرف بالجبهة المتحدة
للتحرير الشعبي، وعودته للجيش الشعبي إلى
وقوع تصادم بين الطرفين، منه أن قامت
الحكومة في ٢ أبريل/نيسان بهجوم في منطقة
شيلوك أدى لمقتل اثنين من المزارعين، ورد
الجيش الشعبي في ٤ يونيو/حزيران بهجوم على
جزيرة طويلة أدى لمقتل ٢٤ منياً.

لكن العام ٢٠٠٤ شهد تطوراً أخطر تمثل في
تصاعد حدة النزاع في إقليم دارفور غربي
ليبلا، والذي أدى لوقوع انتهاكات جسيمة
لمبادئ القانون الإنساني الدولي، تنال في
الأساس من المدنيين، ورغم التضارب في تقدير
أعداد القتلى، إلا أن بعض مصادر الأمم المتحدة
تقدرهم بالآلاف القتلى الذين يتزايد سقوطهم سواء

نتيجة العمليات العسكرية بين الحكومة
والمتمردين، أو استمرار الهجمات ضد مخيمات
النازحين البالغ عددهم قرابة المليونين، بالإضافة
إلى اللاجئين إلى تشاد البالغ عددهم أكثر من
٢٠٠ ألف، أو نتيجة تفشي الأمراض والأوبئة
ونقص التغذية والرعاية الطبية.

وكان مطلع العام ٢٠٠٤ السابق قد شهد
وصول النزاع إلى ذروته، وخاصة بعد تصاعد
الجرثم التي ارتكبتها الميليشيات المعروفة باسم
"الجنجويد" التي دعمتها الحكومة المركزية منذ
منتصف العام ٢٠٠٣ لمساعدتها في قمع التمرد
المسلح الذي بذلته حركة تحرير السودان في
فبراير/شباط ٢٠٠٣ لإجبار الحكومة المركزية
على الحوار مع أبناء الإقليم الذي يعاني من
الفقر والتمهيش منذ عقود طويلة.

وقد ترافقت أبعاد الصراع بعدما لفكت الكارثة
الإنسانية الناتجة عنه المجتمع الدولي، ووصف
الأمم المتحدة للوضع في الإقليم بأنه أسوأ كارثة
إنسانية في العالم، واضطرت زيارات
المنظمات الإنسانية الدولية الأسمية وغير
الرسمية، وبينها بعثة المفوضية السامية لحقوق
الإنسان لتقصي الحقائق في مايو/أيار ٢٠٠٤،
وارتفعت حدة الجدل حول طبيعة الجرائم
المرتكبة في الإقليم بعدما اعتبر الكونجرس أن
ما يجري في الإقليم هو نزاع عرقي بين قبائل
عربية تشكل ميليشيات الجنجويد وبين القبائل
ذات الأصول الأفريقية من الفور والزعزعة
والمساليت، وتصنيف الكونجرس للجرائم بالإبادة
الجماعية.

وتولت التحركات الدولية في الإقليم بشكل
مكثف بعد زيارة السكرتير العام للأمم المتحدة
للإقليم في مطلع يوليو/تموز، وتوقيعه اتفاقاً مع
الحكومة السودانية لفتح الإقليم أمام الإغاثة
الدولية لوقف التدهور الإنساني ونشر مراقبين
دوليين في مجال حقوق الإنسان، ترأسا مع نشر

قوت أفريقيا لمراقبة اتفاقات وقف النار في الإقليم، كما تزامنت هذه الزيارة مع زيارة وزير الخارجية الأمريكي، كولون بولز، للإقليم.

وقد أدت هذه التطورات إلى الحد من طبيعة آثار النزاع على الفنزويليين والمندنيين في الإقليم، ولكنها لم تنجح في تنفيذ وقف إطلاق النار، كما لم تضع حداً نهائياً للهجمات التي تشنها ميليشيات الجنجويد على مخيمات الفنزويليين، فاستمرت عمليات القتل والاغتصاب في محيط هذه المخيمات.

كذلك نجم عن استمرار الصراع بين الحكومة والمتمردين جرائم استهداف للموظفين الدوليين والعاملين في مجالات الإغاثة في الإقليم.

وعكست تقارير مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة الخاص بالسودان في يوليو/تموز وأغسطس/آب تدهوراً مستمراً في الإقليم رغم بعض التحسن الذي طرأ نتيجة سماح الحكومة بدخول المنظمات الإنسانية للإقليم، لكنه أكد أن الحكومة رغم تنفيذها لبعض الالتزامات النابعة من اتفاقها مع السكرتير العام للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، إلا أنها لم تلب كافة الالتزامات، الأمر الذي حدا بمجلس الأمن الدولي لإصدار القرار ١٥٦٤ القاضي بتشكيل لجنة دولية للتحري بشأن أوضاع دارفور، وفضلاً عن صلاحيات اللجنة لتحديد ماهية الجرائم التي ارتكبت بالمخالفة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فقد طلب إلى اللجنة تحديد ما إذا كانت الجرائم المرتكبة تمثل إبادة جماعية أم لا، خاصة بعد أن تبنت الإدارة الأمريكية قرار الكونجرس الخاص بذلك، كما طلب إلى اللجنة اقتراح الآليات المناسبة لمحاسبة مرتكبي الجرائم في الإقليم.

وقد أصدرت اللجنة تقريرها في نهاية يناير/كانون ثان، وهو إن كان نفي وصف الإبادة الجماعية عن الجرائم التي ارتكبت، إلا أنه أورد

انتهاكات جسيمة وقعت في الإقليم من جانب الحكومة والمتمردين على السواء، ورصد بعض جرائم الحرب ضد المندنيين التي ارتكبتها بعض القبائل الموالية للحكومة في الإقليم ضد قبائل أخرى تحت غطاء الدعم الحكومي، أو التي ارتكبتها جماعات المتمردين، ومثلت انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، وخاصة بحق المندنيين، وسلمت اللجنة قائمة بأسماء ٥١ متهماً بارتكاب جرائم حرب من الحكومة والميليشيات المؤيدة لها ومن المتمردين، وأوصت بإحالة مسألتهن إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ووقع جنرل أمريكي فرنسي في مجلس الأمن بشأن إحالة المتهمين المحتملين بارتكاب الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية التي تحارب الإدارة الأمريكية صلاحياتها، وجرى حسم الجدل بعد ما تبني مجلس الأمن في قراره رقم ١٥٩٣ في نهاية مارس/آذار ٢٠٠٥ مشروع القرار الفرنسي بإحالة الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وكان مجلس الأمن قد تبني قبل أسبوع من هذا القرار، مشروعاً فرنسياً آخر وأصدر به قراره ١٥٩١ القاضي بتجميد أموال المتهمين المحتملين بارتكاب الجرائم في النزاع، وحظر سفرهم خارج السودان، فضلاً عن حظر الطيران العسكري فوق الإقليم الذي استخدمته الحكومة في السابق لدعم هجمات الجنجويد.

وسجلت التقارير الأممية ارتفاعاً ملحوظاً في التدهور في الإقليم وفي الوفيات الناتجة عنه، ارتفع تقدير رقم الضحايا من ٢٠ ألف قتيل في مايو/أيار ٢٠٠٣ إلى ١٨٠ ألف في مايو/أيار ٢٠٠٥ بحسب مضمون الشؤون الإنسانية بالأمن المتحدة نتيجة النزاع ونقض الأملين والمجاعات، ما يعكس استمراراً خطيراً في التدهور.

وقد استمرت الهجمات على القرى بالرغم من

اللجنة الدولية
للتحري حول
الأوضاع في دارفور
تنفي وقوع إبادة
جماعية وتعتبر
الانتهاكات التي
وقعت في الإقليم
انتهاكات خطيرة
للقانون الإنساني
الدولي

ما زالت الحرب الأهلية في الصومال تعصف بالأمن والاستقرار وتعرض المواطنين لاختلاف أنماط الانتهاكات لحقوق الإنسان

التصن الذي تحقق في الإقليم تحت الضغوط الأفريقي والدولي، ففي ٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٥ أدانت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هجوماً على قرية خور أبشي، "التي تبعد بمسافة ٧٥ كيلومتراً عن بلدة نيالا" وإحرقها بأكملها بعد هجوم نفذته ٣٥٠ من الجنود بقيادة زعيم قبلي يدعى "ناصر تيجي"، وطالبت كلا المنظمتين الحكومة السودانية باتخاذ الإجراءات للقانونية ضده وتباعه.

وقد سجل تقرير لمنظمة الصحة العالمية في سبتمبر/أيلول قبل يومين من صدور قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ تقريراً لأعداد الضحايا بقرابة ١٠ آلاف قتيل شهرياً، غالبيتهم نتيجة تدهور الصحة والتقنية في مخيمات النزوح، كما أشارت تقارير أخرى إلى نقص حاد في الأغذية نتيجة نقص التمويل الذي يحتاجه برنامج الغذاء العالمي لتغطية احتياجات النازحين المسجلين في الإقليم، فضلاً عن توقف خطوط إمدادات التغذية نتيجة استمرار القتال بين الحكومة والمتمردين في بعض المناطق وعلى خطوط المواصلات، أو نتيجة الهجمات التي تعرض لها موظفو الإغاثة، والتي أدت لمقتل ٥ منهم في الفترة بين يوليو/تموز ٢٠٠٤ ومايو/أيار ٢٠٠٥ بينهم سائقين لشاحنات تابعة لبرنامج الغذاء العالمي في حانتكين منفصلتين في جنوب دارفور يوم ٨ مايو/أيار ٢٠٠٥.

ولعام الخامس عشر على التوالي، تتواصل الحرب الأهلية في الصومال لتعصف بكل معطيات الأمن والاستقرار في البلاد، وتجعل مواطنيه عرضة لمختلف أنماط العنف، وتؤدي لانتهاك الحق في الحياة على نطاق واسع في البلاد، سواء في صفوف الفصائل المقاتلة أو المدنيين، فضلاً عن الانتهاكات السياسية ولستهدف موظفي الإغاثة الدولية، وفي وضع

يحول بين المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية من أداء عملها على النحو المستهدف لرصد وتوثيق مختلف الانتهاكات التي تقع نتيجة النزاع الواسع المتعدد، فضلاً عن كونه يحول دون مساهمة مرتكبي الجرائم، في الوقت الذي تحولت فيه البلاد إلى معبر استراتيجي للجريمة المنظمة العابرة للحدود، وساحة محتملة للحرب الدولية على الإرهاب.

وعلى الرغم من غياب بيانات موثقة حول أعداد القتلى في البلاد نتيجة الحرب الأهلية، إلا أن "عبد اللا يوسف" رئيس البلاد الجديد قدرهم بـ ٣٠٠ ألف قتيل منذ اندلاع القتال الأهلي في البلاد، ولم تورد المصادر بما في ذلك تقرير الخبير المستقل المعني بأوضاع حقوق الإنسان في الصومال الصادر في ١١ مارس/آذار ٢٠٠٥ تقريراً لأعداد الضحايا خلال العام ٢٠٠٤.

لكن المصادر أوردت عدداً من الحوادث المتعلقة بانتهاك الحق في الحياة، ومنها مقتل ٢٣ شخصاً غالبيتهم من المدنيين خلال مواجهات وقعت في ١٧ مايو/أيار ٢٠٠٤ بين ميليشيات متناحرة في جنوب الصومال، تزامنت مع معارك أخرى في حي بيهاني بشمال مقديشو وسوق البكرة جنوب مقديشو وقرية وارمكسان غربي مقديشو وبلدة بلا هلوو التي تبعد ٣٠٠ كيلو متر من مقديشو دون أن تتمكن من تقدير الخسائر البشرية العسكرية والمدنية لهذه المواجهات التي وصفت بالكثيفة.

كما سبق هذه الحوادث بأيام قليلة قتل السيطرة على "جسر الرسوم" في بلدة مكنديرا على الحدود مع كينيا أدى لمقتول ٧ قتلى. وقد اتسع نطاق الاعتقالات السياسية في البلاد خلال العام على نحو خطير، تراكباً مع تطورات وجهود المصالحة والتسوية، ففي ٥ نوفمبر/تشرين ثان قام مجهول بإطلاق النار على

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

تقشمت على نطاق واسع أعمال الإرهاب خلال العلم، واستتكت لتشمل مصر وقطر والبحرين والسعودية والكويت واليمن والجزائر ولبنان وسوريا ووقعت انتهاكات للحق في الحياة نتيجة لهذه العمليات بشكل مباشر، أو نتيجة لعدم قبضها على أسباب مكافحتها أمثيا، حيث تشطط هذه العمليات في ظل حل الاحتقان الذي تعيشه المنطقة تحت الضغط الدولي المتمثل في الاحتلال والحدود الأجنبي على بلدان المنطقة وضغوط حملة الدواب لمكافحة الإرهاب من ناحية، والاحتقان الداخلي الناتج عن نواصل الانتهاكات وتعطيل التحوط لاديمقراطي وإصلاح الهياكل السياسية من ناحية أخرى.

تستغل معاناة الجزائر من الأعمال الإرهابية والصراع بين الحكومة والجماعات المسلحة عليها الرابع عشر، وتمثل المصدر الرئيسي لانتهاكات الحق في الحياة في الجزائر، حيث نشرت أعداد القتل منذ بداية العام وحتى ٤ أكتوبر/تشرين أول فقط بقرابة ٣٤٠ شخص، وذلك على الرغم مما يوصف بترجيع حدة أعمال العنف منذ صيف ٢٠٠٣.

وقد استمرت حوادث قتل موظفي الإغاثة الإنسانية في الصومال، وشهد أبريل/نيسان ٢٠٠٤ مقتل اثنين من العاملين الألمان في المنظمات الإنسانية غير الحكومية العاملة على الطريق بين هرجيسا وبربرة في صومالي لاند دون أن تصرف دولته أو مكتبه، ويؤدي هذا النوع من الحوادث إلى تراجعت كبيرة في جهود الإغاثة الإنسانية الدولية في الصومال في ظل مخاطر الأمن للوسعة.

كذلك استمرت موجات اللجوء والهجرة خارج البلاد مسباً في ارتفاع أعداد القتلى، ومن بينها شرق ماة صومالي في ٣ مليون/إل كلوا يتكسبون في مركب صغير خلال محاولتهم عبور خليج عدن إلى اليمن الذي يزحم باللاجئين الصوماليين.

وتركزت المواجهة بين القوات الحكومية والجماعة السلفية للدعوة والقتال بعد أن تقلصت أنشطة الجماعات الأخرى، وتقدر وزارة الداخلية

باسم "مئات الموت"، وعانت كثيرا من الهجمات في التتبعيات.

وتتهم منظمات حقوقية السلطات الجزائرية بالتقصص عن إجراء تحقيقات في مواقع القبور الجماعية بما يتماشى مع المعايير الدولية، الأمر الذي أثار مخاوف من فقدان الأدلة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وقد اكتشف ما لا يقل عن ١٢ مقبرة جماعية في الجزائر منذ عام ١٩٩٨ تحتوي على رفات مئات الأشخاص الذين يعتقد أن الجماعات المسلحة قتلتهم، ورغم أن السلطات قد أخرجت عسوما الرفات البشرية التي عثر عليها في هذه القبور، إلا أنه لم يتم التعرف إلا على هوية عدد قليل منها.

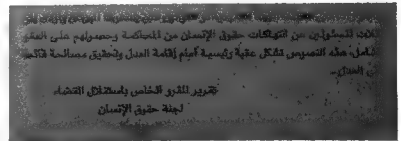
ولكّدت منظمة غير حكومية هي اللجنة الوطنية لعائلات المفقودين خلال العام أنها وثقت أكثر من ٨٠٠٠ حالة، ذكرت أن ٨٥ في المائة منها تقع في مسؤولية أجهزة الأمن، وهو الأمر الذي علّلت لتؤكدته هيئة رسمية مكلفة، شكلها رئيس البلاد من بعض أعضاء اللجنة الوطنية لحماية حقوق الإنسان وترقيتها، وصدر تقريرها في نهاية مارس/آذار ٢٠٠٥، والذي أكد أنه وثق ٦١٤٦ حالة اختفاء وقعت جميعها في قبضة السلطة، وبينما أكد مسؤولية الدولة عن هذه الحالات، فإنه نفى أن تكون هذه الحالات تشكل منهجاً مدفوعاً من جانب الحكومة، كما نفى مسؤولية قيادات العسكرية والأمنية عن إصدار أوامر أُلّفت إليها، وسمى للتهوين من عددها باعتبار أن الحالات الموثقة تشكل ١,٢% تقريبا من بين نصف مليون جرى اعتقالهم، وداعياً الحكومة لتحمل مسؤوليتها في التعويض المادي لعائلات هؤلاء الضحايا.

وقد أثار هذا التقرير استياء لدى عائلات المختفين ومخاوفهم من إقلاق اللجنة من عقاب في ضوء مبادرة العفو التي أعلنها رئيس البلاد

عند مقتل الجماعة بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ عنصر مقسمين في مجموعتين تتمركزان في مرتفعات تالة عشة ٥٠ كم جنوب العاصمة، و"جبل قواسم" التي تفصل ولايتي الشلف وتيسمسليت، ٢٧٠ كم غرب العاصمة.

وقد تمكنت الحكومة الجزائرية من قتل أمير تنظيم الجماعة المسلحة للدعوة ولقتال "بيل صحرابي" والملقب بـ"أبو إبراهيم مصطفى" في ولاية بجاية شرقي البلاد في ٢٠ يونيو/حزيران، واستسلم الرجل الثاني في للتنظيم "صمري صليفي" الملقب بـ"عبد الرزاق البارا" والذي سلمته تشاد إلى ليبيا، والتي بدورها سلمته للجزائر في ٢٩ أكتوبر/تشرين أول في إطار اتفاقيات تسليم المطلوبين التي زادت بشكل ملحوظ في أعقاب اعتداءات ١١ سبتمبر/للول ٢٠٠٢.

وقامت الجماعات المسلحة في يونيو/حزيران بقتل ١٠ جنود وجرح ٤٥ آخرون في كمين نصبوه في بني كسيه بمنطقة القبائل، وقلعت كذلك في ٥ يناير/كانون ثان ٢٠٠٥ بقتل ١٧ من عناصر قوات الجيش الجزائري وفرد فرقة تابعة للحرس البلدي وإصابة عدد آخر بجروح متفاوتة الخطورة في كمين نصبوه في بلدة رأس الميعاد في ولاية بسكرة.



وعلى صعيد آخر، تم اكتشاف مقبرة جماعية في يوليو/تموز تضم رفات ١٥ جثة في ولاية البليدا جنوب العاصمة الجزائر، وأعلنت الإذاعة الجزائرية أن السقيرة يعود تاريخها إلى ما بين ١٩٩٤-١٩٩٥ وقد كانت المنطقة معروفة

وثقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الجزائر ٦١٤٦ حالة اختفاء قسري وحملت الدولة المسؤولية عن هذه الحالات

في نوفمبر/تشرين أول ٢٠٠٤.

كذلك آثار التقرير انتقدت حدة من جانب الجمعيات المعنية بـضحايا المختفين، ومنظمات حقوق الإنسان ومنها الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، وعدد من المنظمات الحقوقية للدولية، الذين احتجوا على نقض صلاحية اللجنة وعدم امتلاكها صلاحية لتحقيق التقتضى وتفتيش السجون ومراكز الاحتجاز، كما أن التقرير لم يجلى الحقائق في وقائع الاختفاء، ولم يحدد وجود أحياء من المختفين، كما لم يسلّم جثث من توفوا منهم إلى ذويهم.

وشهدت السعودية موجّهات دامية خلال العام ٢٠٠٤ أسفرت عن مقتل العديد من الضحايا من المدنيين السعوديين والأجانب، فضلاً عن قتلى بين رجال الأمن والإرهابيين، وتساعدت للعام الثاني على التوالي تأثيرات أعمال الإرهاب والمعاملات الأمنية لها مهددة استقرار البلاد وسلامة المواطنين، وكانت مصدراً رئيسياً لانتهاك الحق في الحياة.

وقد كشف وزير الداخلية خلال انعقاد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في مارس/آذار ٢٠٠٥ أن المملكة شهدت خلال عامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ وقوع ٢٢ حادثاً إرهابياً شملت أعمال تخريب واعتداء واختطاف، وأسفرت عن مقتل ٩٠ وإصابة ٥٠٧ من المدنيين، ومقتل ٣٩ وإصابة ٢١٣ من رجال الأمن، ومقتل ٩٢ وإصابة ١٧ من الإرهابيين، وتجاوزت الخسائر المادية في الممتلكات والمنشآت ماير ريال سعودي. كذلك سجل قيام الأجهزة الأمنية بإحباط قرابة ٥٢ عملية إرهابية، من خلال الضربات الأمنية للمبعدة.

وقد أعلنت السلطات السعودية في يونيو/حزيران مهلة تمتد خلالها فرصة العفو لمن يلقي سلاحه ويسلم نفسه للسلطات من المسلحين،

وقد استفاد من ذلك "عثمان المصري" أحد المطلوبين لـ٢٦، الذين تلاحقهم السلطات منذ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٣، وسلم نفسه للسلطات في ٢٨ يونيو/حزيران.

كما أعلنت وزارة الداخلية في ٢٥ يونيو/حزيران أن مشتبهاً فيه ثانياً يدعى "صعبان بن محمد عبد الله اللالحي" والمطلوب في قضية أمنية منذ العام ٢٠٠٢ قد سلم نفسه للسلطات.

ومن نماذج الجرائم الإرهابية الجسيمة التي شهنتها المملكة خلال العام، استهداف جمعات نفطية وسكنية، وقع أحطرها في ٢٨ مايو/أيار في مدينة الخبر، مما أسفر عن مقتل ١٦ شخصاً بينهم ٩ مدنيين على الأقل، يضمون سبعة أجانب (أمريكي وبريطاني وفلبينيون وهندي ومصري وباكستاني)، فضلاً عن سبعة من قوات الأمن، هذا في الوقت الذي تقصت فيه قوات الأمن المجمع الذي احتجز فيه المسلحون لارهاق من أدى إلى مقتل تسعة من الرهائن وإقتاد ٤١ أجنبياً أصيب عدد كبير منهم. كما انتهت جريمة لاختطاف الرهينة الأمريكي "بول مارشال جونسون" بقتله في ١٨ يونيو/حزيران بعد انقضاء المهلة التي منحها الخاطفون لمدة ٧٢ ساعة للسلطات لإطلاق سراح معتقلين من تنظيم القاعدة.

وفي ٢٤ أبريل/نيسان ٢٠٠٤ أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها عن مقتل خمسة في موجّهات في مدينة جدة، من بينهم أربعة من ضمن المطلوبين، هم "خلاد بن مبارك القرشي" المطلوب رقم "١" في قائمة لـ ٢٦، و"أحمد بن عبد الرحمن صقر الفضلي" المطلوب رقم "٧"، و"مصطفى بن إبراهيم مبارك" المطلوب رقم "١٥"، و"طلال بن عبير أحمد العنبري" المطلوب رقم "٢٠".

كذلك كانت قوات الأمن قد تكلت قاعد تنظيم القاعدة في المملكة "عبد العزيز المقرن" مع ثلاثة

تعاانى العديد
من البلدان العربية
من استمرار
حالات الاختفاء
القسرى من دون
إجراء مصير
المختفين

تضاعفت أعداد ضحايا الأحداث المرتبطة بالإرهاب ومكافحته في البلدان العربية

من رفاته في يونيو/حزيران.

وفي ٧ ديسمبر/كانون أول اقتحم مسلحون مبنى القنصلية الأمريكية في مدينة جدة، مما أسفر عن مقتل أربعة من أفراد الأمن وثلاثة من المهاجمين، واعتقل اثنان من المهاجمين، بعد أن احتجز المسلحون عدداً غير معروف من الرهائن لمدة ساعات.

كما امتدت ظاهرة السيارات المفخخة إلى البلاد، ومن ذلك تفجير سيارتين مفخقتين في الرياض في ٣١ ديسمبر/كانون أول، انفجرت الأولى قرب مبنى وزارة الداخلية، وانفجرت الثانية قرب مقر القوات الخاصة، وأسفر الانفجاران عن جرح ١٨ شخصاً على الأقل ومقتل المفجرين الخمسة، الذين كان من بينهم حسب المصادر الرسمية "عبد الله سعود السبيعي" المطلوب رقم "٢٦"، والذي اتهمه السلطات بلعب دور مهم في هجوم سابق في مدينة الخبر أسفر عن مقتل ٢٢ شخصاً، إضافة إلى تفجير في مجمع للمحيا السكني بالرياض والذي أودى بحياة ١٨ شخصاً.

وفى قطر، وقع هجوم انتحاري بسيارة مفخخة في العاصمة القطرية أسفر عن مقتل بريطاني وإصابة ١٢ شخصاً آخرين في ٢١ مارس/آذار ٢٠٠٥، واتهمت السلطات في الهجوم، الذي وقع عند مسرح يرتاده لاجئ قبيلة مدرسة بريطانية خارج الدوحة، مصري يدعى "أحمد عبد الله" وهو أول هجوم من نوعه في قطر.

وورد أن القاتل يدعى جون-ثان آدمز ولم تعلن أى جهة مسؤوليتها عن الهجوم الذي تزامن مع الذكرى السنوية الثانية لبدء العدوان على العراق.

وتتبع نطاق عمليات العنف والإرهاب ليشمل الكويت في مطلع العام ٢٠٠٥ بعد أن تعرضت

في العام ٢٠٠٤ لضغوط شديدة على أنشطة الجمعيات الخيرية والدينية في إطار الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، والملاحقة الأمنية لبعض الإسلاميين الذين سعوا لدعم المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي في العراق.

وقع الهجوم الأول في منطقة حولي شمال للعاصمة في ١١ يناير/كانون ثان بالقرب من مبنى كان يضم مسئولين كبار في جهاز أمن الدولة، وقد قتل في هذا الهجوم "قواز طليق الحميري" وهو كويتي الجنسية وكان مطلوباً في جرائم تتعلق بالأمن القومي، وقد لاذ شركاؤه في الهجوم بالفرار، ولقي اثنان من رجال الأمن مصرعهما فضلاً عن جرح اثنين آخرين.

ووقع الهجوم الثاني في منطقة أم الهيمان في ١٦ يناير/كانون ثان بالقرب من قاعدة الريفيان (كبر قاعدة للقوات الأميركية في الكويت)، وأسفر هذا الهجوم عن مقتل جنديين من الجيش الكويتي يتولين حراسة القاعدة، وقد تبنته مجموعة تطلق على نفسها اسم "المجاهدون في الكويت".

وأدى الحادثان المنفصلان إلى مقتل ثمانية من المشتبه فيهم، واعتقال ١٤ آخرين، ومصرع ثلاثة من رجال الأمن وإصابة ١١ آخرين.

كما جرت مواجهات في شهر فبراير/شباط ٢٠٠٥ بين قوات الأمن ومسلحين إسلاميين، أدت إلى مصرع خمسة من المسلحين أحدهم معودي، واعتقال خمسة آخرين من ضمنهم زعيم المجموعة "عامر العزى".

دخل لبنان خلال العام ٢٠٠٤ والشهور الأولى من العام ٢٠٠٥ دوامة جديدة من العنف، شملت العديد من عمليات الاعتقال والتفجيرات الإرهابية التي بلغت ذروتها باغتيال رئيس الوزراء السابق "رفيق الحريري" في ١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٥، وارتبطت ببعض هذه الحوادث

تقريره إلى تحقيق دولي في الحادث، مشدداً على قيام أجهزة الأمن اللبنانية بأعمال غير ملائمة شملت العبث بالأدلة في موقع الحادث.

وفي ظل الاحتقان والغضب الشعبي الواسع الناتج عن الجريمة، فقد بدأت سلسلة من التفجيرات المجهولة تركزت في المناطق ذات الكثافة المسيحية، ومن بينها انفجار وقع في ١٩ مارس/آذار ٢٠٠٥ في منطقة نيو جديده شرق بيروت وأدى إلى سقوط ١١ جريحاً، وإلحاق أضرار جسيمة بعدد من الأبنية والمحلات التجارية والسيارات القريبة من مكان الانفجار.

وفي ٢٣ مارس/آذار ٢٠٠٥ وقع انفجار ثانٍ بواسطة قنبلة ترن ٣٥ كيلو جرام من المواد المتفجرة في مجمع تجاري في محلة الكسليك قرب مدينة جونية شمال بيروت أدت إلى مقتل ثلاثة أشخاص من الجالية الهندية والسريلانكية، فضلاً عن إصابة خمسة آخرين.

وفي ٢٦ مارس/آذار ٢٠٠٥ وقع انفجار ثالث في منطقة الدكونة بشمال شرق بيروت مما أدى إلى مقتل شخصين وإصابة ثمانية آخرين.

وامتد نطق العمليات الإرهابية كذلك إلى مصر في العام ٢٠٠٤ ومطلع العام ٢٠٠٥ بعد توقف دلم سبعة أعوام منذ حادث مقتل السياح الأجانب في مدينة الأقصر جنوب البلاد في العام ١٩٩٧، والتي لحقتها إعلان الجماعة الإسلامية مبادرة لوقف عملياتها داخل مصر.

ووقع أول هذه الحوادث في ٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ عندما انفجرت ثلاث سيارات انتحارية مفخخة في ثلاث مناطق بشبه جزيرة سيناء بشكل متزامن، مما أدى إلى مقتل خمسة مصريين ونحو ٣٠ من السياح الأجانب غاليينهم من الإسرائيليين، فضلاً عن إصابة قرابة ١٥٠ آخرين.

وقد أعلنت السلطات أن مجموعة من الشبكات

بالاحتفالات الناتجة عن استمرار الوجود العسكري السوري في لبنان، وأدت أصال العنف إلى انتهاك الحق في الحياة بشكل متصاعد.

فيما تواصلت في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين المصالحات بين الفصائل التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية وعناصر يشار إليها بتبع عسبتي الثور والأصناف الإسلامية وتبع المسئولين عن عمليات إرهابية شهدتها لبنان قبل عدة أعوام، وأدت لمقتل وجرح العشرات، فقد نشأت ظاهرة التفجيرات على الساحة اللبنانية، بدءاً بسيارة مفخخة أدت إلى إصابة النائب "مروان حمادة" المعارض للوجود السوري ومقتل سائقه "غازي أبو كرزوم" في أول أكتوبر/تشرين أول، ولم تستمر التحقيقات عن تحديد اللجنة.

وفي ١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٥ تعرض موكب رئيس الوزراء السابق "رافيق الحريري" لانفجار عنيف بوسط لبنان بلغت محاولة المتفجرات فيه قرابة ١٠٠ كيلو جرام من مادة تي إن تي شديدة الانفجار، مما أدى إلى وفاته ومقتل عشرة من مرافقيه والمارة، وإصابة أكثر من خمسين آخرين، من بينهم الوزير السابق النائب "باسل فليجان" الذي توفي لاحقاً أثناء علاجه في فرنسا.

وبينما تبنت جماعة سعودية متشددة غير معروفة الجريمة بشريط مصور عرضته قناة الجزيرة، باعتباره انتقاماً من علاقة "الحريري" بالحكم السعودي، إلا أن غالبية الفئات اللبنانية رفضت هذا الأمر واعتبرته محاولة لإبعاد المسئولية عن سوريا التي انتهت مرات بالتقصير أو بالتحريض، ومرت بتهمة ارتكاب الحادث من كثير من الفئات اللبنانية، وهي الاتهامات التي عزز منها تقرير فريق الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حول الحادث بما أورده عن تهديد سوري للضحية في حال استمر في معارضته لأهدافها في لبنان، ودعا الفريق في

شهد لبنان في
بداية عام ٢٠٠٥
جرائم اغتيال
وسلسلة من
التفجيرات غيرت
من الأوضاع السياسية
على الساحة
اللبنانية وسط
تدخلات دولية
عديدة

تفاقمت معدلات انتهاك الحقوق الأساسية نتيجة اتساع نشاط جرائم الإرهاب وإجراءات مكافحةه في الوطن العربي

من سكان محافظة شمال سيناء يؤدها شلب من أصل فلسطيني نفذت الحادث على صلة بالأحداث في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأهم لا يلتصقون إلى تنظيمات محددة، وأدت الأحداث إلى القبض على أعداد كبيرة من أبناء المحافظة الحدودية الذين قدرتهم منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية بالآلاف.

إلا أن الجبال عانت لتشهد جرائم أخرى استخدمت فيها أساليب التفجيرات الانتحارية أيضاً، حيث فجر شاب مصري يدعى "حسن بشندي" نفسه لدى اقترابه من جماعة من السياح الأجانب في منطقة الأثر السباحية الأثرية في ٧ أبريل/نيسان ٢٠٠٥ مما أدى إلى مصرعه ومصرع ثلاثة من السياح الأجانب (أمريكي وفرنسيان) فضلاً عن إصابة ٣ سياح آخرين. ووقع تفجير ثالث في وسط القاهرة في ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٥ بالقرب من حفلة سباحية مما أدى إلى مصرع مصري وإصابة ستة من السياح الأجانب بينهم اثنين من السياح الإسرائيليين، وقالت أجهزة الأمن إن القتل هو الإرهابي الهارب من الخلية المسؤولة عن حادث الأثر ويدعى "إيهاب يسري"، وأن التفجير وقع خلال تضيق عناصر الأمن للتحقق للقبض عليه في موقع الانفجار.

ويعد قرابة الساعة، وقع هجوم بالأسلحة النارية على حافلة سياحية في منطقة السيدة عاتشة جنوب شرق القاهرة تضاربت الأبناء حول جسيمة ركبها التي أوردت مصادر صحفية مصرية ودولية أنهم من السياح الإسرائيليين قبل أن تقول أجهزة الأمن إنهم نمساويون، ولم يسفر للحادث عن وقوع إصابات بين السياح، وأدى إلى مصرع منفعتي العملية اللتين جرى التعرف عليهما، وقُلت أجهزة الأمن إن إحداهما شقيقة الإرهابي "إيهاب يسري" والأخرى خطيبته، وأنهما تبادلتا الانتحار بعد فشل الهجوم خفية

القبض عليها بواسطة قوة الحراسة المرافقة للحافلة السياحية.

ورغم إعلان جماعة مجهولة تسمى نفسها "كتائب الحر الإسلامية في أرض النيل" عقب وقوع حادث الأثر مسؤوليتها عن الحادث، إلا أن السلطات كشفت عن خلية صغيرة من خمسة أفراد بينهم منفذ التفجير، وورد أنها لا تنتمي لأي من التنظيمات المعروفة، وقبضت على ٤ من أفرادها، كما اعتقلت عدداً من أقرب وأصدقاء المتهمين على خلفية التحقيقات الأمنية، وورد أن متجزيين اثنين (أحدهما متهم رئيسي) توغياً خلال احتجازهما.

وتواصل السلطات في اليمن للعام الخامس على التوالي ملاحقة الجماعات المشتبه في علاقتها بالإرهاب، وتنتظر المحاكم اليمنية العديد من القضايا ذات الصلة، فيما شرعت الحكومة في المبادرة لحوار فكري مع المعتقلين الشباب المشتبه في علاقتهم بتنظيمات إرهابية بفرض إنهاء الاحتقان الناتج عن أحداث السنوات السابقة.

إلا أن العام ٢٠٠٤ شهد نمطاً جديداً من المواجهات للأمنية، أدى إلى وقوع ضحايا على نطاق واسع، وهو ما تمثل في التمرد الذي ترعاه رجل الدين الشيعي "حسين بدر الدين الحوشي" الذي يتزعم تنظيمياً يسمى "الشباب المؤمن" في مناطق محافظة صعدة ذات الطبيعة الجبلية وأطراف الحصان على الدولة وسمى نفسه أميراً للمؤمنين، وخاض قتالاً واسعاً ضد القوات الحكومية من الشرطة والجيش لمدة ثلاثة أشهر، استخدمت فيه الأسلحة الثقيلة، ورغم تضارب المصادر الرسمية في تقدير أعداد القتلى إلا أنها بلغت في أنحائها ٥٠٠ قتيل وفي لقصاصها ألف من أتباعه، فضلاً عن العشرات من القتلى بين القوات الحكومية، وأعلنت وزارتا الدفاع

والداخلية في ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ مقتل "الحوثي".

وقد فرضت السلطات تعميماً على سير المعارك التي وضعتها في سياق محاربتها لمظاهر التطرف والإرهاب، ومنعت وسائل الإعلام من تغطية الأحداث أو التعرف على حجم الخسائر من الجانبين، وأشارت مصادر أحزاب المعارضة والصحف المستقلة أن الحكومة استخدمت القوة المفرطة والمبالغ فيها لإخماد التمرد، وأن هناك عدداً كبيراً من المعتقلين لم يعرف مصيرهم.

وفي مارس/آذار ٢٠٠٥، تجددت أعمال التمرد مرة أخرى في المنطقة بقيادة الأب بدر الدين الحوثي، وبينما أشارت مصادر معارضة إلى أن تجد التمرد ارتباطاً باحتقان سكان المنطقة من تصاعد الانتهاكات الأمنية بحقهم خلال التمرد السابق وفي أعقاب، فضلاً عن رفض السلطات تسليم الأب جشان نجله خشية استغلاله في إثارة التمرد في المنطقة، فقد أشارت البيانات إلى أن بعض قادة التمرد السابق يشجعون قوّل تنظيم الشباب المؤمن على استئناف التمرد وقتل لمقتل زعمهم السابق، وأسفرت المواجهات الجديدة التي استمرت قرابة الشهر عن مقتل قرابة مائة من الشباب المؤمن وفقاً لتقديرات غير رسمية، فضلاً عن اعتقالات واسعة بين السكان على أساس الاشتباه، ساهمت في إكساب القضية طابعاً دينياً، حيث أصدرت الحوزة العلمية الشيعية في النجف بياناً دعت فيه المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان للتدخل لوقف ما وصفته بأعمال إبادة ضد الشيعة في صعدة

وبينما لم توفر السلطات حصيلة رسمية لحجم الخسائر الكلية للتمرد، وأعلنت السلطات في منتصف مايو/أيار ٢٠٠٥ توصلها لاتفاق مع "بدر الدين الحوثي" يكفل حقن الدماء، وشمل

قرار رئاسي بالموافقة على مقابلة نذ العنق.

انتهاك الحق في الحياة بشبهة التعذيب وسوء المعاملة

وقد استمرت ظاهرة الوفيات بشبهة التعذيب وسوء المعاملة بحق المحتجزين في العديد من البلدان العربية تمثل نمطاً خطيراً من الانتهاكات في ظل قصور الأنوثة التشريعية عن مواجهة الظاهرة ومكافحتها قانونياً وقضائياً، وأسفرت الملاحظات الختامية للجنة الدولية لمناصرة التعذيب على تقرير المغرب - التي أحرزت تقدماً في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان - عن الحاجة لمن تشريع لمكافحة الظاهرة، وسيقت الجزائر إلى من تشريع مماثل خلال العام رغم ضعف المعوقات المقررة لمرتكبي هذا النمط الخطير من الانتهاكات، كذلك شرع المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر في الضغط من أجل تعديل وتفعيل المواد القانونية الخاصة بمكافحة الظاهرة، كما كان استمرار الظاهرة محلاً للجدل السقووني في مصر والأردن وليبيا والجزائر.

سجل تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن قبل نهاية العام ٢٠٠٤ زياره لسنج الجريدة وفاة السجين "عبد الله المشاقبة" في ١ أغسطس/آب نتيجة للتعذيب الذي تعرض له، وهو ما بقي موضع جدل بين المركز وبين الحكومة الأردنية.

وفي تونس، سجلت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وفاة "بدر الدين ركيحي" (٢٧ عاماً) أثناء احتجازه في قسم الشرطة بين يومي ٧ و٩ فبراير/شباط ٢٠٠٤، وبينما قالت الشرطة إنه لفاتح، إلا أن عائلته أكدت أن جثمانه كان

ظاهرة الوفيات
بشبهة التعذيب
في العديد من
البلدان العربية تمثل
نمطاً خطيراً من
الانتهاكات

يحمل علامات تدل على تعرضه للتعذيب.

كذلك توفي الناشط الحقوقي "زهير الجحولي" (٣٧ عاماً) في ١٣ مارس/آذار ٢٠٠٥، بعد معاقبته بالسجن لمدة ٢٠ شهراً لنشره مقالاً عبر الإنترنت ينتقد فيه سياسات حكومية، ووقعت السفارة بعدما أصُرب عن الطعام عدة مرات للمطالبة بتحصين وضعه في السجن، ولم تستجب الإدارة للمطالبة.

المصادمات بين السلطات والأقليات الكردية التي وقعت في منطقة الحسكة في مارس/آذار ٢٠٠٤.

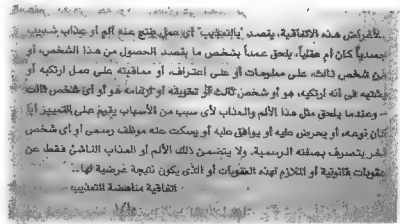
كذلك توفي "قارس عبد الله" خلال احتجاز. في أحد أقسام الشرطة في دمشق منتصف العام نتيجة لتعرضه للضرب المبرح. وقد حاول محامون حقوقيون إقامة دعوى قضائية ضد الشرطة إلا أن المدعى العام للدولة رفض طلبهم.

وفي ٣ أغسطس/آب توفي "أحمد معمر كينجو" متأثراً بجراحه الناتجة عن اعتداء دورية أمن عليه في منطقة رأس عين شمال شرقي سوريا في مارس/آذار ووضعه قيد الاحتجاز قبل الإفراج عنه في مايو/أيار ٢٠٠٥.

وفي يوم ٢٨ سبتمبر/أيلول توفي "حنان بكر ديكو" من قرية قاسم قضاء عفرين، بعد اعتقاله في ١٦ سبتمبر/أيلول بواسطة فرع الأمن العسكري بطب، وقد توفي لحظة تسليمه إلى عائلته، التي عرضت جثته على الأطباء ولكادوا وفاته نتيجة للتعذيب.

وفي ١ مارس/آذار ٢٠٠٥ أطلقت دورية أمنية النار على سيارة مدنية خلال عبورها بالقرب من أحد الحواجز الأمنية، مما أدى إلى مقتل "عزيزة بدران يزدي" وجرح ابنتها وصهرها، وقالت السلطات إن السيارة لم تلب طلب أفراد الأمن بالوقوف.

وفي السودان، سجلت تقارير حقوقية في أغسطس/آب وفاة اثنين من أعضاء حزب المؤتمر الشعبي المعارض الذي يتزعمه السيد "حسن الترابي" أثناء القبض عليهم بواسطة سلطات الأمن، وأعلنت السلطات أنها أوقعت اثنين من رجال الأمن قيد التحقيق لتهمتما بالمسئولية عن الحادث، ولكنها لم تعلن نتائج التحقيق.



وفي سوريا، في ٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٤ تكرر مصادر صحفية أن شاباً كردياً يبلغ من العمر ٢٦ عاماً وهو "حسين هادي ناسو" قتل نتيجة للتعذيب من رجال الأمن في منطقة "عفران" وقد سلمت أجهزة الأمن جثته إلى عائلته لدفنه الذي جرى بحضور كثيف لقوات الأمن.

وسجلت المصادر الحقوقية وفاة ٨ أشخاص بشبهة للتعذيب بعد أسابيع من احتجازهم إثر

وفي ٢٧ سبتمبر/أيلول توفي "إسماعيل محمد الخطيب" في لبنان بعد عدة أيام من اعتقاله بواسطة قوات الأمن مع ٩ آخرين في ١٨ سبتمبر/أيلول، وقالت السلطات إنه توفي بعد أن نقل مريضاً بشكل مفاجئ إلى المستشفى، وإن سبب الوفاة هو إصابته بمسكة قلبية ناتجة عن مضاعفات في الجهاز التنفسي، إلا أن مصادر صحفية نقلت عن عائلته وأصدقائه وجود

وثق تقرير المجلس
القومي لحقوق
الإنسان في مصر
١٥ حالة وفاة يشبهه
التعذيب وسوء
المعاملة في الاحتجاز
خلال عام ٢٠٠٤

"السيد مصطفى موسى" خلال احتجازه بمركز شرطة أوسيم بمحافظة الجيزة، وفي ١٣ أبريل/ نيسان ٢٠٠٤ توفي "محمد موسى صالح" إثر مشاجرة بينه وبين أحد أفراد الشرطة، قام خلالها الأخير بإطلاق النار عليه وسحله في الطريق العام.

وفي ١١ يونيو/حزيران، عثر على جثة "ناصر محمد حسين" عارية وفي حالة تورم شديد وسط اقراعات بعد أقل من ٣٦ ساعة من القبض عليه في فجر يوم ٩ يونيو/حزيران بواسطة الشرطة من مسكنه بقرية مديوم بمركز الواسطي في محافظة بني سويف.

وتوفي المهندس "كريم زهير" (٤٠ عاماً) في ٩ يونيو/حزيران ٢٠٠٤ بعد أقل من شهر من إلقاء القبض عليه في حملة اعتقال كواكر الإخوان المسلمين، نتيجة التباطؤ في تقديم العناية الطبية له بعد إصابته بنزيف في الرأس عقب ارتطامه بجسم سيارة للفرحيلات الأمنية التي كلفت نقله علناً مع زملائه المعتقلين إلى السجن من التحقيق القضائي.

وفي ١٢ ميمبر/أيلول توفي "عمر عريس حسن" (٣١ سنة) لدخل قسم شرطة إسماعيلية بمحافظة الجيزة بعد عشرة أيام من القبض عليه في قضية جنائية، وأبلغت أسرته النجاة العاملة أنه توفي من جراء التعذيب، وفي ٢٣ ميمبر/أيلول توفي "عبد التواب يوسف صلاح الدين" أثناء احتجازه بقسم أول شرطة مدينة نصر بالقاهرة بعد القبض عليه في قضية جنائية، وأثبت التقرير الطبي وجود جروح متوسطة في جسده. وفي ٢٠ أكتوبر/تشرين أول توفي "علي محمد المصلي" لدخل حجز مركز بيل بمحافظة كفر الشيخ بعد يومين من إلقاء القبض عليه، وزعم أهله أن وفاته وقعت جراء التعذيب وقدموا بلاغا للمدين وزير الداخلية ولقائب العام.

علامات تعذيب ظاهرة على وجهه وعينه وقدمه بالإضافة إلى آثار حرق على مناطق متفرقة من جسده.

وفي ليبيا، في يناير/كانون ثان ٢٠٠٥ توفي المواطن "عبد السلام جمعة القماطي" المحكوم عليه بالإعدام من قبل المحكمة العليا تأليدا لحكم محكمة الشعب الاستثنائية، وقالت السلطات إنه عثر عليه متوفياً في زنزقته، ولكنها لم توضح أسباب وفاته.

وفي أثناء حملة اعتقالات عشوائية نفذتها السلطات في المنطقة الشرقية في أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٤، قتل رجال الأمن "خالد الزبيدي" خلال محاولته الفرار، ولم يتم فتح تحقيق في الحادث.

وفي مصر، تواترت الشكاوى خلال العام من استمرار التعذيب المفضي إلى الموت في السجون، ووثق تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان ١٥ حالة وفاة يشبهه التعذيب وسوء المعاملة في الاحتجاز في الفترة من مطلع العام ٢٠٠٤ وحتى نهاية يناير/كانون ثان ٢٠٠٥، وشملت الحالات:

في مطلع يناير/كانون ثان ٢٠٠٤ توفي "محمد حسن عبد الله" (بائع متجول - ٥٥ عاماً) خلال احتجازه بقسم شرطة الأريكة بالقاهرة، وفي ٧ يناير/كانون ٢٠٠٤ ثان توفي "محمد السيد نجم" (٣٠ عاماً - من ذوي الاحتياجات الخاصة) بعد ساعات من الإفراج عنه من مقر مباحث أمن الدولة في مدينة بنها بالقليوبية وهو في حالة غيبوبة حيث كان محتجزاً لمدة ثمانية أيام دون إذن قضائي أو اتهامات رسمية، وفي ١٣ مارس/آذار ٢٠٠٤ توفي "خالد عبد النبي" خلال احتجازه بمركز شرطة فايد بمحافظة الإسماعيلية، وفي ٢٠ مارس/آذار ٢٠٠٤ توفي

مظاهر أخرى لانتهاك الحق في الحياة

تمثل الأنعام ومخلفات الحروب مصدراً خطيراً لانتهاك الحق في الحياة في بعض البلدان العربية، وخاصة التي عانت من وطأة الحروب العالمية والإقليمية والنزاعات الداخلية المسلحة، وقد شهد عام ٢٠٠٣ على سبيل المثال مقتل وإصابة العديد من المدنيين العراقيين والجنود الأمريكيين نتيجة سعي قوات الاحتلال للتخلص من بعض عتاد الجيش العراقي بنسف مخازنه دون استخدام القومائل المناسبة لذلك، وكان بعض هذه المخازن لصيقاً بالمناطق ذات الكثافة السكانية (حدث للصفيّة جنوب بغداد / ٢٠٠٣ نموذجاً).

وفي فبراير/شباط ٢٠٠٤ توفي طفلان عراقيان بعد عثورهما على بعض مخلفات حرب أثناء قتلتهما برعي الأنعام في منطقة عامرية الفلوجة.

وتعاني كل من السودان والصومال ومصر وليبنان وليبيا والصحراء المغربية (مناطق البولييساريو) من انتشار ظاهرة الأنعام في قطاعات كبيرة من أراضيها، فتحوي الصحراء الغربية المصرية في منطقة العلمين محيطها على ساحل البحر المتوسط وجوارها على ما يقدر بنصف مليون لغم أرضي من زمن الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن مخلفات الحروب المصرية الإسرائيلية في بعض مناطق سيناء وقناة السويس التي لم يجر إحصاؤها.

ويتمد ألغام منطقة العلمين إلى بعض المناطق الشرقية للشمالية في ليبيا.

بينما تواصل إسرائيل رفضها تسليم خرائط مناطق الأنعام التي زرعتها في جنوب لبنان أثناء الاحتلال، ما أدى إلى وقوع ٥ قتلى على الأقل بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٣، فضلاً عن قرابة ٩٠ مصلاً في حوادث متفرقة رصدتها

وتوفى كل من أحمد إبراهيم، وثرف علية، ومحمد البنداري" لإصابتهم بهبوط حاد في اللوزة المعوية وأسبب ١٩ آخرين بالاختناق جراء تكتيسهم في سيارة ترحيلات أمنية في شهر أغسطس/آب، وكان الضحايا ضمن ٨٠ شاباً ألقت السلطات الليبية لتيقظ عليهم لدخولهم ليبيا ومحاولتهم السفر إلى إيطاليا بطريقة غير مشروعة، وعقب تسليمهم للسلطات المصرية تم ترحيلهم إلى القاهرة داخل ميكرني ترحيل مكثنتين توزعها القوية المناسبة، وفي درجة حرارة ورطوبة عالية، ولم ير حراسهم اهتماماً لاستوائتهم المتتالية وشكاوهم من الاختناق لمدة ١٢ ساعة.

وفي ٢٠ ديسمبر/كانون أول، توفي الحادث "ممداد حسين حافظ (١٧ سنة) أثناء احتجازه بقسم شرطة الورق بالجيزة على ذمة للتحقيقات في قضية جنائية، وكان محتجزاً منذ ١٣ ديسمبر/كانون أول مع محتجزين بالخين، وقد أُلصقت السلطات أنه أصيب بزييف في الرأس عقب سقوط بعض المحتجزين فوقه أثناء نومه، غير أن أسرة الضحية قد شككت في ذلك، وأبلغت أسرته منظمات حقوقية عثورها على جراح عدة وأثار نزييف في الجثمان.

وفي ٢٦ ديسمبر/كانون أول توفي "ثرف زكي مهران" أثناء احتجازه بقسم شرطة شبرا الخيمة ثان بمحافظة القليوبية شمال القاهرة متأثراً بجراحه التي كان أصيب بها خلال مشاجرة، ورغم تلقيه العلاج الطبي الأولي، إلا أنه بقي محتجزاً لشدة ألام دون السماح له باستكمال الرعاية الطبية، وواصل ضباط القسم احتجازه على الرغم من قرار القنولة العامة بإخلاء سبيله يوم ١٦ ديسمبر/كانون أول، وعقب وفاته أُلصقت ضباط القسم بأنهم وصلوا لاحتجازه لأنه متهرب من أداء الخدمة العسكرية الإجبارية.

تمثل الأنعام ومخلفات الحروب مصدراً خطيراً لانتهاك الحق في الحياة في بعض البلدان العربية

تواصل إسرائيل رفضها تسليم خرائط مناطق الأنعام التي زرعتها في جنوب لبنان أثناء الاحتلال مما أدى إلى وقوع العديد من القتلى

الحق في الحرية والأمان الشخصي

تمثل الانتهاكات الواسعة للحق في الحرية والأمان الشخصي أوسع أصناف الانتهاكات التي يعاني منها أبناء البلدان العربية، وبصفة خاصة ظاهرة اعتقال النشطاء السياسيين والحقوقيين ودعاة الإصلاح، وظاهرة التوقيف الاعباطي ولتعتفي على أسس الاشتباه والعشوائية، والمصحوبة بألماط عديدة لسوء المعاملة والانتقال من الضامات للقانونية للحتجزين، فضلاً عن طواهر الاعتفاء القسري والمنع من السفر وانتهاك الحرمت للشخصية. وقد تزايدت هذه الانتهاكات على نطاق واسع بتأثير الاحتلال والعون الأجنبي والفزاعات المسلحة.

انتهاك الحق في الحرية والأمان الشخصي في سياق الاحتلال

في العراق، استمر التضارب بشأن أعداد المعتقلين في السجون الأمريكية في العراق كما هو منذ بدء الاحتلال، وقد أعلن المتحدث باسم نظام الاحتلال الأمريكي في ٤ مارس/آذار ٢٠٠٥ أن عدد المعتقلين لديه يبلغ ٨٩٠٠ سجين في ثلاثة مراكز أساسية، بزيادة ألف معتقل عن يناير/كانون ثان ٢٠٠٥، حيث اعتقل المعتزلات قبل الانتهاكات خلال العمليات العسكرية في مناطق الوسط والغرب، وتكرر أن سجن أبو غريب والذي شهد إقامة ثمانية جنود أمريكيين بلبساء معاملة للمعتقلين، يضم حوالي ٣١٦٠ معتقلاً في حين يضم معتقل بوكا وهو الأكبر حالياً في العراق ما يقارب ٦٠٠٠ معتقل. وتتناقص هذه التصريحات تملأ مع التقديرات التي ترصدها تقارير حقوقية عراقية،

تقرير سابقة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان. وفي ١٣ يناير/كانون ثان ٢٠٠٥ لقي شقيقان مصرعهما في انفجار قبيلة يدوية شمال موريتانيا من مخلفات حرب الصحراء المغربية. ويشير تقرير البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى وجود ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ ألف لغم أرضي مازالت مخبأة في هذه البقعة من الصحراء، وتشكل مصدر قلق ورعب للسكان. ولشارت تقارير دولية إلى وقوع ضحايا في مناطق متفرقة في السودان خلال العام ٢٠٠٤ نتيجة تعرض المدنيين للألغام المنتشرة في العديد من الأماكن التي عانت من النزاع الأهلي المستمر، ولكن لم تقدر المصادر أعداد هؤلاء الضحايا.

كذلك تمثل الهجرة غير الشرعية مصدراً متزايداً لانتهاك الحق في الحياة، وخاصة بعد تفشي النزاعات والصراعات المسلحة في المنطقة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تحول المنطقة إلى معبر استراتيجي لهذا النوع من الهجرات للقائمة من أفريقيا وآسيا إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، وخاصة عبر البحر المتوسط. وشهد العام ٢٠٠٤ مقتل المئات نتيجة للهجرة غير الشرعية، ففي المغرب كان عدد الضحايا التي قضت عرفاً مقابل شاطئ فورتني بيتورا الألباني وحده ١٠٠ قتيل.

وفي مصر تشارت جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء دعوى قضائية ضد وزيرتي الداخلية والخارجية المصريتين والمفارة الليبية بالقاهرة لتقصيرهم في إجلاء مصر ٢٤ مصرياً دخلوا الأراضي الليبية تمهيداً لعبور البحر المتوسط إلى إيطاليا نهاية العام ٢٠٠٣.

من أوسع أصناف
الانتهاكات في البلدان
العربية ظاهرة
اعتقال النشطاء
السياسيين
والحقوقيين ودعاة
الإصلاح

٧٥ شخصاً، كذلك ١٠٠ شخص من المقيمين العرب والعراقيين في بلدة جرف السخسر بشيعة مشاركتهم في تنفيذ عمليات ضد القوات الأمريكية والعراقية.

ومن ناحية أخرى أعلنت وزارة حقوق الإنسان في ٦ فبراير/شباط ٢٠٠٥، أن قوات الاحتلال الأمريكية أظمت سبيل ٣٠٠ معتقل عراقي من سجن أبو غريب، ليصل عدد من أخرج عنهم منذ مايو/أيار إلى حوالي ٥٠٠٠ معتقل.

وتوافرت الأنباء خلال العام عن قيام قوات الاحتلال بانتهاك حرمة المنازل الخاصة في الموصل، حيث تقوم باقتحام المنازل والبغاء بالقوة لنصب كامائن للمسلحين، مما يمرض سكان المنازل للخطر أثناء المواجهات المحتملة بين قوات الاحتلال والمسلحين.

وتلقت المنظمة شكاوى عن اعتقالات واسعة بحق عدد من الأكاديميين والطلما تزليت منذ مطلع نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٤ وحتى نهاية يناير/كانون ثان ٢٠٠٥، فضلاً عن انتهاك حرمة الجامعات واحتلال المباني الجامعية وإهانة هيئة التدريس، (تملك المنظمة قائمة بأسماء العشرات من العلماء والأكاديميين الذين جرى اعتقالهم خلال هذه الفترة، ولكنها لا ترصد حصرياً كافة المعتقلين منهم).

وتمثل انتهاك حرمة الجامعات في اقتحام كلية التربية بجامعة بغداد، واقتحام الجامعة الإسلامية والاعتداء على العديد من الطلبة والأساتذة، وتكسير الأبواب في ٢١ سبتمبر/أيلول، واقتحام جامعة الموصل بالمركبات والمعدات العسكرية وخاصة كليات الهندسة والعلوم في ١٥ ديسمبر/كانون أول، واقتحام حرم جامعة الأنبار في اليوم نفسه واحتلال كلية الزراعة فيها لأكثر من شهر. وعلى صعيد محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة التي وقعت في سجن أبو غريب، فقد تم

وخلصه في شأن سجن أبو غريب، والذي أشارت بعثة المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى العراق (فبراير/شباط-مارس/آذار ٢٠٠٤) إلى وجود ما بين ٢٠ : ٣٥ ألف معتقل في دخله، وذلك بناء على شهادات وتكديرات جمعتهما من عدد من المعتقلين المفرج عنهم قبل نهاية فبراير/شباط ٢٠٠٤، ويذكر أن القوات الأمريكية أعادت اعتقال بعض المعتقلين الذين لتتقم البعثة إثر نشر تقريرها.

ويذكر كذلك أن سلطات الاحتلال قد ردت بالرفض (حبر عناصر مدنية أمريكية في قطاع السجون) على طلب البعثة زيارة السجون ومركز الاحتجاز الخاصة بالأسرى والمعتقلين. وتقوم قوات الاحتلال بأعمال دهم يومية مستمرة للمناطق السكنية بحجة ملاحقة عناصر المقاومة، وتعتقل على أساس الاشتباه المثبت من المدنيين الأمنيين.

وقد شنت قوات الاحتلال في ٢٠ فبراير/شباط ٢٠٠٥ حملة "التنهر للخلط"، والتي استمرت قرابة أسبوعين، واعتقلت قرابة ٤٠٠ عراقي وصفتهم بأنهم إرهابيون "مفترضون"، وقد فرضت قوات الاحتلال أثناء حملتها حظر التجوال، ولقمت نقاط مراقبة على الطرق المؤدية إلى مدينة الرمادي كبرى مدن محافظة الأنبار. وقال ناطق باسم الحرس الوطني للعراقي إن القوات الأمريكية اعتقلت أحد أبرز زعماء السنة في الرمادي وزعيم عشيرة "أبو فرج" الشيخ "محمد نصر علي" و١٢ من أقربائه، دون أن يوضح أسباب اعتقال هؤلاء.

كما شنت القوات العراقية وقوات الاحتلال الأمريكية حملة اعتقالات عشوائية خلال يومي ٢٥ و٢٦ مارس/آذار ٢٠٠٥ بعد سلسلة من التفجيرات في مختلف مدن العراق، وأسفرت هذه الحملة عن اعتقال ١٣٠ مشتبه بهم في عدة مناطق، من بينها منطقة صليب التي اعتقل منها

**كان تقرير بعثة
المنظمة العربية
لحقوق الإنسان إلى
العراق أول من أشار
إلى الجرائم المرتكبة
في سجن أبو غريب**

**تزايد حملات
الاعتقال بحق
الأكاديميين
والعلماء العراقيين
من قبل قوات
الاحتلال خلال
عام ٢٠٠٤**

إدانة عدد من الحراس الذين أُنشِبت وسُئِل الإعلام مشاركتهم في تعذيب وإهانة المعتقلين العراقيين، غير أن المصاحبة لم تطل الأشخاص الذين أسطوا الأوامر والذين قننوا لعمليتها، ومنها بئرثة الجنرال "ريكاردو سانشيز" وثلاثة من كبار قيادات القوات الأمريكية في العراق بحجة عدم العلم، وعلى العكس من تقارير صحفية أشارت بالوثائق إلى مسؤوليته في إصدار الأوامر بالضغط غير السليم على المعتقلين والأسرى للحصول على المعلومات منهم اشتباهاً في علاقتهم بالمقاومة.

كذلك جرى تخفيض رتبة المسؤولة عن سجن أبو غريب من رتبة الجنرال إلى رتبة الكولونيل لتقصيرها في مواجهة الانتهاكات، ولم تمتد العقوبة إلى مساهمتها قضائياً، ولم يتم فحص ما أدلت به من تصريحات حول الدور الذي لعبه رجال المخابرات والشرطة العسكرية، وكذا المعلومات التي لم تصر حول نقل أحد المعتقلين عن مصسكر جواتنامو إلى العراق لوتولى الاستجوابات في سجن أبو غريب، كما لم يحقق في التقارير التي أشارت لسدور وزير العدل الأمريكي الجديد في التشريع للتعذيب ومخالفة قواعد اتفاقيتي جنيف الثلاثة والرابعة بشأن حماية الأسرى والمدنيين.

وفي فلسطين، استمرت ظاهرة الاعتقال والاحتجاز التعسفي التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي وفق قوانينها الداخلية، وأوامرها العسكرية في الأراضي المحتلة. ووفقاً للأوامر سلطة الاحتلال المعمول بها فيجوز لرجال الأمن الإسرائيليين اعتقال أي فلسطيني بدون إذن قضائي للاشتباه في أنه يمكن أن يقوم بعمل يهدد الأمن".

ووفقاً للأوامر العسكرية، وخاصة الأمر رقم ١٥٠٧ يمكن للجيش الإسرائيلي أن يحتجز أي

شخص لمدة عشرة أيام لا يسمح خلالها للمحتجز أن يتصل بمحامي أو أن يمثل أمام المحكمة، ويمكن إصدار أوامر اعتقال إدارية باستمرار الاحتجاز لمدة ٦ شهور، وكما يمكن عن طريق القاضي الإسرائيلي أن يمتد الاحتجاز إلى ما لا نهاية، ولم ينجح أي محتجز في استئناف قرار احتجازه.

ويصل الأمر للعسكري الإسرائيلي رقم ١٣٦٩ بسجن أي شخص لمدة ٧ أعوام في حالة عدم الاستجابة لأمر تسليم نفسه في القضايا الأمنية، وبصفة عملة لا يسمح للمحتجز بالاتصال بمحامي خلال فترة التفتيش معه، وهي فترة قد تمتد إلى ٩٥ يوماً.

وتذكر السلطات الإسرائيلية أنها تعلن عن عملية الاعتقال بعد مرور ٤٨ ساعة، ولكن يمكن لضابط برتبة عسكرية عالية أن يؤخر إعلان الاعتقال لمدة ١٢ يوماً، ويمكن مد هذه المدة لفترة غير محددة بأمر من القاضي الإسرائيلي وذلك بالنسبة للقضايا الأمنية".

وحتى نهاية العام ٢٠٠٤ فلان إسرائيل تولصل لاحتجاز قرابة ٧ آلاف أسير فلسطيني، منهم على ٩٦٠ معتقلاً إدارياً.

ويتعرض الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية لأشكال مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة التي تقرها منظومة

القوانين الإسرائيلية بحقهم في مسطر فريد لولياً، ويودعون في معظمهم منذ مارس/آذار ٢٠٠٢ في مراكز احتجاز تفتقد لأبسط قواعد المعاملة الإنسانية، ويتعرضون للتحقيق الذي قد يصل إلى ٢٠ ساعة يومياً تجرى خلاله أشكال التعذيب التي تقضيها تشريعات الاحتلال، فضلاً عن الهز البني الذي حظرت المحكمة العليا الإسرائيلية قبل عامين، وتجرى محاكمة بعضهم بالمخالفة لمبادئ القانون الإنساني الدولي الأولي بالسخطيق في مناطق الاحتلال والنزاع وافتكاً

يتعرض الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون لأشكال مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة التي تقرها التشريعات الإسرائيلية في مظهر فريد دولياً

تحظر إسرائيل على الفلسطينيين دخول القدس الشرقية بدون تصريح. وتمنع من هم أقل من ٤٥ عاماً من أداء شعائر صلاة الجمعة في المسجد الأقصى

لأحكام اتفاقية جنيف الثلاثة الخاصة بقواعد معاملة الأسرى، ومن أبرز الحالات اللتين للفلسطينيين "مروان البرغوثي"، و"حسام خضر". روقاً لأمر الاحتلال يمكن لضابط برتبة كولونيل أن يسمح بدخول المصلين الخاصة والمؤسسات الخاصة بدون إذن قضائي وذلك على لسبب الاحتياجات العسكرية. وفي بعض الأحيان تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي بالاعتداء على السكان وتدمير ونهب الممتلكات. وأثر لكتيحت الإسرائيلية في العام ٢٠٠٣، والعام ٢٠٠٤ تشريعات تمنع الفلسطينيين من رفع دعاوى تعويض أمام القضاء الإسرائيلي عن الأضرار التي يتعرضون لها، وكذا مصادرة مستحقات مالية للسلطة عن الأداء الجمركي لتعويض القتلى الإسرائيليين في عمليات المقاومة المختلفة.

وتذكر مصادر حقوقية أنه خلال العام ٢٠٠٤ وحده تم هدم ١٨١ وحدة مسكن في الأراضي المحتلة كعقاب لأمر عناصر المقاومة. وقامت القوات الإسرائيلية بإزالة عدة منازل في معسكر للاجئين في رفح على الحدود مع مصر، وادعت أن هذه المنازل كانت تخفي للعدد من الأنفاق التي تستخدم في تهريب الأسلحة، وفي الفترة ما بين ١٧ و٢٤ مايو/أيار ٢٠٠٤ قامت لقوات الإسرائيلية بعمليات عدة في هذه المنطقة، ومنها "عملية قوس قزح" في محيط معر فيلادلفي الذي يفصل قطاع غزة عن مصر. وقد ذكرت وكالة غوث للاجئين "الأونروا" ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية أنه تم هدم ٢٩٨ مبنى مما جعل ٣٧٩٤ فلسطينياً بلا سكن. ومنذ عام ٢٠٠٠ تم هدم ١٥٠٠ مبنى في رفح مما شرد أكثر من ١٥٠٠٠ فلسطيني.

وقامت قوات الاحتلال بتموير العديد من أشجار الموالح واللوزيون والتمر ووسائل الري،

فضلاً عن الاستيلاء على العديد من الأراضي لبناء الجدار الفاصل. وتصل في أدنى التقديرات إلى ٦٩٠٠ فدان، وتشير تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية أن الجدار الفاصل -كما ينفذ الآن -يصل طوله إلى ١٢٣ ميلاً ويتوقع أن يصل عند الانتهاء منه إلى ٣٧٢ ميلاً.

في ١٧ نوفمبر/تشرين ثان قام حوالي ٧٠ مستوطناً إسرائيلياً من مستوطنة "إيتار" بالضفة الغربية بمهاجمة الفلسطينيين الذين كانوا يجنون اللوزيون وأصابوا العديد منهم، وتشير تقارير إلى قيام آخرين في ١٢ ديسمبر/كانون أول بنزع أكثر من ٢١٧ شجرة زيتون ومولج.

وتشارت تقارير إلى أن ٦ مستوطنين أخرج عنهم خلال العام بحجة عدم كفاية الأدلة بعد اتهامهم بتكبير هجوم على مدرسة فلسطينية في القدس الشرقية المحتلة.

وتحظر سلطات الاحتلال على الفلسطينيين دخول القدس الشرقية بدون تصريح، وتمنع من هم أقل من ٤٥ عاماً من أداء شعائر صلاة الجمعة في المسجد الأقصى، وتفرض منع التجول في غالبية المناطق بما في ذلك داخل البلدات والأحياء، مما يلزم الفلسطينيين بالبقاء داخل منازلهم فيما عدا ساعات قليلة في الأسبوع.

وشهدت الفترة بين ١٦ أبريل/نيسان و ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ منع أي فلسطيني مقيم في غزة ويترأخ عمره ما بين ١٦ و ٣٥ عاماً من مغادرة غزة عبر معبر رفح، وفي ١٨ يوليو/تموز تم إغلاق معبر رفح تماماً مما أدى إلى احتجاج حوالي ٢٥٠٠ فلسطيني في الجانب المصري أكثر من شهر، مما أدى لتدهور الحالة الصحية لهؤلاء على نحو خطير، كما أنت إعادة إغلاق المعبر بدون تحديد زمني في ديسمبر/كانون أول إلى تكرار هذه الظاهرة الخطيرة.

تستهدف القيود
الإسرائيلية على
الفلسطينيين
المقدسين نزع
هويتهم المقدسية
وتجهيرهم إلى
خارج القدس

وفي ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٤ منع جيش إسرائيل مرور راعي بقر من الخليل لمدة يومين وأطلقوا النيران الملشاة المملوكة له لتتربص منه. وفي ١٥ يوليو/تموز عطل الجنود الإسرائيليون على جسر اللبني سيرة إسعاف كانت تقل مريضاً فلسطينياً بالسرطان وفي حالة حرجة لمدة ساعتين، وخلال تفتيش السيارة منع الجنود الطاقم الطبي من تقديم المساعدة الطبية للمريض الذي تدهورت حالته وتوفي لدى وصوله إلى المستشفى.

وكذا في ٢٠ يوليو/تموز ٢٠٠٤ أوقفت لقوات الإسرائيلية سيرة إسعاف كانت تقل "عبد اللطيف الميلاط" الذي كان يعاني من أزمة قلبية لمدة ساعتين مما أدى إلى وفاته.

واستمرت إسرائيل في بناء الجدار العنصري العازل في داخل وعقب الضفة الغربية وبعداً عن الخط الأخضر. بما يعنى استقطاع الأراضي الفلسطينية وعزل مسكن مئات الآلاف من الفلسطينيين والفصل بينهم وبين المستشفيات والمدارس والخدمات الاجتماعية والأراضي الزراعية، وقد أقام عدد من الفلسطينيين دعاوى أمام المحكمة العليا الإسرائيلية وفي يونيو/حزيران ٢٠٠٤ قضت المحكمة بأن بعض أقسام من الجدار يجب تعديل مسارها بما لا يؤثر على الهدف الأمني، وتدعم الإدارة الأمريكية إسرائيل في بناء جدار الفصل العنصري الذي يمثل نظام "الأبارتهيد" السابق في جنوب أفريقيا، حيث تدعى تفهمها حاجة إسرائيل الأمنية لبناء الجدار، وتطالبها فقط بتقليل معاناة الفلسطينيين الناجمة عنه، ولا تثير كل من الإدارة الأمريكية والاحتلال الإسرائيلي أدنى اهتمام لا للحكم الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في ٩ يوليو/تموز بعدم شرعية الجدار، ولا لقرارات الجمعية العامة التي اعتبرته انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي، فضلاً عما أوردته

وخلال العام، واصلت إسرائيل رفضها السماح للمبشرين الفلسطينيين "سواء داخلياً (من الضفة إلى القطاع) أو خارجياً" من الذين جرى إبعادهم خلال الانتفاضة بالعودة إلى أراضيهم، فيما عدا "كفاح علجوري" الذي سبق إبعاده بحكم المحكمة العليا الإسرائيلية، وكانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد أباحت ٢٦ فلسطينياً من الضفة إلى غزة، و١٣ آخرين إلى خارج البلاد بعد حصار كنيسة المهد.

وترفض إسرائيل قيوداً مشددة على سفر الفلسطينيين المقدسين والعودة، وتستهدف من التشدد في الإجراءات نزع هوية هؤلاء الأشخاص لحرمانهم من الإقامة في منازلهم بالقدس، في إطار مخططات تهويد المدينة المقدسة وفصلها عن الضفة الغربية.

ولقد أدت سياسة الإغلاق الخارجي والداخلي إلى زيادة البطالة وحالة الفقر في الضفة الغربية وغزة ووصلت نسبة البطالة بين الفلسطينيين إلى أكثر من ٦٠%.

ولتتبع سياسة الإغلاق بدرجة خطيرة على نصف مليون فلسطيني يعيشون في الريف والقرى، وتوافق ذلك مع تدمير البنى الأساسية والخدمات، بما في ذلك القيود على مرور سيارات الإسعاف لإنقاذ الحالات الخطيرة.

ووفقاً لتقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، فإنه يوجد في الضفة الغربية وحدها ٦١ نقطة تفتيش، وتزداد في أوقات التوتر، بالإضافة إلى حواجز رملية تصل إلى ٣٧٤ حاجزاً و١٠٢ حاجز أسمنتي على الطرق و٤٨ معبر بالإضافة إلى ٥١ معبراً ضمن الجدار الفاصل.

وفي ١٥ مارس/آذار ٢٠٠٤ منع الجيش الإسرائيلي مرور سيارة إسعاف كانت تحمل طفلاً عمره عشرة شهور لمدة ٣ ساعات بالقرب من خان يونس مما أدى إلى وفاة الطفل.

النزاعات الداخلية المسلحة من أبرز دوافع اللجوء والنزوح في الوطن العربي

السكوتير لعام للأمم المتحدة في تقريره للجمعية العامة (دورة ٥٨) من كون الجدار يسلب للشعب الفلسطيني حقوقه ويمرقل استكمال للتسوية ولا يلي مطلب إسرائيل في الأمن.

وحتى نهاية العام ٢٠٠٤، فإن الجدار الفاصل أدى إلى تقسيم حوالي ١٦٠ ألف فدان يسكنها أكثر من ١٩٠ ألف فلسطيني عن الضفة الغربية، ويفيد مكتب الأمم المتحدة لتسويق المساعدة الإنسانية بأن الزراعة متعوى بسبب الجدار من جنى ثمارهم ورعاية ماشيتهم، بالإضافة إلى عدم القدرة على الوصول إلى المدارس ومقار الخدمات الصحية والاجتماعية.

ويذكر أن مطلبات الاحتلال طلبت في أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٣ من مكان منطقة سيلم غربى الجدار، وعددهم ٥٠٠٠ فلسطيني، الحصول على إذن إقامة للاستمرار في البقاء في مسكنهم، بما يعنى عملياً ضم المناطق غربى الجدار إلى إسرائيل.

انتهاك الحق في حرية والأمان للشخصي في سياق النزاعات الداخلية المسلحة

وفي المودان، أدى الصراع في دارفور حتى نهاية العام ٢٠٠٤ لتشريد أكثر من مليون ونصف مليون شخص، فضلاً عن قرار ٢٠٠ ألف لاجئ إلى تشاد، وتفيد التقارير أن هجمات الجنجويد لم تتوقف رغم بعض التحصن النسبي في الأوضاع منذ يوليو/تموز، فاستمرت حركات قتل وترويع واغتصاب في محيط مخيمات النازحين.

وتؤكد تقارير الأمم المتحدة، بقيام الجنجويد بحرق قرى في ولاية جنوب دارفور لمنع النازحين من الاستجابة لدعوات الحكومة لمغادرة المخيمات والعودة لقرامهم، ويفتقد النازحون للثقة في هذه الدعوات نظراً لتقيام

الحكومة بدور كبير في دعم ميليشيات الجنجويد ومساندتها عسكرياً في هجماتها على القرى خلال عامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ بما في ذلك المساعدة الجوية التي أحرقت العديد من القرى، ويشكك النازحين في دعوى الحكومة بتوفيرها للأمن وتنفيذها للالتزامات الواردة في اتفاقها مع السكوتير لعام للأمم المتحدة في ٣ يوليو/تموز بنشر قوات لمن نظامية من خارج الإقليم لحماية النازحين والمدنيين من اعتداءات الجنجويد، كذلك يفقد النازحون للرغبة في العودة لقرامهم المدمرة بعد أن حرقت منازلهم ودمرت أراضيهم الزراعية ونهبت قطعان الماشية للملوكة لهم، فضلاً عن قتل ذويهم، بينما تعمل هيئات الإغلاء الدولية على توصيل المساعدات الغذائية والصحية لهم في المخيمات.

ويتم النازحون الحكومة بتنظيمها لميليشيات الجنجويد في صفوف القوات النظامية من الشرطة والنفاح الشعبي الذين ساهموا سابقاً في تنفيذ هجمات على المدنيين في القرى خلال المطاردة العشوائية للمتمردين.

وعلى صلة بالنزاع في دارفور، وقعت العديد من اعتقالات لمعارضى سياسات المنطقة في الإقليم، وهناك تقارير تفيد أن أجهزة الأمن الحكومية قامت بضرب كثير من المحتجين بحجة تأييدهم للمتمردين في دارفور، كما تعرض المحتجزون في دارفور للتعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك ما حدث في منتصف شهر مارس/ آذار ٢٠٠٤ في 'بورام'، حيث تعرض عدد من المدنيين للتعذيب، ثم تركوا بلا طعام أو ماء لمدة أربعة أيام. كذلك ارتكب المتمردين في دارفور عمليات تخريب ضد المحتجزين.

وقد أفاضت لجنة وقف إطلاق النار في دارفور التابعة للاتحاد الأفريقي أنه في ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول، أوقف رجال جيش تحرير السودان ثلاثة أتوبيسات واعتقلوا ١٨ مسافر من

قبائل الرعاة، ونقلهم إلى قاعدة تابعة لجيش تحرير السودان حيث تم الاعتداء عليهم بالضرب المستمر.

وفي أحيان كثيرة يتم احتجاز بعض الأفراد لمدة أيام ثم يتم الإفراج عنهم بدون توجيه قهلم أو تحويلهم للمحاكمة.

وتقع العديد من جرائم اغتصاب السود في محيط مخيمات النازحين، حيث يتولين في العادة جمع الحطب (خشب السوفود) من خارج المخيمات لمقابلته في الأسواق بالذاء، حيث لا تكفي المعونات الدولية والتي تنقص بشكل مستمر، كما أن خروج الرجال لأداء هذه المهمة يعرضهم للقتل.

هناك عدد كبير من المحتجزين من أنصار "حسن الترابي" زعيم المؤتمر الوطني الشعبي، وتدعى الحكومة أن هذه الاعتقالات لها علاقة بمحاولة لقلب نظام الحكم، وتعرض الترابي أيضاً للاحتجاز بدون توجيه قهلم له منذ سبتمبر/أيلول، بينما قدم ٢٨ شخصاً للمحاكمة بتهمة محاولة قلب نظام الحكم وجرت إدانتهم في مايو/أيار ٢٠٠٥.

وفي الصومال، التي دخلت فيها الحرب الأهلية عامها الخامس عشر، وفي ظل القتال بين الفصائل وسيطرتها على مناطق البلاد، وإدراجها لمراكز احتجاز وسجون متفرقة، تقوم بإبعاد من تعتقلهم فيها، أفادت تقارير الأمم المتحدة في ديسمبر/كانون أول أن عدد الذين اضطروا إلى الفرار من أماكن إقامتهم الأصلية داخل البلاد وصل إلى ٤٠٠ ألف، أغلبهم من النساء والأطفال، ومن بين هؤلاء وصل عدد الفارين إلى مقديشو العاصمة حوالي ١٥٠ ألف، وإلى مدينة كيسمايو حوالي ١٥ ألف مولدن، أما الباقين فمنتشرون في جميع أنحاء للصومال، وأغلبهم يعيش في مدارس ومباني حكومية مهجورة.

وتشير تقارير الأمم المتحدة أن عدد الصوماليين الذين فروا إلى الدول المجاورة قد وصل إلى ٢٥٠ ألف لاجئ، وقد حدث بعض التقدم في استتباب الأمن داخل البلاد بعدما خفت حدة القتال بين الفصائل نسبياً، مما أدى إلى عودة قرابة ٣٠ ألف مهاجر صومالي خلال العام، منهم ٨٤٢٢ عادوا من جيبوتي و ٥١٣٩ من أثيوبيا و ٧٨ من كينيا.

ويصعب تقدير أعداد المعتقلين لدى الفصائل، بما في ذلك في المناطق التي أعلنت أنواعاً من الحكم الذاتي والقبلي، ويواجه الناشطون في العمل الإنساني والإثني مصاعب عدة في ظل حوادث القتل التي يتعرضون لها فضلاً عن التهديدات.

كما تتزايد حوادث الاغتصاب على نحو خطير في البلاد، وبينما تقدرها منظمات أممية بـ ١٠٠ حادث، قدرتها منظمات غير حكومية دولية تعمل في مجال الإغاثة (منظمة كير) بمتوسط ٤٠ حادث اغتصاب شهرياً في مخيم نازحين واحد فقط.

وقد تدخل د. "علم النجار" الخبير المستقل المعنى بأوضاع حقوق الإنسان في الصومال للإفراج عن إحدى ضحايا هذا النوع الجسيم من الانتهاكات، والتي كانت محتجزة لدى شرطة جمهورية أرض الصومال (زيمز) لعدد دولة - ١٦ عاماً خلال زيارته لها وأحيلت لمحاكمة غير عادلة، وتعرضت لعدة أصناف من التعذيب والاعتداءات الجنسية لكثيفة.

وفي ١٥ يوليو/تموز قُلت مجموعة صومالية مسلحة غير معروفة بإيجار ١٧٢ شخصاً من اللاجئين من تنزانيا بإخلاء للمسكر الذين كانوا يقيمون فيه منذ أكثر من عام، وخلال العام عاد عدد آخر من اللاجئين من تنزانيا طوعاً إلى وطنهم، بينما بقي قرابة ١٠٠ شخص منهم في مقديشو.

تشهد مخيمات
النزوح الداخلي أنماط
عده من الانتهاكات
الجسمة.
وأبرزها اغتصاب
النساء

وقد نفت الحكومة الأردنية خلال العام صحة ما تواتر من أنباء عن سملها لأجهزة الأمن الأمريكية بإقامة مراكز اعتقال سرية في الأراضي الأردنية تحتج فيها أردنيين وعرب وأجانب وشبه في علاقتهم بالإرهاب، ارتباطاً بما نشرته مصادر صحفية أمريكية عن إقامة هذا النوع من المراكز خارج الولايات المتحدة تهرباً من الرقابة القضائية الأمريكية.

ونال جندل واسع خلال العام بين لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين في مجلس النواب من ناحية ووزارة الخارجية من ناحية أخرى، بعدما أكدت اللجنة أن عدد المعتقلين الأردنيين في العراق في قبضة الاحتلال الأمريكي يصل إلى قرابة ١٠٠٠ استناداً إلى شكاوى المواطنين، وردت الخارجية الأردنية بأن العدد لا يتجاوز ٣٧ معتقلاً، وتطرق الجدل إلى بذل الحكومة جهداً سياسياً لإطلاق سراح رهائن أجانب اختطفوا في العراق، دون أن يواكب إعصال مسؤوليتها عن مواطنيها المعتقلين هناك.

ومن بين المعتقلين الأردنيين في سجون الاحتلال الأمريكي في العراق بحسب تقارير صحفية الطلاب "أسلمة محمود جمعة"، وأحمد عذنان الشلبي، والتاجر "جعفر سليم محمد العابد" المحتجزين في سجن أبو غريب منذ أكثر من عام.

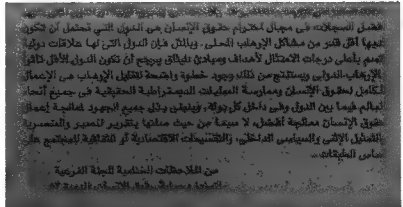
كما شهدت البلاد في أكتوبر/تشرين أول اجتياحاً أمنياً مفاجئاً لمدينة حسيان، أدى لترويع سكانها وإلحاق الضرر بالممتلكات، وشمل اقتحام المنازل، ورفقة اعتقال بعض علماء الدين ومنهم "حامد للدهمشة" ومحمد عبد الحميد العلوادة، ولم تتم تلبية مطالب منظمات حقوق الإنسان بالتحقيق في هذه الأحداث ودوافعها.

وفي السعودية، وفي ظل المواجهات

انتهاكات ناتجة عن الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب

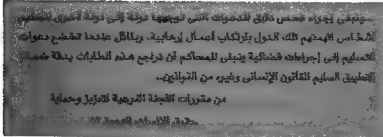
شهد الأردن استمرار انتهاك الحق في الحرية والأمان الشخصي خلال العام على نطاق واسع ومتزايد، وشملت الانتهاكات أعمال الاعتقال والدماء والتوقيف لمدد طويلة، ارتباطاً بتزايد إعلان السلطات لكشف عن خلايا ومجموعات إرهابية خططت لتنفيذ أعمال إرهابية، من بينها خطة لتفجير شلحة مفخخة ومصحوبة بمواد كيميائية وجرسومية عبر صملها بمبنى الاستخبارات الأردنية في أبريل/نيسان ٢٠٠٤، وفي إطار ذلك جرت حملات الاعتقال على أسس الاشتباه وفي ظل التعريف الفضفاض للإرهاب في قانون العقوبات.

وسجلت تقارير المنظمات الأردنية لحقوق الإنسان اعتقالات طالت ٣٠٠ شخص خلال العام، غالبيتهم من الإسلاميين الذين تجري ملاحقتهم بشبهة العلاقة بتنظيمات إرهابية، أوردت من بينهم كل من يوسف عبد الرحمن قاسم" المعتقل منذ ١٧ أبريل/نيسان ٢٠٠٤ ولا تعرف أسرته مكان اعتقاله، وأجمال محمد حمدان" من مدينة الزرقاء المعتقل منذ نهاية أغسطس/آب بعد أن سلمته السلطات من سوريا التي لوقتها أثناء عودته من العراق، ولم تلب السلطات مطلب الإرجاع عنه أو إطلاقه للقضاء المختص.



العرقية المؤقتة.

وفي سلطنة عمان، جرى اعتقال ٣٠ شخصاً على الأكل خلال العام وذلك بتهمة تشكيل تنظيم إسلامي محظور يستهدف قلب نظام الحكم، وتمت إحبائهم للمحاكمة، وجرى إحبائهم خلال إعداء التقرير العلن.



وفي الكويت، وفي أعقاب الهجمات على بعض المنشآت، قامت السلطات الأمنية باعتقال عدد كبير من المشتبه في ارتكابهم هذه الهجمات، وأعلن وزير الداخلية أن قوات الأمن اعتقلت في شهر يناير/كانون ثان ٢٠٠٥ نحو ١٥ مشتبهاً، بينهم سعوديون، وذلك عقب الاشتباكات في منطقة حولي وألم اليماني. وفي شهر أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٤ كانت قوات الأمن قد اعتقلت ١١ شخصاً يشبه في مسيحيهم تجنيد مقاتلين شيان لمحاربة للقوات الأميركية في العراق، وقد أحيلوا للنيابة للتحقيق معهم. وكانت السلطات الكويتية قد اتهمت اثنين من مواطنيها بالإساءة إلى أمن الدولة، وأصدرت مذكرة بحث عنهما.

وقالت أجهزة الأمن أنها تعقل عسكريين من العاملين بوقتها المسلحة بدعوى للتخطيط لمهاجمة للقوات الأميركية الموجودة في البلاد في شهر يناير/كانون ثان ٢٠٠٥، وأن التحقيق مازال جارياً مع المعتقلين الذين لم يحدد عددهم. وأوردت تقارير صحيفة أن من بين العسكريين المعتقلين عدداً من الضباط ينتمون فكرياً لتنظيم القاعدة، مشيرة إلى أن عدداً من

المتصلة مع المتشددين في مختلف مناطق المملكة، أشارت مصادر إلى قيام السلطات بتنفيذ حملات اعتقال واسعة شملت المئات من المشتبه فيهم وبعض أقرب الملاحقين لإجبارهم على تسليم أنفسهم، وتشير المصادر إلى وقوع تعذيب وسوء معاملة، ولكن لا توجد أدلة حصرية للمعتقلين أو وقائع جرى توثيقها فيما يتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة في ظل التكتل الرسمي ومنع وسائل الإعلام من تغطية أية وقائع ذات صلة، وفي ظل غياب تحقيقات جنائية عن وقائع حملات ملاحقة ومواجهة للمتشددين ومداخلة مراكزهم المشتبه فيها.

وفي الجزائر، وفي إطار مكافحة الإرهاب وبحسب تقرير لوزارة الداخلية فقد تقلص عدد نشاطه للتنظيم للمسلح (انظر الحق في الحياة) خلال العام.

وقد اعتقلت قوات الأمن في ١١ يناير/كانون ثان ٢٠٠٥ مجموعة يحمل بعض أفرادها الجنسية السورية في وسط العاصمة الجزائرية للاشتباه في علاقتهم بالجماعات المسلحة، وتكررت مصادر للتحقيق الأولية أنهم يعملون لتوفير الدعم اللوجستي للجماعات المسلحة.

وفي سوريا، تواصل السلطات تعاونها مع الحسلة الدولية لمكافحة الإرهاب في ظل الضغوط الدوائية عليها، وكذا تجاربها مع مطالب الإدارة الأميركية لسوق تسليح "المقاومين" عبر حدودها مع العراق، وأكدت المصادر الصحفية خلال العام قيام سوريا بتسليم الكويت أربعة من مواطنيها جرى توقيفهم خلال محاولاتهم الاتصال إلى العراق للمشاركة في عمليات المقاومة ضد الاحتلال، كذلك سلمت في مارس/آذار ٢٠٠٥ "سبعساري التكريتي" الأخ غير للتشقيق للرئيس العراقي السابق "صدام حسين" إلى الحكومة

وفي ليبيا، في ٢ نوفمبر/تشرين ثان أعلنت السلطات أنها ألقت القبض على ١٧ شخصاً بتهمة الانتماء لتنظيم القاعدة بعد أن دخلوا البلاد بصورة غير مشروعة، ولم تحدد السلطات أسلحتهم وجنسياتهم وطبيعة الإجراءات المتخذة بحقهم، فضلاً عن المخاوف من تسليمهم إلى بلادهم الأصلية، وما قد يشكله ذلك من خطر على حريتهم وسلامتهم، خاصة في ضوء عدم توافر الأدلة على ارتكابهم لجريمة محددة.

وفي مصر، شهدت البلاد خلال العام حملة اعتقالات واسعة في أعقاب تجنّرات طلباء، حيث جرى اعتقال وتوقيف عدد كبير من أهالي محافظة شمال سيناء، وقد شملت هذه الحملات عدداً كبيراً من النساء والفتيات، وقد رصدت تقارير حقوقية مصرية ودولية وقوع عدد من الانتهاكات لهؤلاء المحتجزين وتعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة. وفُردت بعض المصادر هؤلاء بالآلاف، بينما نفت السلطات رسمياً هذه التقديرات، ولكنها أصدرت تصريحات متضاربة حول الأعداد.

وعقب وقوع حادثي تفجير الأزهر وعبد المنعم رياض بالقاهرة يومي ٧ و ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٥، ذكرت بعض وسائل الإعلام العربية قيام سلطات الأمن باعتقال قرابة ٤٠٠ شخص من محيط الأزهر وأصدقاء المتهمين، وإشارات وسائل الإعلام إلى وقوع حالات وفاة بين المعتقلين، مما أثار الشبهات حول تعذيب وسوء معاملة للمحتجزين.

وتشير تقارير حقوقية وطنية إلى استمرار السلطات في اعتقال الآلاف من الإسلاميين منذ مطلع التسعينيات، وفي ظل غياب إحصاءات رسمية لعدد المعتقلين تقدّرهم بعض الجمعيات الأهلية المعنية بـ ١٦ ألف معتقل تصل مدد احتجاز بعضهم إلى أكثر من ١٤ عاماً، وترفض

المخططات لمواقع الجيش الأمريكي ضجرت بحوزتهم، وجاء اعتقالهم بعد تحذير السفارة الأمريكية بالكويت يوم ١٥ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٥ من مخططات لشن هجمات ضد الأميركيين هناك.

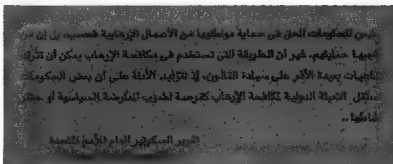
كما اعتقلت السلطات مسلحاً إسلامياً بارزاً يدعى "عامر خليل الحيزي" الذي توفي لاحقاً في الاحتجاز، وهو شقيق مفتبه فيه آخر قتل في ٣٠ يناير/كانون ثان ٢٠٠٥ في شتيك مع قوات الأمن بضاحية السلمية السكنية شرق العاصمة.

كما أوقعت النيابة العامة في ١٢ مارس/آذار ٢٠٠٥ الشيخ "حامد علي" الأمين العام السابق للحركة المسلمة في الكويت لمدة ٢١ يوماً على ذمة التحقيق بتهمة التحريض على قتل القوات الأمريكية في العراق.

وكشفت محكمة الجنايات قررت في يوليو/تموز مسجن "علي" متنبين مع "وقف التنفيذ"، بسبب أرقه الطبية المنتقدة لدعم الكويت الغزو الأمريكي للعراق، وفي ٣١ أغسطس/آب تم التحقيق مع الشيخ "علي" من قبل النيابة العامة بنفس لتهم لساعات عدة قبل أن تفرج عنه.

وفي لبنان، قامت السلطات اللبنانية في ٢٢ سبتمبر/أيلول باعتقال خمسة أشخاص بتهمة الاشتباه بالانتماء إلى تنظيم القاعدة توفي أحدهم بعد عقب خمس أيام من اعتقاله، ولوحشت للمصادر أنه تم الادعاء غيبيا علي ٢١ آخرين بنفس التهمة وهم معرضون للاعتقال.

تستغل بعض الحكومات العربية التعبئة الدوائية لمكافحة الإرهاب لضرب المعارضة السياسية الداخلية



السلطات التصريح عن أعداد المعتقلين رسمياً، وقد تابعت خلال العام الإخراج عن المعتات من هؤلاء، ليصل عدد المفرج عنهم لقرابة خمسة آلاف منذ ٢٠٠٢.

وعلى المغرب، تواصل السلطات اعتقال ما يزيد عن ألفي إسلامي من المشتبه بهم، كما أبحاث قرابة الألفين إلى للمحاكمات، وقد تعرض الكثير منهم للتعذيب وسوء المعاملة.

ويسمح قانون مكافحة الإرهاب والذي من على عجل بعد أحداث الدار البيضاء تمديد لفترة المسروح فيها للشرطة باحتجاز المتهمين بالإرهاب دون تقديمهم للمحاكمة إلى ٢١ يوماً والفترة دون مقابلة المحامي إلى ١٠ أيام.

وفي اليمن، شهد عام ٢٠٠٤ والرابع الأول من ٢٠٠٥ حملات اعتقال واسعة في محافظة صعدة ارتبطا بأحداث تمرد رجل الدين الشيعي 'حسين بدر الدين الحوثي' والذي تعتقد السلطات أن أبناء المنطقة ذات الكثافة الشيعية يؤيدون أفكاره، وبصفة خاصة للشباب على صلة بترعه تنظيميا يسمى (الشباب المؤمن).

وقد انتهت العديد من مصادر حقوق الإنسان السلطات بارتكاب انتهاكات جسيمة خلال ملاحقتها للتمرد، شملت اعتقالات للمئات من أبناء المنطقة بشكل متواتر، دون أن يتزامن ذلك مع الإخراج عن غالبيتهم، ويصعب تقدير أعداد المعتقلين في الأحداث نظرا لتكتم السلطات الأمنية والحكومية على كل ما يتعلق بأحداث التمرد.

انتهاكات الحق في الحرية والأمان لشخصي في السياق العام

في الأردن، رصد تقرير المنظمة العربية

لحقوق الإنسان في الأردن توقيف ٤٥٧ معتقلاً إدارياً و ٢٧٤١ موقوفاً بلومر قضائية في الفترة بين أبريل/نيسان ونوفمبر/تشرين ثلث.

وفي منتصف نوفمبر/تشرين ثلث أفرجت الأجهزة الأمنية عن عشرات من الإسلاميين الذين وصفهم بـ"المسلقين" لتكشف عن اعتقالهم قبل شهر، فيما تتضح أنها لا تزال تحتل عدداً آخر من هؤلاء.

واعتقلت السلطات متظاهرين في عمان في ٢٦ مارس/آذار ٢٠٠٤، بينهم القاتل الإسلامي تيسير الفتاني" الذي تعرض للضرب ووجهت إليه اتهامات تحريض وإثارة شغب، وأفرج عنه لاحقاً من دون تحديد ما إذا كان ملاحقاً قضائياً لم لا.

وخلال يونيو/حزيران ويوليو/تموز وأغسطس/آب اعتقلت السلطات مشولين في حزب جبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين وقرابة أربعين من الوعاظ وخطباء المسجد، وقبل أن تفرج عن معظمهم لاحقاً.

وفي البحرين، ومنذ إلغاء قانون الطوارئ في عام ٢٠٠١، درجت المحاكم على رفض طلبات الشرطة باستمرار احتجاز المشتبه بهم لفترة تزيد عن ٤٨ ساعة قبل تحويل القضية إلى مكتب المدعى العام، غير أنه في ٢٣ مارس/آذار ٢٠٠٤ قامت للشرطة باعتقال رئيس اللجنة الوطنية لضحايا التعذيب، وذلك قبل قيام هذه اللجنة بمظاهرة احتجاجاً على قانون الملكي رقم ٥٦ الذي أعفى المسؤولين الحكوميين الذين قتلوا في الماضي بانتهاكات لحقوق الإنسان من المساءلة. وقد وجهت له تهمة القيام بتصرفات معادية للإسلام والأخلاق، وبقي محتجزاً لمدة ٥ أيام دون السماح له بالاتصال بمحاميه، وحتى إعداد التقرير ما زال رئيس للجنة الوطنية معرضاً للمحاكمة.

من الظواهر السلبية الاعتماد على بعض عناصر المعارضة سواء بالقتل أو الضرب أو أعمال البلطجة وإفلات المعتدين من العقاب الأمر الذي يندرج بتصاعد حلقات العنف

السبب في الطريق العام من دون إيداء الأسباب.

وفي الجزائر، مازالت قضية المختفين تملأ القضية الأساسية، على مدار العام، خاصة وأن المعتلات مازالت ترفض إصدار شهادات وفاة لذويهم، وتطالب الحكومة بإجلاء مصيرهم (نظر الحق في الحياة).

وعلى صعيد متصل، قمت بعض الجمعيات المعنية بحالات المختطفين بواسطة الجامعات المسلحة شهادت لعدد من أعضاء هذه الجامعات من للتائبين والمعفو عنهم بقتولهم للوئام المدني إلى الهيئات الرسمية، ولكنها لم تنقل حتى إعداد لتقرير أي استجابة في هذا الشأن.

وفي السعودية، أشارت المصادر إلى قيام السلطات باعتقال عشرات من المظاهرين الذين تجمعوا في مدينة جدة يوم ١٦ ديسمبر/كانون أول للمطالبة بإقامة حكومة منتخبة وقضاء مستقل ونسور جديد للبلاد.

وقد تعرض ١٥ من هؤلاء المعتقلين لمقوبة الجلد بين ١٠٠ و ٢٥٠ جلدة والسجن بين شهرين إلى ستة شهور لمخالفتهم للقانون السعودي بعد محاكمة مباشرة أمام محكمة "مزعومة".

وفي سوريا، لا يزال قانون الطوارئ ساري المفعول منذ العام ١٩٦٣، وتواصل الحكومة سحق الاعتقال، دون إيداء أسباب أو توجيه تهم، وتشير تقارير جمعيات حقوق الإنسان في سوريا إلى وجود ما بين ٨٠٠ إلى ١٢٠٠ معتقل في السجون السورية.

وفي ٢ أكتوبر/تشرين الأول اعتقلت السلطات "بيل قياض" الناطق باسم التجمع للبيروالي، وقد تم الإفراج عنه في ٩ نوفمبر/تشرين ثان دون توجيه أية اتهامات له، وفي ٢٠ يناير/كانون ثان ٢٠٠٥ اعتقلت ستة عشر شخصاً في بلدة مضليا

وفي ناحية المساطة، أذنت المحاكم التأديبية ٣ ضباط شرطة خلال عام ٢٠٠٤ لارتكبتهم جرائم جنائية، منها سرقة الممتلكات وعصيان الأوامر، وفقاً لتقرير وزارة الداخلية. وبدلت السلطات جهوداً لتعزيز حقوق الإنسان، حيث عقد لأول مرة في البحرين دورة تدريبية نظمها الأمم المتحدة في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أبريل/نيسان حول حقوق الإنسان، شارك فيها ٤٠ من ضباط الشرطة، والحرس الوطني والقوات المسلحة وأعضاء مكتب المدعي العام، وقد ركزت الدورة التدريبية على ضمانات حقوق الإنسان ومعاملة السجناء وفقاً لمبادئ القانون الدولي.

كما شهدت الإمارات جهوداً قمت به إدارة شرطة دبي خلال العام ٢٠٠٤ بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لتدريب ٤٠٠ من ضباط الشرطة في مجال حقوق الإنسان.

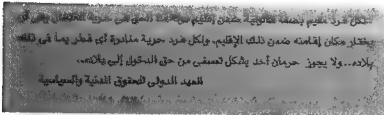
وتواصل تونس، خلال العام احتجاز المعتل من الإسلاميين (٤٠٠ على الأقل)، وخاصة من أعضاء حزب النهضة المحظور، وترفض العفو عنهم، كما تعيد اعتقال بعض من انتهت مدد عقوبتهم، ومن أبرز الحالات الصحفي "عبد الله الزورقي".

وفي خطوة إيجابية مفاجئة أقرت السلطات عن ٨٠ من السجناء السياسيين في ٣ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٤ إفرجاً مشروطاً، ومعظم هؤلاء قد سجنوا لما يزيد على العقد من الزمن بسبب عضويتهم في حركة النهضة أو التعاطف معها.

وفي ١٢ أكتوبر/تشرين الأول تعرض "حمة همامي" من الحزب الشيوعي إلى اعتداء بالضرب على أيدي رجال الشرطة وسبل من

من الظواهر
الإيجابية التي
شهدها عام ٢٠٠٤
استجابة حكومات
عربية لدعوات
تعزيز ثقافة
حقوق الإنسان
لدى موظفي إنفاذ
القوانين

رعدون" وفي اليوم التالي اعتقلت كل من "نزار
مستلوي" عضو المنظمة ذاتها، و"علي العبد الله"
عضو جمعية حقوق الإنسان في سوريا، وكل
من د. "سهير الأتاسي" رئيس مجلس إدارة منتدى
الأتاسي للحوار اللاديمقراطي وكل أعضاء مجلس
الإدارة، وهم د. "حازم نهار"، و"يوسف جهامني"،
و"ناهد بديوي"، و"جهاد ماسوتي"، و"عبد الناصر
كلحوس"، و"محمد محفوظ"، والصحفي "حسين
العوذات" عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان
وعضو مجلس اتحاد الصحفيين السوريين
ومستول مرصد الحريات فيه.



وفي ٨ ديسمبر/كانون أول أفرجت السلطات
السورية بناء على عفو رئاسي عن ١١٢ سجينا
مياسيا، بعد أن أفرجت قبلا عن ٢٠ معتقلا
آخرين، وقد شمل العفو معتقلين ينتمون لجميع
التيارات السياسية وخصوصا التيار الإسلامي.

وفي ١٧ فبراير/شباط ٢٠٠٥ أفرجت السلطات
السورية عن ٥٥ سجينا مياسيا من أعضاء
جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، وبينهم
خمسة من المواطنين العرب من جنسيت لبنانية
وفلسطينية وأردنية.

وفي قطر، في تطور خطير، أصدرت
السلطات قرارا خلال العام بإسقاط جنسية البلاد
عن أكثر من ٩٠٠ شخص من قسبة آل
غفران، إحدى فروع قبائل السمرى، وقد طال
القرار أسر وإبناء هؤلاء الأشخاص، فانسحب
إسقاط الجنسية عن قرابة ٦٢٠٠ فرد، ويرتبط
صدور هذا القرار بما ورد عن مشاركة بعض
إبناء هذه العشيرة، وبعض أفراد قبائل السمرى

إثر مظاهرات متفرقة في البلاد، وفي ١٣
أغسطس/آب اعتقلت أجهزة الأمن في اللاذقية
الطالب الجامعي "محمود علي طيبا" وتم نقله إلى
فرع فلسطين بالأمن السياسي في دمشق، ولم
يسمح لأفراد أسرته بزيارته، وفي ١٥ نوفمبر/
تشرين الثاني اعتقلت أجهزة الأمن في اللاذقية
أيضا "يوسف محمود صيدلوي"، وفي ٣١
أكتوبر/تشرين الأول تم اعتقال ١٢ مسيحيا
آشوريا كانوا يحتجون على مقتل قتيين من
رفاقهم في مدينة الحسكة في شمال شرق سوريا.
وقامت قوات الأمن خلال العام بنفوش ٢٥
منزلا في حما، و٨ في حلاص، و١٩ في قنصا
في نهاية ديسمبر/كانون أول على صلة بتمتع
الإسلاميين.

كانك طالب نحو ١٥٠ معتقلا مياسيا سوريا،
أفرج عنهم الرئيس "بشار الأسد" بالسماح لهم
بممارسة حقوقهم المدنية والسياسية وإعادة
الاعتبار للمعتقلين السياسيين وإلغاء الأحكام
الصادرة ضدهم من المحاكم الاستثنائية،
والتعويض عن الفترة التي أمضوها داخل
السجون بدون وجه حق وإعادتهم إلى عملهم
والحصول على جوازات سفر.

ومن ناحية أخرى، تقول المنظمة العربية
لحقوق الإنسان في سوريا إن عدم إطلاق سراح
جميع المعتقلين في سوريا يرجع إلى التكتف
الشديد على المفقودين الذين توفوا في المعتقلات.
وفي ٢٣ نوفمبر/تشرين ثان، منعت السلطات
السورية للحماسي "محمد رعدون" رئيس المنظمة
العربية لحقوق الإنسان في سوريا والناشط
"محمود المريان" مسئول الاتصال الخارجي
بالمنظمة ذاتها من مغادرة مطار دمشق والمفر
إلى القاهرة للمشاركة في أعمال الجمعية
العومية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

وفي تطور لاحق، اعتقلت السلطات السورية
في ٢٢ مايو/أيار ٢٠٠٥ المحامي محمد

في شهر سبتمبر/أيلول اعتقل بعض من يشبه في علاقتهم مع حزب التحرير المحظور ومن بينهم في ١ سبتمبر/أيلول "زكريا كوجا" الذي سبق اعتقاله في ١٥ أيلول/تومز ٢٠٠٣، وفي ٢٢ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٣. وفي ١٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ أعلن الحزب أنه تم اعتقال "محمود سيف" في طرابلس شمال لبنان، وذلك أثناء توزيعه بياناً فكرياً للحزب.

وفي مجال المختطفين والمفقودين، لم يتم إحراز تقدم على صعيد إجلاء مصير الآلاف منهم منذ الحرب الأهلية (١٩٧٤-١٩٨٩)، وسارت تظاهرات أثناء الاحتجاجات العسكرية السورية من لبنان، تركز بعضها في أربيل/نوسان ٢٠٠٥ على المطالبة بالضغط على سوريا لإجلاء مصير المئات من اللبنانيين الذين تنكر وجودهم في سجونها.

وفي ليبيا، وفي إطار حملة الاعتقالات العشوائية في المنطقة الشرقية، تعرض المواطن "حاتم أبو سنيّة" في مدينة بنني غازي إلى الإصابة في ساقيه بعد إطلاق النار عليه من أجهزة الأمن في شهر أكتوبر/تشرين أول. وفي الشهر ذاته قامت السلطات باعتقال مجموعة من موظفي للشركات النفطية يبلغ عددهم حوالي ١١ معتقلاً، وتم نقل المعتقلين إلى مركز التحقيق بالعاصمة الليبية طرابلس.

في ١٢ يناير/كانون ثان ٢٠٠٥ تم اعتقال الكاتب "عبد الرزاق المنصوري" في بيته بمدينة طبرق، والمطلوبات العودة إلى المنظمة تؤكد نقل الكاتب إلى أحد المعتقلات بمدينة طرابلس، وأنه معزول عن العالم الخارجي مما يجعله عرضة لمخاطر التعذيب وسوء المعاملة. وتصل مدة احتجاز "قنص الجهمي" لأكثر من عام منذ إعادته اعتقاله في أربيل/نيسان ٢٠٠٤

(التي تشكل نسبة ٤٣% من المواطنين القطريين) في المحولة الانتقالية التي قام بها الأمير السابق البلاد. ويؤدي هذا القرار إلى إصابة كل من تمسحب عليهم آثاره ويقدر وظائفهم العلمية والدعم الحكومي للخدمات السكنية والصحية والتعليمية وخدمات البنى الأساسية، ما اعتبرته بعض منظمات حقوق الإنسان تهجيلاً قسرياً للسكان بشكل غير مباشر، كما حذرت من نية السلطات توسيع القرار ليشمل عشرات أخرى من قبائل المري، لا سيما مع إشارات بلهم معدود الأصل.

من الإعلان التلبي لحقوق الإنسان
١٩٩٠

وفي الكويت، يوجد بالسجون ٣٧٠٠ شخص، ونصف هؤلاء محتجزين لأسباب أمنية، وبعضهم بتهمة التعاون مع الاحتلال العراقي في العام ١٩٩٠، وبينهم كذلك ٥٠٠ من العمال الأجانب.

وفي لبنان، تعيد النتائج التي توصلت إليها اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان أن ثلث الأفراد المحتجزين في السجون (والذين يبلغ عددهم الإجمالي ٥٠٠٠ محتجز) لم تتم إذفقتهم في أي جريمة حتى الآن.

في ١٢ فبراير/شباط ٢٠٠٥ تم توقيف أريمة من الناشطين في جمعية بيروت للتنمية الاجتماعية والتي يرعاها رئيس الحكومة السابق "رفيق الحريري"، وتم الإخراج عنهم بعد أن خضعوا للتحقيق في قسم المباحث الجنائية المركزية بتهمة تقديم رشى قضاة مع اقتراب موعد الانتخابات من خلال توزيع هبات غذائية على المواطنين.

بعد أيام قليلة من الإفراج عنه وإدلائه بتصريحات معارضة في وسائل الإعلام للدولة. وأعلن المعارض "عائشور نصر الورقاني" في ١٠ مارس/آذار ٢٠٠٥ عن تعرضه بشكل مباشر لإرهاب عناصر للجبان الثورية ولجهاز الأمن، عبر تهديده بالمسلسل بابنته ومحولة لانيل من كرمته وشرقه، وكان قد تعرض إلى الاعتقال في شهر يوليو/تموز وأحيل إلى المحكمة في ٢٣ نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠٠٤.

كذلك لالت حالات الاختفاء القسري الواقعة في مسئولية الحكومة الليبية من دون إجلاء، ومنها علي سبيل المثال لا الحصر "منصور الكرخيا" عضو مجلس أمناء المنظمة الليبية لحقوق الإنسان، "رجاب الله مطر"، و"عزت المقرئ"، و"لثنيخ موسى الصدر" ورفاقه.

وفي مصر، قامت الشرطة باحتجاز أكثر من ٥٤ من الأقارب سجين هارب بمرکزي شرطة الصنف وألفيفي في ٣ يونيو/حزيران، كرهائن لإجباره على تسليم نفسه للسلطات الأمنية. وفي ١٢ يوليو/تموز ذكرت مصادر حقوقية أن قوة من الشرطة يبلغ قوامها نحو ٣٠٠ ضابط وشرطي قد حاصرت عزبة الإصلاح الزراعي بمحافظة القليوبية لتسليم أرض مقام عليها مركز للشباب لصالح أحد ضباط الشرطة، وجرى الاعتداء على الأهالي الذين تجمعوا بالقرب من المركز واستخدمت للقنابل المسيلة للدموح وجرى إطلاق أعيرة نارية.

وقد أفاد تقرير لبعثة تقصي حقائق لوفدتها للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان بوفاة شخص نتيجة هذه المصادمات، ووقوع حالات اختناق بين عدد كبير من سكان العزبة، وفرار عدد منهم للقرى المجاورة.

كذلك قامت السلطات الأمنية بالقبض على مئات من كوادر جماعة الإخوان المسلمين على

فترات متفاوتة خلال العام، وجرى حبس بعضهم لمدة ستة أشهر احتياطياً.

كذلك أقرت وزارة الداخلية عن نحو ١٠٠ من المعتقلين في منتصف العام، وأقرت عن ٤٠ معتقلاً آخرين قبل نهاية ديسمبر/كانون أول من بين ٦٠٠ معتقل طلب المجلس القومي لحقوق الإنسان الإفراج عنهم، كما جرى إطلاق ثمانية ٩٠٠ من أعضاء الجماعة الإسلامية المعتقلين في مايو/أيار ٢٠٠٥.

يذكر أن السلطات أملت خلال العام بعض المسؤولين المتهمين بارتكاب جرائم تعذيب إلى التحقيق القضائي، وخاصة التي أفضت لوقوع وفیات في الاحتجاز، والتي وثقتها منظمات حقوق الإنسان والمجلس القومي لحقوق الإنسان، لكن رصدت بعض المنظمات الحقوقية عدم اتخاذ إجراءات في بعض الحالات التي وثقتها، بما في ذلك حالات وفاة بشبهة التعذيب وسوء المعاملة.

وتواصلت السلطات للعام الخامس على التوالي تنفيذ برامج تدريبية متخصصة لموظفي إنفاذ القانون في إطار برنامج وطني لرفع القدرات في مجال حقوق الإنسان بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقامت السلطات في مطلع العام ٢٠٠٥ بتوقيف د. "أمين نور" رئيس حزب البعث وعضو مجلس الشعب بعد إجراءات سريعة لرفع الحصانة البرلمانية عنه، وبعد ثلاثة شهور من الترخيص لحزبه، وشكا "نور" من تعرضه للاعتداء خلال توقيفه، كما شكوا محاموه من احتجازه في مقر مباحث أمن الدولة قبل عرضه على النائب العام.

وقد أخرج عنه بعد حيله احتياطياً ٤٥ يوماً وتوجه الاتهام له بتزوير توكيلات وهمية لمؤسسي حزبه الجديد، وسنود قرار بمنعه من السفر خارج البلاد قبل يومين من لحاقه بجمعة

اتخذت إجراءات
ملاحقة بعض
المسؤولين عن جرائم
تعذيب في بعض
البلدان العربية إلا
أن هذه الإجراءات
لم تصل إلى مستوى
القضاء على هذه
الجريمة

لثأء المفادرة والعودء؁ بالرغم من أنهم قضاو عقوبتهم كاملة.

وفي ٣ مايو/أيار ذكرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن المواطن "حسن الصديق" تم اعتقاله يوم ٢٦ أيريل/نيسان ٢٠٠٤ لدى وصوله من الخارج؁ ووفقا لعلقلته فإنه أخذ إلى قسم الشرطة ثم إلى مكان مجهول وحتى نهاية علم ٢٠٠٤ لم يتعرف أحد على مكانه.

وفي موريتانيا؁ وعلى صلة بمحاولات الانقلاب خلال للعلمين الآخرين تم اعتقال ما يزيد على ٢٠٠ شخص بتهمة المشاركة في هذه المحاولات؁ وبيدهم عسكريين ومنفيين؁ ومرت تبرئة ٩٢ منهم؁ وإدانة ٨٢ بحكم قضائي صارر في ٤ أيرير/شباط ٢٠٠٥.

وفي ٣ نوفمبر/تشرين ثان اعتقلت السلطات ثلاثة من قطاب المعارضة وهم الرئيس السابق "محمد ولد حء الله" و"أحمد ولد داءه" زعيم حزب تككل القوى الديمقراطية والشيوخ "ولد حرمة" رئيس حزب الملقى الديمقراطي بتهمة للتورط في تمويل انقلاب يهدف لقلب النظام الدستوري بالقوة.

وفي ٢١ نوفمبر/تشرين ثان قامت السلطات باعقال نسع من نساء أقرب المتهمين بالتورط في المحاولات الانقلابية؁ وقء أفرجت عنهم السلطات في حنابر/كانون ثان ٢٠٠٥ بموجب قرار قضائي بمنحون الحرية المؤقتة مع استمرار متابعتن قضائيا بتهمة التحريض على اغتيال مسؤولين.

وفي ١١ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٤ قامت السلطات باعقال ثلاثة قبايين إسلاميين في إطار التحقيق في محاولات الانقلاب وهم الاداعة المعروف "محمد الحسن ولد دءو" و"المختار ولد محمد موسى" السفير السابق في دمشق و"جميل منصور" ثم أفرجت عنهم لا حقاً دون توجيه

خاصة للبرلمان الأوروبي؁ ويطن ثور" أنه سيرشح عن حزبه في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وعلى صعد الاختفاء القسري؁ أورد التقرير السنوي لجمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء قائمة ضمت ٢٩ من المعتقلين قسرياً منذ العام ١٩٨٩ ومن بينهم السيد "منصور الكيخيا" عضو مجلس أمناء المنظمة المغربية لحقوق الإنسان الذي لختفى خلال اجتماع للمنظمة بالقاهرة في العام ١٩٩٣ ولم يتم إجلاء مصيرهم حتى صدور التقرير.

وعلى صعيد السنع من السفر فقد ورد للمنظمة معلومات بشأن منع المدير الإداري للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان من السفر لحضور مؤتمر دولي في الأردن في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤؁ وفي مايو/أيار السابق تم منع أربعة من وفد المركز المصري لحقوق المسكن من السفر لحضور مؤتمر دولي في تايلاند؁ وكذلك منعت السلطات د. "عصام العريان" من قيادات الإخوان المسلمين من السفر للخارج بشكل متكرر.

وفي المغرب؁ تم إطلاق أول تجربة عربية من نوعها؁ هي هيئة الإنصاف والمصالحة؁ وهي هيئة مكلفة بكشف ملفات ملضني انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي ٢٩ ديسمبر/كانون أول أطن مسؤولون في وزارة الداخلية في خلال اجتماع مع ممثلي جمعوء حقوقية بالخارج؁ في إطار عمل هيئة الإنصاف والمصالحة أنها على استعداد كامل لوضع حد للانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون السابقون في مراكز العبور والمطارات.

يتكرر أن معتقلين سابقين؁ كثيرا ما اشتكروا بعد إطلاق سراحهم من مضايقات يتعرضون لها

تم في المغرب 'حقوق' أول تجريبية عربية من نوعها هي هيئة الإنصاف والمصالحة لكشف ملفات انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي

احتجازهم العام للثالث على التوالي، وذلك بالرغم من صدور حكم قضائي أمريكي لصالح اثنين منهم بعدم جواز محكمتهم أمام القضاء الأمريكي، وبالرغم من الاحتجاجات الدولية على قنصك تفاقية جنيث الثالثة والمحاولات الأمريكية لنزع صفة الأسرى عنهم. ويبلغ عدد المعتقلين في جوفانتامو قرابة ٦٥٠ شخصاً يصب مصادر غير رسمية، ويذهب على الأقل ٤٠٠ عربي من مختلف البلدان، وغالبيتهم من السعودية واليمن.

وقد شهد العام ٢٠٠٤ بضعة إفرجات محدودة، حيث سلمت الإدارة الأمريكية للمعتقلين إلى حكومتهم. وأكد المحامي الأمريكي "توم ويلز" أن موكليه الكوريين لـ ١١ المعتقلين في جوفانتامو، تعرضوا للتعذيب بالصعق بالكهرباء والضرب بالسلاسل، وأن بعضهم ألقى بشهادت كاذبة لقتلهم من التعذيب، وأضاف أن موكله تعرضوا بشكل متتال للتطبيق من الرمي والكلاب بوضع مقلوب، وأن لمسوا أنواع الانتهاكات وقعت في فترة الاحتجاز بالفلسطين وبكستان قبل الترحيل إلى جوفانتامو، واتخذ التعذيب شكل حلقة شعر الجسم والرأس على شكل "صليب"، إضافة إلى أخذ مصاحف المعتقلين ووطنها بالأقدام وإلقائها في المرحاض.

اتهمت، ولكنها أعادت اعتقالهم مرة أخرى في أعقاب نشر مواقع إترنت صوراً تظهر قيام الشرطة السياسية بتعذيب معتقلين بتهمة التورط في محاولات انقلاب لانتزاع اعترافات منهم. وفي ١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٥ أعلن للثلاثة إضراباً عن الطعام بسبب "مستمرار اعتقالهم دون محاكمة وتلاعب قضائي للتحقيق بقضيتهم"، وقد أفرجت عنهم السلطات في ١٦ فبراير/شباط ٢٠٠٥، وقد تم تبرئتهم من تهمة نشر صور ملققة تسمى للسلطات الأمنية.

في ١٤ يوليو/تموز قامت السلطات باعتقال "محمد ولد المختار الحسن" في مدينة نواكشوط شمال البلاد، بعد أن ألقى مصاحضة في أحد المساجد انتقد فيها سياسات الحكم.

ويتعرض المحامي الموريتاني "مفوظ ولد بتاح" للتهديد بتعذيبه دعوى قضائية ضده بتهمة انتهاك صفة المحامي والتجني على القضاء بعد أن أصدرت قراراً بملحه من مزاولة مهنة المحاماة في البلاد لمدة سنتين.

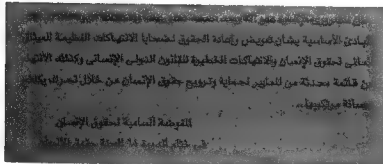
في ١٦ مارس/آذار ٢٠٠٥ رقت السلطات حظر السفر الذي فرضته منذ حوالي ٣ سنوات على الشيخ "محمد الحسن ولد الددو" الزعيم الروحي لسلطان الإنلام في موريتانيا وأعادت إليه جواز السفر بموجب قرار قضائي.

ووقعت سلسلة من الاعتقالات في صفوف المعارضين القوميين والإسلاميين، بينهم نائب في البرلمان الموريتاني في أبريل/نيسان ٢٠٠٥ على صلة بالأعمال الاحتجاجية على تطبيع العلاقات بين موريتانيا وإسرائيل ووزارة وزير الخارجية الإسرائيلي للبلاد.

المعتقلون العرب في جوفانتامو

وعلى صعيد ملف المعتقلين العرب في جوفانتامو، فقد واصلت الإدارة الأمريكية

استمرار اعتقال مواطنين عرب في جوفانتامو للعام الثالث على التوالي بالرغم من الاحتجاجات الدولية



وقد أعد "ويلز" مذكرة حول الانتهاكات بعد لقاء أجراه مع موكله الكوريين في شهر يناير/

تعاوى البنية

التشريعية والتضامية

على الساحة العربية

من اختلالات تنال

من الأسس

الجوهرية لعدالة

الحاكمات

كانون ثلث ٢٠٠٥، وتتضمن تفاصيل لحوارات أجراها "ويلز" مع سبعة من موكله، يُدّ ما جاء فيها بقية المعتقلين، وأكد فيها أن اثنين من المعتقلين تعرضوا للاعتداء الجنسي، مضيفاً أن لتجاوزات الجسدية التي تعرض لها الأسرى تحولات في وقت لاحق إلى تجاوزات نفسية.

كما بدلت المحاكمات لخصمة من المغربة كانوا معتقلين بجورنتامو، وسلمتهم الإدارة الأمريكية للسلطات المغربية في أغسطس/آب، وبدلت المحاكمات في ٦ ديسمبر/كانون أول. ولم تسمح المحكمة للمحامين بتوجيه أسئلة إلى المتهمين حول أعمال التعذيب التي تعرضوا لها بجورنتامو.

وقد كشف التليفزيون الأسترالي عن واقعة جديدة للتعذيب بمعرفة الأجهزة الأمنية المصرية لصالح الولايات المتحدة في إطار الحملة الدولية على الإرهاب، وذلك في لقاء منقذ مع وزير العدل القطري السابق، الذي نُشر إلى واقعة اختطاف المخابرات الأمريكية للأسترالي الجنسية المصري الأصل "مدوح حبيب" من باكستان وترحيله لمصر، حيث تم تعذيبه قبل إعادته إلى الولايات المتحدة.

الحق في المحاكمة العادلة

تعلمى البنية التشريعية والقضائية المكونة لنظام العدالة على الساحة العربية من اختلالات تنال من الأسس الجوهرية لعدالة المحاكمات، وتكثرت هذه الاختلالات من ياد إلى آخر، ولكنها تشترك في عدد من المظاهر الأساسية كضعف استقلال القضاء وتبعيته للسلطة التنفيذية بدرجات مختلفة في غالبية البلدان العربية بما يمثل إخلالاً ببدأ الفصل بين السلطات وبالمراقبة المفترضة للقضاء على أداء الموظفين العموميين لواجباتهم المتعلقة بتلبية حقوق الأفراد وصيانة

حرياتهم.

كذلك تنقش ظاهرة المحاكم التي تقوم على توقيين أو ظروف استثنائية كالمحاكم الخاصة ومحاكم الطوارئ ومحاكم أمن الدولة، وذلك رغم الاتصال النسبي لقرارات إجابة للمدنيين للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية في بعض البلدان خلال العام.

كذلك تشترك غالبية البلدان العربية في ظاهرة الإخلال بحق المتهمين في الحصول على تمثيل قانوني مناسب منذ لحظة توقيفهم والدفاع عنهم، فيتمتع المحامون أنفسهم للضغوط والملاحقة التي لا تمكنهم من أداء واجبهم، أيضاً تسمح بعض نظم الإجراءات الجنائية في قضايا بتوقيف المتهمين لفترات طويلة وقبل توجيه التهم أو على أساس الاشتباه وبما يخالف مقتضيات الالتزامات النابعة عن التزام ١٥ بدأ عربياً للعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية.

وتعاني بعض البلدان العربية من إساءة استعمال نصوص قانونية تنص بالفوض، فضلاً عن السماح لبعض بلدان الخليج بتطبيق أحكام شرعية على متهمين توضع في رؤيتها وتفسيرها لتقدير كل قاضي على حدة، وبالتالي قد تختلف في بعض الجرائم ذات الطبيعة والأثر المتماثلة، وهي ثغرة يمكن سددها بالنص على التعريفات والأحكام والعقوبات في قانون مكتوب.

وقد تعرض الحق في المحاكمة العادلة خلال العام لاستهككات مختلفة، وتأثرت ممارسته على نحو خطير في كل من فلسطين والعراق تحت الاحتلال الإسرائيلي والأمريكي، وكذا تأثرت على نحو خطير أيضاً في كل من السودان والصومال اللتين تواصل فيهما أنشطة النزاعات المسلحة الأهلية، فضلاً عن المظاهر العامة لانتهاك هذا الحق على الساحة العربية، والتي اتصل جزء كبير منها بمكافحة الإرهاب.

مظاهر انتهاك الحق هذا في مناطق الاحتلال

في فلسطين، وفي ٢٠ مايو/أيار حكمت محكمة منطقة تل أبيب على زعيم حركة فتح في الضفة الغربية وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني "مروان البرغوثي" بالإدانة في ثلاث جرائم قتل ومحاولة قتل أوقعت ٥ قتلى إسرائيليين، و"كسان البرغوثي" قد اعتقل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ ومنع في أول الأمر من مقابلة محاميه ثم بدلت محاكمته في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢، واستمرت لمدة عامين وقد رفض "البرغوثي" شرعية المحكمة الإسرائيلية، ورفض استئناف الحكم الصادر ضده بخمسة أحكام بالسجن مدى الحياة.

وقد جرت هذه المحاكمة رغم الانتقادات الموجهة لها لكونها انتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف الثالثة وإنها قد تكرر هذا النمط من المحاكمات، وكذا تجاهل الانتقادات الموجهة من الهيئات البرلمانية الدولية لكون المحاكمة إخلالاً بالحصانة البرلمانية التي يتمتع بها "البرغوثي". وفي ٢٨ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٤ وفي ذات السياق قررت محكمة إسرائيلية أخرى تأجيل محاكمة "صام خضر" عضو المجلس التشريعي أيضاً، ولا تزال محاكمته تؤول بصفة مستمرة.

وفي العراق، قرر مجلس القضاء خلال العام ملاحقة أحد القضاة تاديباً بتهمة رفضه النظر في قضايا جنائية بتأثير وضغوط خارجية وبمتة تسحيته عن عمله، وأشارت مصادر عراقية إلى أنه رفض التجاوب مع مطالب أمنية.

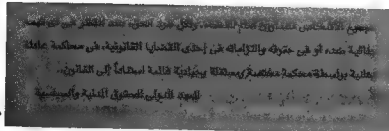
وكانت سلطة الاحتلال في عهد "بول بريمر" قد دبت مطلب فصل القضاء العراقي عن للتعبية للسلطة التنفيذية، ولكنها شكلت لجنة من قاضيين عراقيين وموظف أمريكي قامت بعزل ١٨٠ من القضاة من عملهم فيما عرف عرقياً بمنذجة

قضاة، وكانت اللجنة تتخذ قرارها بناء على بلاغات مجهولة ضد قضاة تتهمهم بالفساد، وفي بعض الأحيان تستجوب اللجنة القضاة المتهمين، وفي أحيان أخرى لا تستجوبهم، وتتخذ قرار عزلهم رغم أن هذه اللجنة لا تتمتع بصلاحيات قضائية، وذكرت مصادر قانونية وقضائية عراقية لجنة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى العراق ربيع العام ٢٠٠٤ أن هذه الإجراءات تعد انتهاكاً لهما وصف بلجيكتات البعثيين، وكذا بالرغبة في إرهاب القضاء وإخضاعهم للسيطرة الكاملة للاحتلال.

مظاهر انتهاك هذا الحق في مناطق النزاع الدلخلي

في السودان، وخلال العام ٢٠٠٤ أنشأت المحكمة الخاصة بدوافر وفقاً لنظام الطوارئ للنظر في الجرائم المرتكبة، وفي سياق النزاع أصدرت أحكاماً بعضها قضى بعقوبات حدية جرت تنفيذها بسرعة، ولا يسمح للمحكوم عليه بالاستئناف إلا في خلال أسبوع، ويرفع الالتماس إلى رئيس قضاء الإقليم، وعادة ما يتم لتداب المحامين متأخراً للتدخل في تكييف طبيعة الجرم ومدة العقوبة، حيث لا يقتضى قانون العقوبات المطبق ضرورة لتداب محام إلا في بعض الجرائم والعقوبات التي يتجاوز عقوبة السجن فيها عشر سنوات أو تقتضى عقوبات حدية.

قامت لجنة قضائية شكلها الاحتلال في العراق بعزل ١٨٠ قاضي عراقي يهدف إرهاب القضاء وإخضاعهم لسيطرة الاحتلال



وفي سبتمبر/أيلول تم ٢٨ شخصاً للمحاكمة بتهمة الإعداد لانتخاب، وفي ٢٥ أكتوبر/تشرين أول رفض القاضي اعتماد المحامين المدلفين

شهد العام
انتهاكات للحق
في المحاكمة
العادلة على صلة
بمكافحة الإرهاب
شملت محاكمة
معارضين سياسيين
ونشطاء حقوقيين

عن المتهمين وطلب بتعيين محامين جدد أو قبول محامين من جانب الحكومة. وقد أيدت محكمة الاستئناف القرار الذي اتخذته للقاضي، وافتتحت المحاكمة بإدانتهم جميعاً في مايو/أيار ٢٠٠٥.

وفي الصومال، وفي سياق التفتت الوطني، شكلت المستشار الصومالية من بينها مجالس عرفية بدلاً للقضاء، ويطلق السكان على هذه المحاكم العرفية "المحاكم الإسلامية"، وتفتقر هذه المحاكم لمعيار العدالة والكفاءة.

انتهاكات هذا الحق في سياق مكافحة الإرهاب

وعلى صلة بمكافحة الإرهاب شهد العام ٢٠٠٤ ومطلع العام ٢٠٠٥ محاكمات ذات طبيعة استثنائية بحق عدد من المتهمين بالإرهاب في عدد من البلدان العربية.

في الأردن استمرت محاكمة عدد من الإسلاميين أمام محاكم أمن الدولة ذات الطبيعة الاستثنائية، وفي ظروف تنتقص من شروط ومعايير المحاكمة للعلة حيث تمنع عنهم زيارة ذويهم والمحامين قبل اتهامهم وإحالتهم إلى المحكمة.

بدأت إحداها في ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣ بحق عشرة أردنيين تمت محاكمتهم حضورياً، وثلاثة سعوديين يحاكمون غيابياً، وبينما برأت محكمة أمن الدولة في ٢٨ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٤، جميع المتهمين من تهمة القيام بأعمال إرهابية في الأردن لعدم كفاية الأدلة، فقد أدانت ١١ منهم منهم بتهمة حيازة مواد مفرقة بدون ترخيص قانوني، وعاقبتهم بالسجن لمدة تتراوح بين ستة أعوام و ١٥ عاماً، وحوكم مسعود الخلايلة للملقب بـ"بلي مياق" في قضية أخرى

هي الاضطرابات التي شهدتها مدينة معان، وحكم عليه بالسجن ١٥ عاماً.

ووجه المدعي العام اتهاماً، في العاشر من يناير/كانون ثان ٢٠٠٥، لأحد بمقتضاه ١٦ إسلامياً إلى المحكمة ذاتها لشروعهم في إعداد هجمات ضد السفارتين الأمريكية والإسرائيلية في الأردن، فضلاً عن حيازة أسلحة دون ترخيص، ولم يتم تحديد موعد تقديمهم للمحاكمة، وقد اعتقلت السلطات المعنية ١٥ من المتهمين في لفترة ما بين أغسطس/آب، وسبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، ولا يزال المتهم السادس عشر مطلقاً.

وفي ٢٢ فبراير/شباط ٢٠٠٥ بدلت محكمة أمن الدولة، إجراءات محاكمة أربعة أردنيين سبق أن اعتقلتهم السلطات في السادس من يناير/كانون ثان ٢٠٠٥، بتهمة تخطيطهم لشن هجمات ضد السياح الأجانب واليهود، واغتيال ضباط مخابرة أردنيين، فضلاً عن حيازة أسلحة دون ترخيص.

وفي تونس، وفي ٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٤ قضت محكمة في العاصمة التونسية بسجن ستة أشخاص لمدة ١٩ عاماً بتهمة تدبير هجمات إرهابية وقتل المتهمون إنهم تعرضوا إلى التعذيب كي ينفي كل منهم باعترافات وبيانات تكون الآخرين، وإن الشرطة زورت السجلات فيما يخص مكان وموعد القبض عليهم، ورفض القاضي التحقيق في هذه الادعاءات على الرغم من أن تلك الاعترافات كانت تمثل الدليل الأساسي في ملف القضية.

وفي المعنوية، لم تقدم السلطات السعودية أي شخص من المعتقلين في إطار عملها لمحاربة الإرهاب إلى المحاكمة، كما استمرت حركات المولطين وسلامتهم للشخصية خلال أكثر من عام ونصف عرضة لمخاطر الوقوع

٢٢ تزال تتششى
ظاهرة الإحاكمة
الاستثنائية ومحاكمة
المدنيين أمام الإحاكم
العسكرية فى
الجرائم المتعلقة
بأمن الدولة

ولجنة مناهضة للتظييع للتعين للأمم المتحدة
فيما وقع من انتهاكات رافقت تسليم "عجيزة"
وشخص آخر من السويد إلى مصر.

وفى شهر يونيو/حزيران ٢٠٠٤ صادق
الحكم العسكرى على الحكم بغضوية السجن
المؤبد بحق "أور عباس" المتهم بأنه قائد الجناح
العسكرى لتنظيم الجماعة الإسلامية فى محافظة
قنا والذي عقبته المحكمة العسكرية بالإعدام
غليظاً فى شهر يناير/كانون ثان ٢٠٠٤. وكانت
السلطات قد استلمته من الإدارة الأمريكية فى
نهاية العام ٢٠٠٣ منذ هروبه من البلاد فى العام
١٩٩٦، ووافق الحكم العسكرى على التماسه
لإعادة محاكمته أمام دائرة قضائية "عسكرية"
أخرى قضت بمعاقبته بالسجن المؤبد.

وفى المغرب، مازالت آثار الحرب على
الإرهاب تلقى بظلالها على المحاكمات منذ
أحدث ١٦ مايو/أيار ٢٠٠٣ فى الدار البيضاء،
ففى ٢١ فبراير/شباط ٢٠٠٥ حكمت محكمة فى
الرباط على عشرة مغاربة يشتبه فى انتمائهم إلى
الحركة الأصولية السلفية الجهادية بالسجن عشرة
سنوات، ولجأت المحكمة محاكمة ٣٣ منها آخر
فى نفس القضية ورفضت المحكمة التماسا
بالإفراج عنهم مؤقتاً.

وفى ١٥ يناير/كانون ثان ٢٠٠٥ أصدرت
المحكمة أحكاماً بالسجن تراوحت بين سنتين
ومت سنوات ضد ٢٢ مغربياً بتهمة الإرهاب،
والمتهمون كانوا ضمن ٤٩ شخصاً اعتقلوا فى
٢٦ يناير/كانون ثان ٢٠٠٤، وقد أذنت غرفة
الجنائيات الابتدائية بمحكمة الرباط للمتهمين
بتكوين عصابة إجرامية لإعداد ولركاب أعمال
إرهابية ومحاولة ترزييف وتزوير للنقد
والإعتداء على سلامة الأشخاص.

وفى ٢٩ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٤ أذنت
غرفة الجنائيات بمحكمة الاستئناف بالرباط متهماً

بـطريق الخطأ تحت وطأة الاعتقالات العشوائية
التي شنتها السلطات بحجة محاربة الإرهاب.

وأنار قلق دوائر حقوق الإنسان بصفة عامة
وتلقى المنظمة العربية لحقوق الإنسان بصفة
خاصة أن كثيراً من الحوادث والمصادفات التي
وقعت بين سلطات الأمن ومن يشتبه فى علاقتهم
بالإرهاب وأنت لمعقود قسلى من الطرفين، لم
يعان عن إجراء تحقيقات بشأنها، كما لم يتم
إعلان أية نتائج لمثل هذه التحقيقات فى إطار من
القانون، فضلاً عن التوسع فى حملات الاعتقال.

وفى لبنان، استمرت محاكمة للمولدين أمام
المحكمة "العسكرية" التي بدأت فى ٤ يناير/كانون
ثان ٢٠٠٥ بمحاكمة ٣٢ شخصاً من جنسيات
لبنانية وسورية وسعودية وفلسطينية، وذلك بتهمة
تأليف شبكة إرهابية وبالتخطيط لتفجير سفارات
أجنبية .

وقد أعال قاضي التحقيق العسكرى الأول إلى
المحكمة "العسكرية" عشرة منهم فى حالة إيقاف
ومن ضمنهم "محمد سليم ميقاني" المتهم برئاسة
المجموعة كما أسقطت الملاحقة عن "إسماعيل
الخطيب" بسبب الوفاة أثناء التحقيق.

وفى مصر، لم تصدر خلال العام قرارات
جديدة بإحالة مدنيين للمحاكمة أمام المحاكم
"العسكرية" منذ إعادة محاكمة "محمد حسن
عجيزة" الناشط الإسلامى حيث كان محكوماً
عليه غليظاً بالسجن المؤبد فى العام ١٩٩٩ مع
آخرين بتهمة الانتماء لتنظيم الجهاد، وقد سلمته
حكومة السويد فى نهاية العام ٢٠٠١ وجرى
إعادة محاكمته بعد موافقة رئيس الجمهورية
على التماسه، ولكن المحكمة "العسكرية" أذنته
مرة أخرى فى ٢٧ أبريل/نيسان ٢٠٠٤ وحكمت
عليه بالسجن المؤبد، ويجرى حالياً تحقيق من
جانب كل من اللجنة المعنية لحقوق الإنسان

ولاحدا بالإرهاب من أصل ثمانية قدموا للمحاكمة في قضية "خلية طنجة".

ويذكر أن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان قد فتحت في تقرير لها صدر في مطلع العام ٢٠٠٤ الانتهاكات التي جرت قبل ولقاء المحاكمات المتعلقة بالمشنبة في علاقاتهم بالأعمال والتنظيمات الإرهابية، وخاصة إدانة المتهمين في هذه القضايا بناء على اعترافات انتزعت منهم تحت وطأة التعذيب خلال التحقيقات، ولم تحقق فيها المحاكم رغم كشف للدفاع عنها.

جرت إدانة بعض المتهمين باعتراقات انتزعت تحت التعذيب في محاكمات تتصل بقضايا الإرهاب

وفي اليمن، وعلى صلة بمكافحة الإرهاب أيدت محكمة الاستئناف في صنعاء في ٥ فبراير/ شباط ٢٠٠٥ حكماً ابتدائياً بالإعدام على اليماني "عزام صالح المجلي" المتهم بترجم المجموعة التي نفذت تفجير ناقلة للنفط الفرنسية ليمبورغ عام ٢٠٠٢. وشددت المحكمة لحكام السجن التي أصدرتها المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بقضايا أمن الدولة عام ٢٠٠٤ بحق بقية أفراد المجموعة التي تضم ١٥ شخصاً.

واستبدلت عقوبة الإعدام بحق المتهم "عوز الربيعي" إلى السجن عشر سنوات، وشددت عقوبة اثنين من المتهمين من ١٠ إلى ١٥ عاماً، بينما أقرت بقية الأحكام التي ترلحت بين السجن ثلاثة إلى عشرة أعوام. كان "الربيعي" اعترف أمام المحكمة في ديسمبر/ كانون أول بصله المتهمين بتنظيم القاعدة، وقال إنهم تمهّدوا لسزيمه "أسامة بن لادن" بقتل الأميركيين في اليمن، وأدلت المحكمة المتهمين بالتورط فيما وصفه بشبكة إرهابية أخرى، منها التخطيط لاغتيال السفير الأمريكي بصنعاء وتنفيذ هجمات على عدد من السفارات الغربية.

وثبتت محكمة الاستئناف اليمنية في ٢٧ فبراير/ شباط ٢٠٠٥ الحكم بالإعدام الصادر في

٢٩ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٤ بحق المتهم "عبد الرحيم الناصري" الذي يحاكم غيابياً نظراً لأنه معتقل في الولايات المتحدة بعدما سُلمته من الإمارات.

وكانت المحكمة قد خفضت الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية على "جمال البدوي" إلى ١٥ سنة، كما لم تؤيد المحكمة حكم الإعدام الذي طالب به المدعي العام بحق متهمين اثنين آخرين هما "مأمون أحمد سعيد" (٣٠ عاماً) و"فهد القصع" (٣٠ عاماً) وكضمت بمعاقبتهم بالسجن لثماني وعشر سنوات على التوالي.

وكانت وجهت للمتهم الأول تهمة تزوير وثائق رسمية زور بها الانتخابات، والثاني تهمة المشاركة في مجموعة مسلحة وللتقاط صور للهجوم على العمارة الأمريكية "كول" في أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٠، والذي أدى إلى مقتل ١٧ جندياً أمريكياً، وتبناه زعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن".

وكضمت محكمة بالسجن عامين على سنة يملئين بتهمة تزوير وثائق سفر في محاولة للانضمام للمقاومة في العراق، في حين قضت ببراءة خمسة آخرين في نفس القضية، وبراء المتهمين جميعاً من تهمة أخرى هي تشكيل جماعة مسلحة لتنفيذ هجمات في اليمن. وأُقر المتهمون معظم التهم الموجهة إليهم، غير أن بعضهم أقر تزوير جوازات سفر يمنية وسعودية وعراقية، ومن بين المدّنيين ٣ تسلمهم اليمن من السعودية ٢ تسلمهم من سوريا.

وتنتقد المنظمات الحقوقية عدم تجاوب المحاكم مع طلبات الدفاع والتحقيق فيما يرد على لسان المتهمين من وقوع تعذيب خلال التحقيقات الأمنية التي قال المتهمون في إحدى القضايا إن التحقيق قد جرى معهم بواسطة ضابط أمن أمريكيين داخل مراكز احتجازهم في اليمن.

ومن انتهاكات هذا الحق بصفة عامة

فى تونس، يتعرض المحامى "محمد عيو" للمحاكمة من جراء مقال نشره عبر الإنترنت فى ٢٦ أغسطس/آب ٢٠٠٤ بعد تزعمه حركة احتجاجية ضد زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى الزعمرة.

وتعرض المحامين المدافعين عنه فى ٢ مارس/آذار ٢٠٠٥ إلى الاعتداء عليهم فى قصر العدالة من طرف البوليس، مما دعا الهيئة الوطنية للمحامين إلى إضراب عام تم تنفيذه من طرف الأغلبية المسلحة من المحامين فى كامل أنحاء البلاد فى ٩ مارس/آذار ٢٠٠٥.

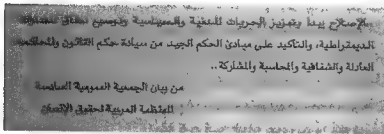
ولكن "عيو" بتهمة الاعتداء على محامية فى ٢٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٥، وهى وقعة حدثت قبل ٣ سنوات، وسبق حفظ التحقيق فيها.

وفى الجزائر، فى فبراير/شباط ٢٠٠٤ تم عزل القاضي "محمد رأس العين" بعد جلسة تأديبية من رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وتشير التقارير أن القاضي لم تتح له خلال الجلسة التأديبية الحقوق اللازمة للدفاع عن نفسه.

وتشير تقارير مجموعات حقوق الإنسان المحلية والدولية أن سبب تقديم القاضي "رأس العين" لجلسة تأديبية يرجع إلى قيامه بتوجيه لفتة لحكم صدر فى أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٣ بمنع جبهة التحرير الوطنى من عقد مؤتمرها العام قبل إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية فى البلاد.

وحتى نهاية العام ٢٠٠٤ لم تبت محكمة الاستئناف فى الشكوى المقدمة فى العام ٢٠٠٣ من المعارضة والتي تطعن فى تدخل الحزب الحاكم فى الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠٠٣.

واستمرت ملاحقة دعاة الإصلاح والمدافعين عن حقوق الإنسان خلال العام، ففى السعودية، استمرت خلال العام محاكمة ٣ من بين ١٥ من الداعين للإصلاح السياسى والديمقراطى اعتقلوا فى مارس/آذار ٢٠٠٤، وهم "مترى الفالح"، و"عبد الله الحامد"، و"على الدمينى" الذين تعرضوا لملاحقة قضائية ومحاكمة غير عادلة انتهت بمعاقبتهم فى مايو/أيار ٢٠٠٥ بالمجن بين ٦ و ٩ سنوات بسبب إدلائهم برأيهم فى شأن الإصلاح.



ومن بين ما تعرضوا له من انتهاكات، إحالتهم إلى المحكمة الأدنى التي تشتم بامتلاكها لنطاق تقدير قضائي أكثر اتساعاً، وذلك بعد ما لجبرتهم السلطات بالقوة على حضور الجلسات، والتي رفضوا خلالها التحدث إلى هيئة المحكمة. وترافق مع ذلك اعتقال أقارب لهم، ومنهم "أحمد القفاري"، "محمد الحزور"، "على العيزان"، "صالح الصويان"، "عيسى الحامد"، "عبد الرحمن الحامد"، "عبد الرحمن النكير". فضلاً عن توقيف اثنين من الصحفيين هما "عبد الله العبدلى" من صحيفة المدينة، و"شاهد خان" من صحيفة سعودى جازيت.

كذلك اعتقلت السلطات محاميه "عبد الرحمن اللحام" فى مطلع نوفمبر/تشرين ثلث، ولم تفرج عنه رغم انتهاء المحاكمة، وأشارت تقارير إلى أن "الحامد" تعرض لضغوط من السلطات لحمل للكشف عن سير المحاكمة.

وتعد هذه الأحداث حلقة فى مسلسل الإجراءات التعسفية المتصاعدة التي اتخذتها

وقد أكد الدفاع أن الإدانة تمت على أساس اعترافات انتزعت عن طريق التعذيب، كما أن المحكمة ذات طبيعة استثنائية.

وكان قد تم اعتقال المتهمين في مارس/آذار ٢٠٠٤ خلال أعمال شغب جرت إثر مصادمات بين الأكراد والشرطة في مدينة القامشلي في شمال سوريا على خلفية مشاحنات وقعت خلال مباراة كرة قدم.

في ٢٧ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٤ أصدرت محكمة أمن الدولة العليا حكماً بالسجن أربع سنوات في حق الكردي العمالي كروا محمد حنا" (قضى سنة بالسجن) بتهم الانتساب إلى جمعية محظورة وللتحريض على الانفصال والإساءة إلى دولة صديقة وهي أول مرة يحاكم عضو سابق في حزب العمال الكردستاني، ويعتقد أن الهدف من المحاكمة هو تعزيز العلاقات مع تركيا.

وفي ٢٨ مارس/آذار ٢٠٠٤ أصدرت محكمة أمن الدولة العليا بدمشق حكماً في قضية الطالبيين "محمد عرب" و"مهدي الدين" بالحكم عليهما لمدة ثلاث سنوات وتجريمهما مدنياً وذلك بتهمة مناهضة أهداف الثورة بعد قيامهما بتجمع بهدف تقديم مذكرة لإلغاء القانون ٤٩ والقاضي بعدم التزام الدولة بتوظيف المهنمين. ومازالت السلطات تتجاهل مبدأ سيادة القانون وتحتجز المساجين بعد انتهاء عقوبتهم، ففي تاريخ ٢٨ مارس/آذار ٢٠٠٤ صدر حكم قضائي بالسجن لمدة سنتين بحق ٣٣ منهم، وكان معظمهم قد تم التقيض عليه في شهر يونيو/حزيران ٢٠٠٢، وكان من المفترض أن يطلق سراحهم لانتهاء مدة العقوبة.

وفي الكويت، ينص الدستور على استقلال القضاء والمحاكمة العادلة، كما ينص على أن "القضاء يجب ألا يتعرضوا إلى أي ضغط، ومع

السلطات في هذه القضية، حيث تستغل الدعاة لثلاثة منذ مارس/آذار ٢٠٠٤ لممارستهم حقهم في حرية التعبير والرأي، ومشاركتهم أكثر من ١٠٠ ناشطاً إسلامياً في التوقيع على عريضة رفعو فيها مطالبهم الإصلاحية للسلطات، وأبرزها المطالبة بإجراء إصلاحات دستورية في البلاد.

وفي سوريا، وبعد اعتقال "كثمن نعيمة" في أبريل/نيسان ٢٠٠٤ والإفراج عنه في أغسطس/آب، تتواصل محاكمته أمام محكمة أمن الدولة العليا متهما بموجب قانون الطوارئ بتهم تشمل معارضة أهداف الثورة.

وقال مراقبون للمحاكمة إنهم لاحظوا انتشار الخوف لدى المتهم وبين المحامين الذين يشاركون في الدفاع عنه، وذكروا أنهم تلمسوا شعوراً عاماً بالإحباط وأن الرؤية المشتركة لهم تعيد بتوقع حكم الإدانة بغض النظر عن وقائع القضية.

وذلك لسر تعرض هذا الحق لانتهاكات واسعة في ظل استمرار العمل بقانون الطوارئ منذ ١٩٦٣، ويتم اتهام أصحاب الرأي بمناهضة أهداف الثورة وإضعاف نفسية الأمة، وصدر في ٢٧ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٤ الحكم في قضية "عبد الكريم ضمون" من محكمة الجنايات بمدينة حماة، وقد قررت المحكمة اعتبار التهم الموجهة له جنحة، وليست جنائية وعاقبته بالسجن لمدة شهرين، وذلك على صلة بتقرير قد كتبه وفقاً لوظيفته (مفتش صحي) عن الأوضاع الصحية لدخل سجن حماة.

وفي ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٥ حكمت محكمة أمن الدولة العليا بالسجن على ١٥ كُردياً بتهمة العمل على إقامة دولة انفصالية وللتحريض على الحرب الأهلية، وقد حكم على أربعة أشخاص بالسجن ٣ سنوات وعلى الباقي بالسجن سنتين،

**تزايدت ظاهرة
محاكمة الإصلاحيين
والمدافعين عن
حقوق الإنسان
على صلة بنشاطهم
السلمي ويجرد
دعوتهم للإصلاح
واقامة الديمقراطية**

الرغم من انتهاء مدة عقوبتهما، وقد صدرت أحكام قضائية تؤكد على أحقية "طرق الزمر" في الإقراج عنه، وتحتج وزارة للدخلة بمجموع الأحكام الصادرة ضدهما، والتي تتجاوز العقوبة المنتهية.

وفي موريتانيا، بدأت في شهر نوفمبر/تشرين ثلث ٢٠٠٤ محاكمة ١٩٥ عسكرياً ومندوباً وأطباء من المعارضة متهمين بالضلوع في المحاولات الانقلابية، وذلك أمام محكمة مختلطة تضم قضاة مدنيين ومطابقين عسكريين تجري في داخل ثكنة عسكرية تبعد خمسين كيلو متراً شرق العاصمة.

وقد اتهم أعضاء هيئة الدفاع للسلطات بالتدخل في سير المحاكمة، وخرق مبدأ الفصل بين السلطات، وانتهاك واجب الحفظ والابتعاد عن الانحياز الذي يفرضه القانون، وبعد يومين من المدونات وفي ٤ فبراير/شباط ٢٠٠٥ أصدرت المحكمة حكمها، وقضت فيه ببراءة لأطباء المعارضة ٩٢ شخصاً بينهم عدد كبير من الضباط والجنود، بينما حكمت على أربعة بالمسجن مدى الحياة والأشغال الشاقة بينهم "صالح ولد حننا"، كما حكمت على ٨٢ متهما بالسجن لمدة تراوحت بين السنة و١٥ سنة.

معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين

يلاحظ التقرير بشكل عام مخالفة أماكن الاحتجاز والسجون والمعتقلات للمعايير الدولية ذات الصلة، بل وحتى مخالفتها للقوانين الوطنية، فضلاً عن قواقع الميرير لمراكز الاحتجاز في البلدان للخاضعة للاحتلال الأجنبي والنزاعات الداخلية المسلحة، كما يوجد في بعض البلاد العربية سجون سرية أو أماكن احتجاز منشأة

إن أماكن الاحتجاز
والسجون والمعتقلات
في البلدان العربية
مخالفة للمعايير
الدولية وحتى
لبعض القوانين
الوطنية

بالمخالفة للقانون ودون رقابة.

أما عن أوضاع السجون نفسها، فهي مخالفة للقواعد الدولية التي تشترط لإعمال قواعد فرز المساجين وتصنيفهم بحسب الجريمة المعاقب عليها، ومن هذه القواعد التفرقة بين المحبوسين احتياطياً على ذمة القضايا وبين الذين تمت إدانتهم، كذلك التفرقة بين أصحاب قضايا الرأى والمحبوسين الجنائيين، وتفكر السجون أخيراً للهدف الأم وهو تأهيل المساجين للحياة المدنية. ومن الملاحظ باضطراد أن المسجون العربية كانت أحد أسباب انتهاك الحق في الحياة، فضلاً عن التوسع في تطبيق الحبس الانفرادي. كما لا يتم الالتزام أحياناً بالفصل بين الأطفال الأحداث والبالغين في المعاملة العقابية.

وعلافاً ما تزور الحكومات العربية الإشكاليات المذكورة لضيف الموارد المالية لتوسيع السجون وتطويرها والعمل على تحسين الأوضاع الإنسانية بها والاهتمام بصحة المساجين وتوفير الرعاية الطبية لهم، ولكن لا يمكن تزيير نقى التعذيب وأشكال التكتيل الجسدي والنفسى للمساجين خصوصاً سجناء الرأى والمعارضين والنشطاء السياسيين.

وتعمل السجون العربية مصدر تهديد للعوى بالأمراض الوبائية والخطيرة كأمراض الجهاز التنفسي والأمراض الجلدية نتيجة سوء التهوية والاكتظاظ بأضعاف الطاقة الاستيعابية لها.

كذلك يمثل الاعتقال الإداري لسنوات طويلة بشكل متواصل دون الإحالة للمحاكمة أو توجيه اتهامات، ظاهرة خطيرة تؤدي لتكسب السجون، وكذلك الشكوى من استمرار احتجاز المحكوم عليهم بعد انقضاء فترة العقوبة بدون سبب قانوني.

وقد اتخذت بعض الحكومات العربية بعض الإجراءات لتحسين الأوضاع، إلا أنها ما تزال دون المستوى المأمول، ولا يرجع الخلل

محاكمات علنية للمتهمين.

وكانت وثيقة لاتحاد الحقوق المدنية الأمريكي أن قيادة السجن "غافيس كارابينسكي" اعترفت أثناء التحقيق معها بوجود عدد من الأطفال المعتقلين، كما جاء باعترافتها أن الجنرال "والتر وودكوفسكي" ذلك قائد القوات الأمريكية في العراق طلبها ألا تطلق سراح مزيد من السجناء العراقيين حتى ولو كانوا غير متورطين في مقولة الاحتلال.

اعرب كل من المقرر الخاص بالتمييز والفريق العامل المعنى بالاحتجاز التعسفي عن القلق إزاء ممارسة بعض الدول احتجاز الأشخاص المشتبه في أنهم إرهابيين ومن الملاحقين الانتقائيين حيث تمنعهم من الاتصال بأقارب أسرهم، أو بالإعلاميين أو من الحصول على المساعدة الخارجية لفترات من الزمن. وذكر المقرر الخاص بالتمييز أن الحبس الانفرادي قد يفسر التمييز ويمكن أن يقتل في حد ذاته دليلاً من أدلة الماملة القاسية أو اللا إنسانية المهينة.

وفي آخر تقرير قدمه الفريق العامل المعنى بالاحتجاز التعسفي، أعرب عليه عن القلق إزاء "الطابع التعسفي الذي يسم به الاحتجاز في بلدان كثيرة في إطار ما يجري من تحقيقات بشأن أعمال إرهابية. كذلك أثارت الفقرة الخاصة للمطالبة بحقوق الإنسان للمهاجرين مسألة الاحتجاز، إذ سلطت الضوء على تزايد اللجوء إلى احتجاز شهر المواطنين نتيجة لاشتداد التوتر في المناخ الأمني الدولي..

تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان
إلى الجمعية العامة، الدورة ٥٩

للممارسة فقط، وإنما يرجع أحياناً إلى قصور في التشريعات العربية التي لا تتفق مع المعايير والمعايير الدولية.

وخلال عام ٢٠٠٤ تزايد اضطلاع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدور إيجابي في زيارة بعض السجناء العربية بالاتفاق مع السلطات المعنية.

كما قامت بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بعض البلدان العربية، وخاصة في المغرب ولبنان والأردن ومصر والسعودية وقطر بزيارة بعض السجناء وأعلنت للرأي العام تقاريرها عن تلك الزيارات.

ورغم أن السلطات في بعض البلدان العربية قد سمحت خلال العام لمنظمات غير حكومية دولية ووطنية بزيارة بعض السجناء، لكنها لم تستجب لطلبات زيارة السجناء التي تثار حولها الشكوى نتيجة تدهور أوضاعها وانعدام الرقابة القضائية.

أوضاع السجناء والمحتجزين في مناطق الاحتلال والنزاعات المسلحة

في العراق، ظلت أوضاع السجناء العراقيين هي الأصعب بين البلدان العربية، وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان حبر بعثتها لتعصى الحقائق من أوائل المنظمات التي كشفت عن حجم الانتهاكات الواقعة من جانب قوات الاحتلال الأجنبي لمركبي المعتقلين العراقيين وغير العراقيين.

واستمرت هذه الانتهاكات رغم رد الفعل الدولي على ما نشر عن فضيحة سجن "أبو غريب"، ولقد خلصت نتائج للتحقيقات التي قامت بها لجان تحقيق أمريكية متعددة إلى أنه لا يوجد حصر دقيق لعدد المعتقلين وتصفوناتهم، فضلاً عن عدم توجيه تهم محددة لهم أو إجراء

وكذلك أقر جنرالان بارزان في الجيش الأمريكي بأن مسؤولي السجناء العسكريين في العراق لم يدرجوا أسماء عشرات من المعتقلين في سجن "أبو غريب" ومركز اعتقال أخرى في المجلات الرسمية، وذلك بناء على طلب الاستخبارات الأمريكية لإخفاءهم عن مفتشي اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وقد سمحت الإشارة إلى رفض سلطات الاحتلال السماح لبعثة المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى العراق بتفقد السجناء ومراكز الاحتجاز الخاضعة للسيطرة العسكرية الأمريكية.

وفي فلسطين، واصلت قوات الاحتلال

معلمة فلسطينيين والاعتداء عليهما بالضرب، ولجبروا واحد منهما على القفز من دور مرتفع بالمبنى، ثم قاموا بلطاء السجائر في جسد الثاني ولجبروه على شرب البول، ثم قاموا بقلعه من دور مرتفع بالمبنى. إلا أن السلطات الإسرائيلية لم تستكمل الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم.

ويشكل عام فإن المعاملة الحاطة بالكرامة واكتظاظ السجون الإسرائيلية وتوقيع الحبس الانفرادي على عدد من السجناء، قد دفع المعتقلين والسجناء للإضراب يوم ١٨ أغسطس/ آب، وفي نهاية أبريل/نيسان ٢٠٠٥ بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني.

وتم رصد أربعة مراكز للاحتجاز مخصصة للتحقيق مع الفلسطينيين من قبل السلطات الإسرائيلية وهي "تيكا" و"كاتون" و"مبا" و"تيكفاح"، وتعد الأكثر سوءاً على الإطلاق، فضلاً عن السجن المعروف باسم معتقل "نصار ٣" ميسر السمعة في صحراء نقيب والمعتقل (٣٩).

وفي السودان، تقيد عدة تقارير بقيام أجهزة الأمن السودانية بتعذيب المحتجزين في دارفور، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يمتد لتعذيب المشتبه في تليدهم للمتمردين في دارفور، وينطبق الأمر أيضاً على النازحين والمقبوض عليهم من جراء فض التظاهرات.

ويستوى الأمر بين المتمردين وقوى الأمن السودانية والمليشيات الموالية لها في انتهاكاتها المتعلقة بتعذيب المحتجزين من الطرفين.

وفي هذا الصدد أُنشأت لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي في ٢٧ أكتوبر/ تشرين أول أوقف رجال جيش تحرير السودان ٣ ثوريين واعتقلوا ١٨ ركباً وتم نقلهم إلى قاعدة تابعة لجيش تحرير السودان حيث تم الاعتداء عليهم بالضرب.

الإسرائيلي اعتقال آلاف الفلسطينيين بصورة تعسفية تخضعهم خلالها للتعذيب والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة، وحتى نهاية ٢٠٠٤ بحسب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، كان أكثر من ٦٠٠٠ فلسطيني مازالوا في السجون والمعتقلات الإسرائيلية بينهم ٤٠٠ طفل.

كما تقيد تقارير المنظمات الحقوقية إلى أن غالبية المعتقلين يتولجون في سجون ومعتقلات خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ في مخالفة واضحة وصريحة لاتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ إذ تنص المادة ٧٦ من الاتفاقية على احتجاز المعتقلين في مراكز اعتقال داخل البلد المحتل.

وتتسم ظروف الاعتقال بالإسرائيلية، ويشكو المعتقلون بشكل مستمر من الاكتظاظ والظروف الصحية الصعبة مثل سوء الرعاية الطبية ورفض تقديم العلاج للمرضى والمصابين، والتعرض للضرب بشكل مستمر.

وقد توفي أكثر من المعتقلين الفلسطينيين بسبب تعمد التأخير في تقديم العلاج من قبل قوات الاحتلال وهما "عزرا حسان بلبل" ٣٠ عاماً، وتوفي في معتقل مجو العسكري بتاريخ ١٦ سبتمبر/ أيلول، وكذلك "محمد حسن أبو هدوان" ٦٥ عاماً، وتوفي في مستشفى إساف هروفيه الإسرائيلي.

وتشمل وسائل التعذيب المتعددة ربط الأيدي والأرجل وشدهما بصورة تسبب آلام في أطراف الجسم وهي طريقة قد تؤدي للشلل والقبول اللاإرادي، فضلاً عن الحرمان من النوم لساعات طويلة، والإجبار على البقاء وقوفاً لساعات طويلة، وعزل المعتقلين في غرف باردة جداً وتشغيل أجهزة للتكييف الباردة شتاء.

ومن الحالات التي لمكن توثيقها توجيه وزارة العدل الإسرائيلية في ٢٦ سبتمبر/أيلول اتهاماً ضد خمسة من حرس الحدود لتسليمهم بإساءة

استمرت إسرائيل في اعتقال الفلسطينيين داخل إسرائيل رغم أن اتفاقية جنيف الرابعة تحظر احتجاز الأشخاص خارج إقليمتهم الخاضع للاحتلال

وبصفة عامة تعاني السجون في السودان من الكثافة الحديدية التي تزيد عن طاقة الاستيعاب، كما تقتصر إلى السمرق الصحية وموء للتغذية، كما يعاني المعارضون السياسيون من حظر الزيارات عنهم.

وتشتتر بالسودان مجموعة من السجون غير الرسمية، قد قامت الحكومة بإلحاق ميليشا الجنود بقوات الدفاع الشعبي، وهذه الميليشيات أنشأت وأدارت سجوناً خاصة بها تعتقد إلى الحد الأدنى للمعايير الدولية الخاصة بأوضاع السجون. كما أن المنسردين لدارفوريين فهم أيضاً يديرون عدداً من أماكن الاحتجاز الخاصة بهم، ويعاني المساجين والأسرى فيها من أوضاع سيئة، وإن كانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تمكنت من زيارة بعض أماكن الاحتجاز المشار إليها.

كذلك فإن الأحداث يتم حبسهم مع باقي السجناء، الأمر الذي يسبب مشاكل عديدة ويعرضهم للعنف والاعتداء الجنسي.

وفي الصومال، سيطرت جميع مؤسسات الدولة النظامية منذ بدء الحرب الأهلية، وتعاني الأراضي الصومالية من نقصى حالات التعذيب وانعدام الرعاية الطبية، وقد احتجزت شرطة "جمهورية صومالي لاند" شابة عمرها ١٦ عاماً هي "رمز لأمعد دولي" بتهمة للتجسس وتم الاعتداء عليها وتمثل حالة هذه الفتاة للمراقبة نموذجاً للانتهاكات الجسيمة للمحتجزين.

وقد أشار الخبير المستقل المعنى بحالة حقوق الإنسان في الصومال إلى أن السجون الصومالية تقتصر إلى الرعاية الصحية والتغذية السالمية، فعلى سبيل المثال فإن السجن الرئيسي الذي شيد في الأربيعينات لإيواء ١٥٠ سجيناً يوجد فيه أكثر من ٨٠٠ سجين. ومن الشائع وفق تقارير عديدة قيام الحراس بالاعتداء على السجناء.

وفي ١٦ نوفمبر/تشرين ثان ذكرت مصادر صحفية قيام ميليشيات الحكومة الوطنية الانتقالية باعتداءات جنسية وتعذيب للمحتجزين من عائلات تصل إلى ٢٠ عائلة في منطقة شامبلا السفلى*.

وخارج نطاق البلدان الخاضعة للاحتلال والنزاعات المسلحة، تشهد السلطة العربية سمات مشتركة في أوضاع السجون ومعاملة المحتجزين رغم بعض التقلوت.

ففي الأردن، كشف تقرير أعده "المركز الوطني لحقوق الإنسان" في النصف الأخير من العام ٢٠٠٤ عن انتهاكات للمعايير الدولية الخاصة بمعاملة السجناء ومنها بشكل خاص الانتهاكات التي وقعت في سجن لجويذة جنوب العاصمة عمان.

وقد التقى وفد المركز بـ ٤٠٠ سجين أجمعوا على تعرض السجناء للتعذيب الأمر الذي أدى لوفاة أحدهم فضلاً عن إصابة ٨ أشخاص نتيجة للضرب بواسطة الجنزير والكمالات الكهربائية، ورش أجسادهم للمجروحة بالماء الملح.

وقد نشرت وكالة الأنباء الرسمية "بثراً" ما جاء بهذا التقرير وتمثل رد الحكومة الأردنية في قيام وزيرى الداخلية والنحل بزيارة إلى السجن، وإشاداً بالمستوى الجيد للخدمات الصحية ووجود الأطباء المختصين ومستوى الطعام الذي يرقى إلى المستوى المقدم لضباط وكوادر الأمن العام العاملة في السجن.

وأعلنت الناطقة الرسمية للحكومة عن خطة للإصلاح القضائي، تتضمن تحسين أوضاع السجون على خلفية مقتل المسجين، وبادرت السلطات الأمنية في ٢٢ سبتمبر/اليلول بالإفراج عن قرابة ٢٠٠ شخص من المعتقلين، وتعتبر أن

وفي ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ أصدرت الرابطة التونسية لحقوق الإنسان تقريراً حول أوضاع المسجون حمل عنوان "صمت الجدران"، جاء فيه وجود عشرات السجناء السياسيين محتجزين في الحبس الانفرادي منذ عدة سنوات، واعتبرت الرابطة أن سياسة الحبس الانفرادي على النحو الممارس في تونس تمثل انتهاكاً للمعايير الدولية، فضلاً عن انتهاكها للقانون التونسي ذاته، ولها أثر كبير على الصحة النفسية والعقلية للسجين. ولمكن للرابطة رصد حالة ٤٠ محتجزاً سياسياً ينتمون لحركة النهضة بقوا في الحبس الانفرادي لفترات تراوحت بين شهور وأعوام، وأن من الأنماط الشائعة نقل السجناء السياسيين إلى سجون بعيدة مما يصعب على عائلاتهم زيارتهم.

وفي ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٥ وقعت الحكومة التونسية واللجنة الدولية للصليب الأحمر اتفاقاً سميّ بمكتب الصليب الأحمر للقيام بزيارات للسجون وتقديم تقارير للحكومة عن نتائج هذه الزيارات، وبما يمثل تقدماً بسيطاً. ولأنهات معلومات للجمعية الدولية لمساندة المسجونين السياسيين أن تبديل المعير" المحكوم عليه بالسجن لمدة ١٥ سنة منذ أوائل التسعينيات تم الاعتداء عليه بالضرب من مدير سجن برج الرومي" في يونيو/حزيران ٢٠٠٤، وتم وضعه في السجن الانفرادي وسمح لأربعة من السجناء الجنائيين الاعتداء عليه جسدياً، وعندما اقتنع أمر هذه الواقعة طلب الرئيس زين العابدين بن علي" من اللجنة العليا لحقوق الإنسان -لجنة حكومية- التحقيق في الحادث، إلا أنه حتى إعداد التقرير لم يعلن نتيجة التحقيق، وقد ذكرت عدة تقارير أن "المعير" يتعرض لضغوط من المسؤولين بالسجن لمحبب شكايته.

وفي الجزائر، أصدرت الحكومة الجزائرية

هذه الإجراءات غير كافية في ظل ما ورد من تقارير تفيد بترتة ١١ شرطياً من المسؤولين عن مقتل السجين المذكور من جراء التعذيب. وعلى صعيد متصل ذكر ستة من المتهمين أمام محاكم أمن الدولة الأردنية خلال العام ٢٠٠٤ أنهم تعرضوا للتعذيب خلال احتجازهم وأن اعترافاتهم انتزعت تحت الضغط والتعذيب ومن هؤلاء "عمر الخلايلة" و"الحمد الرياتي" و"بلال الهيلري" و"مقدام النبلس".

وقد قررت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أوائل يوليو/تموز إيقاف زيارتها للمعتقلين في سجن المغارات بعد رفض المسؤولين السماح لها بمقابلة عدد من المعتقلين.

وفي البحرين، في ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٤ علّو عشرات من السجناء في سجن "جو" الإضراب عن الطعام مطالبين بإلغاء تأجيل إحالتهم للمحاكمة، وتفيد تقارير صحفية أن بعض هؤلاء محتجزون منذ ٩ أشهر في انتظار تحديد موعد لمحاكمتهم، وتذكر بعض السجناء أنهم منعوا من استخدام الماء الساخن والهاتف أو الخروج من غرف الاحتجاز جراء إعلانهم الإضراب.

وتذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنها قامت بمقابلة مسؤولين حكوميين ونشطاء في منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية لبحث أوضاع السجون خلال أغسطس/آب ٢٠٠٤.

وفي تونس، بعد الاكتظاظ من الطواهر المأهولة في السجون، مع محاولة الرعية البلدية، وتفيد بعض التقارير المستقاة من مصادر عدة بأنه يجري تكليس ١٤٠ مسجوناً داخل زنزلة واحدة مساحتها ٣٣٣ قمتاً، وقد وصف بعض الدبلوماسيين الأجانب الذين زاروا بعض السجون بأن أوضاعها مخيفة ومفرغة للغاية.

سمحت بعض
الحكومات العربية
للصليب الأحمر
الدولي بتفتحه
بعض السجون إلا
أنها استمرت في
رفض السماح
بزيارة السجون
التي توصف
بأنها شديدة
الحرارة

تعدّ ضلّاهرتي التكديس ونقص الرعاية الطبية من السمات المشتركة بين السجون العربية

للاعتصام في مركز للشرطة في أغسطس/آب
وقد تم اعتقال رجال الشرطة الثلاثة المتهمين.

وتسمح السلطات الكويتية لمراقبين دوليين
بزيارة المسجونين، إلا أن الأوضاع في مركز
ثوالبوخة للتحويل تظل هي الأصعب، حيث يظل
المحتجزون لأكثر من ٦ شهور ينتظروا
لتحويلهم، وقد أُنشئت لجنة برلمانية كويتية
بانتشار مرض المل بين المسجونين فضلاً عن
اكتشاف ٤ حالات لمصابين بمرض الإيدز.

وفي لبنان، ذكر تقرير للجمعية اللبنانية
لحقوق الإنسان في ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤،
تقنياً على واقعة وفاة "إسماعيل الخطيب" في
السجن، أنه قد ثبت بشهادة القضاء اللبناني أن
التعذيب يمارس في بعض السجون اللبنانية خلافاً
للقوانين والاتفاقيات المناهضة لتعذيب.

وتعاني السجون اللبنانية من مشكلة الاكتظاظ
الهائل من المسجونين في مساحات صغيرة بنيت
منذ عهد الأتراك والاحتلال الفرنسي. ويشكل
المحبوسون احتياطياً ثلث عدد المسجونين.
ومازالت المطالبات مستمرة بإحلاق السجون
بوزارة العدل.

وفي ليبيا، في تقرير صادر لمنظمة الرقيب
لحقوق الإنسان والتي تعمل من خارج ليبيا عن
أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا، جاء فيه تعاني
غرف الاحتجاز في السجون الليبية من الرطوبة
العالية، الأمر الذي يسبب الربو وضيق التنفس،
وأغلب غرف الاحتجاز مكتظة بعدد كبير من
السجناء، حيث يصل استيعاب الزنزنة لـ ٢٥
سجين، في الوقت الذي لا تزيد طاقة الاستيعاب
عن ٧ أشخاص.

وفي ٧ من أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٤ قلم
حوالي ٨٦ شخصاً محتجزون في سجن أبو سليم
بإضراب عن الطعام استمر حوالي سبعة أيام،

ويعتقد أنهم من جماعة الإخوان المسلمين وقد
صدرت في ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٤ أحكام
بسجنهم بحكم نهائي.

وفي مصر، لا يزال التعذيب هو الظاهرة
الأبرز في مراكز الاحتجاز والسجون، وتؤكد
الأحكام القضائية بإدانة المسؤولين وكذا الأحكام
الصادرة بالتعويض لصالح ضحايا التعذيب
(انظر الحق في الحياة) وتتمثل السجون من
ظاهرة الاكتظاظ الشديد بالرغم من الإجراءات
التي تتخذها وزارة الداخلية لتحسين أوضاع
السجون، وتكريب الضباط المسؤولين عن إنفاذ
القوانين على الصاية القانونية للمحتجزين
ومبادئ حقوق الإنسان، كذلك قيام المجلس
القومي لحقوق الإنسان بزيارتين إلى سجن طرة
وسجن القنطرة لمتفقد أوضاع السجناء
والمحتجزين.

وقد أثير خلال عام ٢٠٠٤ موضوع سيرات
للترحيلات الأمنية والتي تتفقد للتوعية السليمة،
ويتم تحميلها بضغط ملقها من المسجونين أثناء
نقلهم بين دور المحاكم والسجون لنظر تجديدهم
حيثهم أو محاكمتهم (انظر الحق في الحياة).

وقد شهد سجن الغرينيات بالإسكندرية في
مطلع مايو/أيار ٢٠٠٤ إضراباً عن الطعام من
المعتقلين المصريين والفلسطينيين الموقعين
بتهمة دعم الانتفاضة وتهديب الأسلحة للأراضي
لمحتلة احتجاجاً على سوء المعاملة داخل
السجن، كذلك وعلى خلفية سوء المعاملة شهد
سجن إيمان أبو زعل بمحافظة القليوبية إضراباً
مفتوحاً عن الطعام في ديسمبر/كانون أول
احتجاجاً على الأوضاع السيئة ومنع الزيارة
واتاحة فرصة استكمال التعليم للسجناء.

وقد استمرت وزارة الداخلية في إغلاق بعض
السجون في وجه الزائرة، واضطرت إلى فتح
بعضها لاستجابة لأحكام قضائية حصلت عليها

تواصل احتجاج
بعض الأشخاص
في مراكز احتجاز
غير قانونية
لا تخضع للإشراف
القضائي في أغلب
البلدان العربية

المعتقلون فيما يسمى ملف "السفينة الجهادية" يوم ٣١ أيلول/كانون ثان ٢٠٠٥ بالإضراب عن الطعام، وذلك احتجاجاً على الانتهاكات التي يتعرضون لها داخل السجون. في نهاية شهر ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٤ أعلن عن مشروع قانون يجرم التعذيب طبقاً للمعاهدة الدولية لمناهضة التعذيب. وفي حال إقرار هذا القانون وتطبيق قواعده الإلصاق القضائي فإن هذا التشريع سيسهم في مكافحة التعذيب.

وكان المجلس الاستشاري المغربي لحقوق الإنسان قد أصدر تقريراً في أبريل/نيسان ٢٠٠٤ عن قيامه بـ ٣٢ زيارة للسجلات من السجون ومراكز الاحتجاز ودور احتجاز الأحداث، ورصد التقرير استمرار مظاهر التعذيب وسوء المعاملة رغم جهود إيجابية لمكافحتها، كما رصد استمرار التكدس في السجون وضعف الرعاية الصحية ونقص التنفيذ وضعف عام في الخدمات.

وكان من أبرز اكتشافات التقرير هو استمرار العمل بمراكز الاحتجاز الموجودة في الطوايق السفلية لمقر المحاكم الابتدائية، والتي سبق إغناء العمل بها قانوناً، وقال التقرير إنه عثر على محتجزين لمدد طويلة في هذه المراكز التي لا تخضع لرقابة قانونية رغم وجودها داخل مقر القضاء.

وفي موريتانيا، وبسبب الأحداث الانفلاقية العسكرية الأخيرة، فإن كل الموقوفين والمتهيمين يشكون من التعذيب شديد الوطأ حصباً أفاد المحامون المكلفون بالدفاع عنهم، وفي شهر نوفمبر/تشرين ثان ظهرت صور فيوتوغرافية لـ ١٢ معتزب معتقلين موريتانيين التقطت أثناء وجودهم في السجون بتهمة للتواطؤ مع الانفلايين. وقد نفت السلطات صحة هذه الصور ووصفتها بالملققة.

جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، ثم عادت وأغلقتها بقرارات جديدة بعد فترة وجيزة، بما يعني أنها ان تفتح قبل صدور أحكام قضائية جديدة قد تستغرق سنوات.

وقد رصدت المنظمة حالات اعتراف باركناب جرائم افترعت تحت التعذيب، ثم ظهور دلائل جديدة تنفي هذه الاعترافات المتخذة أساساً للإدانة، فقد ظهرت براءة أربعة مدافين في قضية قتل عام ٢٠٠٠ كانوا قد اعترفوا بارتكابهم الجريمة تحت وطأة التعذيب. وبعد مضي ثلاث سنوات من فترة العقوبة المقررة بهاء، اعترف الجنائي الحقيقي بالولقة مصادفة لثناء وجوده في السجن. وقد أمر النائب العام بإرسال صورة من أوراق القضية إلى محكمة النقض التي تنظر طعن المتهمين، كما أحال خمسة من ضباط الشرطة الذين تورطوا في تعذيب المتهمين في هذه القضية إلى المحاكمة.

وقد تقدمت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بمذكرة للنائب العام تطالبه من خلالها بإعلان نتائج التحقيقات في خمسة وعشرين بلاغا لوقائع التعذيب.

وفي المغرب، يرصد تقرير للمرصد المغربي للسجون لكتظاظ السجون بدرجة كبيرة، حيث تبلغ المساحة المخصصة للسجين نحو متر مربع ونصف المتر، وأشار المرصد إلى أن المعو الملكي الذي يصدر خلال الأعياد والمناسبات الوطنية والدينية هو وحده الذي يخفف بعض الشيء من حدة الاكتظاظ الخطير. وأورد التقرير نقشي ظاهرة العنف والرشوة والإهانة والتعذيب. وذكر المحامون المكلفون بالدفاع عن المتهمين وفقاً لقانون محاربة الإرهاب لعام ٢٠٠٣ أن المتهمين تعرضوا للتعذيب، وقد رفض القضاء طلبهم بالعرض على الطب الشرعي. وقد قام

**لا تزال بعض
البلدان تعاني من
ظاهرة السجون
الأهلية التي
لا تخضع لإشراف
الدولة**

وفي ٢٠ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٤ قلم
المتهمون في المحاولات الانقلابية بإضراب عن
الطعام بسبب سوء معاملتهم وتعرضهم للتعذيب.
ويعاني السجناء بشكل عام من النزلات المعوية
والسعال. وخلال عام ٢٠٠٤ قُتل بعض
الدبلوماسيين الأجانب بزيارة للسجون، ورغم أنه
ممنوح اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة
السجون، إلا أنها لم تقم بذلك خلال عام ٢٠٠٤
من دون إيضاح الأسباب.

وفي اليمن، تعاني للسجون من ضعف
الإمكانات، الأمر الذي يجعل الكثافة الحدية في
السجون عالية جداً والخدمات الصحية والمرافق
والقنينة شديدة التكني.
ويطلب المسؤولون عن السجون رشوة من
المسجونين لتصين لوضاعهم، وفي بعض

الأحيان يطلبون الرشوة مقابل الإفراج عن
المسجونين الذين أنهوا فترة السجن، أما السجناء
السياسيون والأمنيون فيتم التحفظ عليهم في
مراكز تابعة لجهاز الأمن السياسي.

وتوجد سجون غير شرعية تابعة للقبائل في
العديد من المناطق، وعادة ما يقوم زعماء القبائل
بسجن أعضاء من القبيلة نفسها لأسباب أو
اعتبارات أمنية.

ولقد انت التفتاير الدولية أنه يتم سجن الأفراد
المرضى عقلياً مع السجناء الطبيعيين الأمر الذي
يحول دون تلقيهم العلاج المناسب، وفي
أغسطس/آب ٢٠٠٤ اعترفت الحكومة بهذه
المشكلة للجنة الدولية للصليب الأحمر، ووعدت
بمعالجة الأمر، وهو ما لم يتم اتخاذ إجراء بشأنه
حتى إعداد التقرير.



القسم الثالث

الحريات العامة

- ❖ حرية الرأي والتعبير
- ❖ حرية التنظيم وتكوين الجمعيات
- ❖ حرية التجمع السلمي
- ❖ الحق في المشاركة

القسم الثالث الحريات المدنية



ومن ذلك ما تعرضت له قناة الجزيرة من سحب ترخيص عملها في العراق بقرار من الحكومة المؤقتة تحت الاحتلال، وملاحقة بعض طاقم مكتبها في بغداد أمنياً وقضائياً بهدف لتضييق عليهم، وذلك في سياق الحملة التي شنتها الإدارة الأمريكية على لقناة، التي شهدت أيضاً استمرار تعرض مراسلها "تيسير علوي" للملاحقة القضائية بتهمة العلاقة مع ما يسمى بخلية القاعدة في ليبيا، فضلاً عن إغلاق بعض مكاتبها بشكل مؤقت أو ملاحقة مراسليها في بعض البلدان العربية.

كذلك تعرضت قناة المنار اللبنانية التابعة لحزب الله لمنع بثها في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإتسالي في دول الاتحاد الأوروبي بعد اتهامها بمساعدة المسامية نتيجة مناهضتها لجرائم الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين.

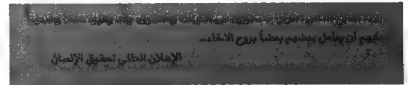
كذلك عطلت الإدارة الأمريكية صدور تقرير التنمية الإنسانية لثلاث لفترة ستة شهور بعد ضغوط مارسها على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (جهة إصدار التقرير) لتتولاه آثار احتلالها السلبية على التنمية الإنسانية في العالم العربي.

ففي الجزائر، استمرت خلال العام حالة الصحفيين إلى القضاء وإدانتهم في قضايا تتصل بأدلتهم لميئتهم، ومعايقتهم بعقوبات مالية للحريات والغررامات المالية الباهظة، ومن بينها لقيض على "حفيو غزل" مراسل صحيفة اليوم ورئيس المكتب الإقليمي للرابطة الجزائرية للنفاذ عن حقوق الإنسان في ٢٤ مايو/أيار ٢٠٠٤ وتم إيداعه السجن بعد محاكمة قصيرة

استمرت الحريات العامة موضع قيود متعددة على الساحة العربية، ومثل تجانب بين القوى السياسية والمدنية وبين الحكومات في غالبية البلدان العربية، في الوقت الذي استمرت الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب وانعكاساتها الداخلية في البلاد العربية تؤثر بشكل خاص على مجمل هذه الحريات.

حرية الرأي والتعبير

استمرت حرية الرأي والتعبير تعاني من ضغوط متعددة تفاوتت حدتها من بلد إلى آخر، وتضاعفت القيود التثريبية المفروضة على الصحافة، من خلال تشديد العقوبات على الصحفيين بما في ذلك السجن والغرامات المالية المتزايدة، واحتجاز السلطات للصحفيين دون إبداء الأسباب وإغلاق الصحف ووسائل الإعلام الأخرى، وإرهاب المثقفين من جانب قوى وتيارات عديدة، كما تم استدعاء عشرات من الصحفيين إلى القضاء نتيجة لشكاوى التشهير المقدمة ضدهم من المسؤولين في السلطة، كما تعرض رجال الإعلام لتهديدات عديدة وصفت في بعض البلدان العربية إلى حد التهديد بالإيذاء الجسدي ووقوع اغتالات.



وتعرضت حرية الرأي والتعبير على الساحة العربية لضغوط دولية استهدفت حرية وسائل الإعلام في تغطية الأحداث على الساحة العربية، كما نالت من حرية البحث العلمي.

انتهت بمعاقبته بالسجن لمدة ٦ أشهر وبغرامة قدرها ٥٠٠ ألف دينار، وقد تعرض "غول" للحديد من الدعاوى القضائية بتهمة القذف والتشهير التي أقامها العديد من الموظفين الحكوميين والشخصيات العامة، وبلغت أكثر من عشرين دعوى قذف وتشهير، وقد أُضرب "غول" عن الطعام في أغسطس/آب ٢٠٠٤ دلم لشهرين احتجاجاً على المضايقات القضائية.

وقد تتابع ضد "خفوي غول" لحكم الإدانة والعقوبات، ومنها حكم بالحبس لمدة ٣ شهور وغرامة قدرها ١٠٠ ألف دينار في ١١ يونيو/حزيران ٢٠٠٤، والحبس ثلاثة شهور أخرى وغرامة قدرها ٥٠ ألف دينار في ٨ أغسطس/آب في قضية أقامها ضده ١٤ مدعى بتهمة التشهير، وفي ٢٩ نوفمبر/تشرين ثان حكم عليه بشهرين وغرامة قدرها ٢٠٠٠ دينار لأنه أرسل خطاباً من لدن السجن لأبنته بالمخالفة لقوانين السجن.

وفي ١٥ يونيو/حزيران ٢٠٠٤ صدر حكم على "محمد بن شيكو" مدير صحيفة لوماتان السالطة بالفرنسية بالسجن لمدة سنتين مع التنفيذ وقد وجهت إليه اتهامات لحيازته مبلغاً مالياً دون الإقرار به في مطار هوارى يومين لدولي في يونيو/تموز ٢٠٠٣ وقد انتقدت وسائل الإعلام الحكم وأعربت عن خشيتها من لجوء السلطات إلى خنق الحريات الصحفية.

وفي ٢٥ يناير/كانون ثان ٢٠٠٥ صدر الحكم علي كل من "فريد عويلات" (مدير التحرير السابق لصحيفة ليبيرتي)، و"رضا بلحوجة" (صحفي سابق بنفس الصحيفة)، و"حكيم لم" (صحفي بصحيفة لوسور دلجيري) بالسجن ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ وغرامة مالية قدرها ٢٥٠,٠٠٠ دينار أي ما يعادل ٢٧٠٠ يورو وذلك بتهمة سب وقذف الرئيس، وتم تبرئة الصحفي "فواد بوغانم".

وفي ٢٦ يوليو/تموز منعت ثلاث صحف يومية من الصدور وذلك بعد أن قضت إدارات تلك الصحف في ضسوية دونهم مع المطبعة التي تملكها الدولة وتلك الصحف هي "لوماتان" و"لو نوفيل الجيريبي لكتواليتي" و"الجريدة" وهي صحف يومية مستقلة وبذلك تستخدم الدولة سلاح المال للحد من حرية الصحافة.

وفي المغرب عوقبت الصحفية "رجس الراغاوي" خلال العام بالخراسة المالية بسبب مقالة لها نشرت في عام ١٩٩٩ في صحيفة البيان انتهت فيها الوزير "محمود أشن" بارتكاب جرائم تعذيب خلال فترة عمله في الحكومة. وغلظت محكمة الاستئناف بالرباط في ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ حكم قضائي مطعون عليه أمامها، حيث قضت بالسجن لمدة سنة وغرامة مالية قدرها ١٠ آلاف درهم (٩٠٠ دولار) في حق "ألس التادلي" مدير صحيفة أخبار الأسبوع مع التفلد الفوري للعقوبة، وأدعت المحكمة بتهمة القذف في حق أحد الوزراء ونشر خبر زائف من شأنه الإخلال بالنظام العام. وكان حكم أول درجة قد قضى بسجنه ٦ أشهر فقط واداء غرامة مالية قدرها ١٥ ألف درهم.

وفي ١٦ ديسمبر/كانون أول صدر حكم في حق الصحفي "مولاي أو يحي" مدير تحرير جريدة منبر بني ملال، وقضى بحبسه ثلاثة أشهر حبساً نافذاً وغرامة ١٥ ألف درهم وكذا ٣٠ ألف درهم تمويضاً للمدعى المدني، بعد إدفته بتهمة نشر خبر كاذب عن واقعة استغلال نفوذ توافرت فيها إدفات الشهود.

وفي السيمن أصدر مركز السأهول وحماية الحريات للصحفية في اليمن تقريراً رصد فيه ١٢٠ انتهاكاً لحرية الصحافة في اليمن خلال عام ٢٠٠٤ واصفاً هذا العام بالمأسوي على

الحريات الإعلامية
هي حق من حقوق
الإنسان وتمثل
المدخل الأساسي
لبسط ثقافة
حقوق الإنسان

فى سابقته هى
الأولى فى تاريخ
القضاء اليمنى
حكم على صحفى
بالجلد

واقع الحقوق والحريات الصحفية، وكشف التقرير عن وجود ارتفاع كبير فى نسبة صدور الأحكام القضائية والمتضمنة عقوبات مشددة بعضها مماثلت سابقة أولى فى تاريخ القضاء اليمنى، وهى الحكم على صحفى بالجلد. ويغيد التقرير أن العقوبات التى وقعت خلال عام ٢٠٠٤ تتجاوز ٨٠% عن نسبة ونوعية الأحكام الصادرة ضد الصحفيين وكتب رأى خلال عام ٢٠٠٣.

وإشار التقرير إلى صدور أحكام بالسجن النفل والمجلد، وحدوث وقائع لختطاف طالت عدداً من الصحفيين من قبل أجهزة الأمن، ومصادرة وإلغاء ترخيص صحف أهلية خاصة، وحالات الاعتداء والمنف البدنى والفصل التعمى من الوظيفة العامة ضد كتاب وصحفيين، ووجه التقرير اتهامات إلى وزارة الإعلام وجهات حكومية عدة بالوقوف وراء معظم حالات الاستهداف الموجهة للصحافة.



وفى هذا السياق صدر حكم قضائى بتاريخ ٣ يناير/كانون ثان ٢٠٠٤ بإيقاف صدور أسبوعية الحرية عاملاً كاملاً، وبالسجن سنتين مع النفل فى حق كل من رئيس تحريرها "عبد الكريم صبرة" والكتاب "عبد القوى قباطى".

وفى ٥ سبتمبر/أيلول أغلقت الحكومة جريدة للشورى لمدة ستة أشهر، وحكم على رئيس تحريرها "عبد الكريم الخوياتى" بالسجن لمدة سنة بعد إلفته بالإساءة لشخص الرئيس اليمنى ودعمه للتسرد الذى قاده رجل الدين "حصن الحوثى". وقد أليت محكمة الاستئناف الحكم بسجنه فى ٢٣ مارس/آذار ٢٠٠٥، إلا أن

الرئيس أصدر عفواً رئيسياً عنه.

وفى المملكة العربية السعودية، شهد مارس/آذار ٢٠٠٤ منع الصحفى "مارس بن حزام الحربى" من الكتابة أو العمل لدى أى صحيفة، وفى ٦ نوفمبر/تشرين ثان تم القبض على محلى للإصلاحيين المعتقلين "عبد الرحمن السلاحم". وقد وقع "السلاحم" على التزام بعدم التحدث إلى الصحافة حول القضية، ولكنه استمر بعد الإصرار عنه فى إجراء المقابلات الصحفية قاتلاً لأحد الصحفيين بأنه لن يقبل محولة للحكومة لإسكته، وقد ظل "السلاحم" مسجوناً وبدون أى اتصال بأهله أو محاميه، ولم تقدم أى اتهامات ضده حتى الآن.

وفى الكويت قدمت الدولة فى مايو/أيار ٢٠٠٣ مسودة لقانون صحافة جديد يقيد بشدة حرية الصحافة عن طريق تزويد الحكومة بسلطة خلق المطابع، ورفض الإعلانات، وإيقاف نشر الصحف وتعرض المقالات لرقابة ما قبل النشر، وهو ما كان متبعاً قبل العام ١٩٩٢، وقد انتقدت الصحف هذا القانون المقترح، لكن الحكومة قررت تقديمه للبرلمان إلا أنه لم يعرض للتصويت حتى إعداد هذا التقرير.

وفى ٣٠ يناير/كانون ثان ٢٠٠٥ قررت وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية فى الكويت فى إطار الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب فصل ١٧ من فمة المساجد وأحاثهم إلى القضاء لمخالفتهم رسالة الوزارة والمسجد، وقال وزير الأوقاف إن عدد الذين تم فصلهم لكل من واحد فى الألف، وهم ليسوا من أتباع الفكر التكفيرى، وأضاف أن للجنة التى شكلتها الحكومة لمحاربة التطرف الدينى تريد الاستفادة من التجربتين المصرية والسعودية، وأوضح أن اهتمام الحكومة سيلصب على التربية ومناهجها مع تكثيف الوسطية وأدب الحوار والخلاف،

ولاحترام الآخر وقبوله لتحقيق التعايش السلمي.
كما أعلن الوزير استمرار العمل بقرار منع
الأئمة السعوديين الموقعين على وثيقة للجهاد في
الفلوجة من المشاركة في أي نشاط ديني داخل
الكويت.

وفي البحرين لقت الشرطة القبض على "عبد
الهادي الخواجة" مدير مركز البحرين لحقوق
الإنسان في ٢٥ سبتمبر/أيلول بسبب انتقاده
رئيس الوزراء أثناء محاضرة عن الفقر في
نادي العروبة، كان "الخواجة" قد اتهم رئيس
الوزراء بتبديد المال وحجب الإصلاحات
الاقتصادية والاجتماعية الهامة. وقد عوقب
"الخواجة" بالسجن لمدة عام ولحد في ٢١
نوفمبر/تشرين ثان، إلا أن ملك البحرين أصدر
مرسوماً يقضي بالحو عن "الخواجة" والاكفائه
بالفترة التي قضاه في السجن قبل صدور
المرسوم. وكانت لجنة الشئون القانونية
والتشريعية التابعة لمجلس النواب قد ولقت في
مارس/آذار ٢٠٠٤ على تحقيقات في قانون
العقوبات تنص على سجن أو تعزيم أي شخص
يهين في العلن أعضاء مجلس الشعب أو يقوم
بنشر محتوى الجلسات المغلقة.

وفي مصر قام مجهولون في ١ نوفمبر/
تشرين ثان باحتجاز وضرب "عبد الحليم قنديل"
مدير التحرير التنفيذي لصحيفة الحزب الناصري
المعارض "العربي" ولقد نصب قنديل وآخرين
مسؤولية الهجوم إلى عناصر أمنية غامضة من
مقاتله ضد توريث الحكم.

وفي ١٦ يونيو/حزيران حكمت محكمة
جنائيات القاهرة على "أحمد عز الدين" الصحفي
بجريدة الأسبوع بالسجن لمدة سنتين وغرامة ٢٠
ألف جنيه لسبب وزير الزراعة الأسبق يوسف
والى. وكان "عز الدين" قد كتب مقالة اتهم فيها

"والى" بالشهادة الزور في قضية ضاد.

وفي ٢٧ يونيو/حزيران ٢٠٠٤ حكمت
محكمة جناح يولاي ليو العلا على كل من "محمد
ليو لولاي" من جريدة الشعب المحظورة و"فايز
عبد الصمد" من جريدة أخبار البرلمان بالسجن ٦
شهر وغرامة ٧٥٠٠ جنيه لكل منهما وبتمويض
قدره ٢٠ ألف جنيه لإداتهما بوقف "إبراهيم نافع"
رئيس مجلس إدارة جريدة الأهرام.
وتكفي هذه الأحكام السالبة للحريات في قضايا
الرأي والنشر بالمخافة للتوجه الذي أعطاه رئيس
الجمهورية في افتتاح الجمعية العمومية السابقة
لنقابة الصحفيين لإلغاء العقوبات السالبة للحريات
في هذه القضايا، وهو ما لم يتم إجماعه تشريعاً
حتى إعداد هذا التقرير.

وفي موريتانيا قلمت الحكومة بحظر جريدة
"جواهر" المستقلة التي تصدر باللغة العربية،
بزعوم وجود صلات مالية بدولة ليبيا، وكانت
الحكومة قد اتهمت ليبيا بدعم الانقلاب العسكري
في موريتانيا. كما استمرت الصحيفة الخاصة
الصادرة باللغة العربية "أرلية" مخافة منذ العام
٢٠٠٣، لسلتها بالزعيم الإسلامي السياسي
"جميل منصور".

وفي العراق وتحت عنوان (العام ٢٠٠٤
الأسوأ في حياة الصحفيين) لكتت تقارير صحيفة
أن عام ٢٠٠٤ كان الأعنف على الصحفيين
حيث جاء في التقرير أنه العام الثاني على
التوالي يصف العراق بأنه أكثر البلدان خطورة
على حياة الصحفيين حيث قتل ٣٩ صحفياً
وإعلامياً بينهم ٣٣ عراقياً. وهو أضعاف عدد
الصحفيين العراقيين الذين لقوا حتفهم في العراق
في العام ٢٠٠٣. ولخسلف خلال العام ٢٢
صحفياً في العراق، أعظم أحدهم وهو الإيطالي
"إيزو بلدوني" في أغسطس/آب ٢٠٠٤.

إن تعزيز الحريات
الإعلامية يتطلب
إنهاء العقوبات
السالبة للحريات
في قضايا
الرأي والنشر

يوصف عام ٢٠٠٤
بأنه كان الأسوأ
في حياة الصحفيين
العراقيين حيث
قتل ٣٩ صحفياً

محجوباً.

وفى ٣ مايو/أيار قامت الرابطة التونسية لحقوق الإنسان بنشر تقرير بعنوان "الإعلام تحت الرقابة" ينتقد الأوضاع التي تعانيها حرية الصحافة، ويرصد السبل التي تتبعها الحكومة التونسية لمراقبة وحجب استخدام المواقع على الإنترنت.

الجمعية التونسية لحقوق الإنسان
TUNISIAN ASSOCIATION FOR HUMAN RIGHTS

استمرت حرية تنظيم الأحزاب تولجه العديد من العقبات القانونية والسياسية في معظم البلدان العربية، إذ تحظره بعض البلدان قانوناً مثل دول الخليج وليبيا، وتقيد دول أخرى بصيغ قانونية مختلفة مثل سوريا وجيبوتي، بينما تصرح به باقي البلدان وفق معايير متفاوتت شدتها وحدثها من بلد إلى آخر، وتؤدى القيود المفروضة على حرية للتنظيم وعلى أنشطة التنظيمات الحزبية إلى إضعاف التعددية السياسية، وإلى الحد من حرية الأحزاب في التواصل مع الرأي العام وعرض برامجها السياسية وضم أعضاء جدد لها.

وبينما تسمح كل البلدان بممارسة الحق في تكوين الجمعيات دستورياً أو قانونياً، فإنها تفرض قيوداً متعددة على تكوين الجمعيات وممارسة لأنشطتها بهرية، تشمل كثير من البلدان على قصر ممارسة هذا الحق في مجال العمل الخيري والرياضي وبعض الأمور المهنية المحددة، بينما تطلقه دول أخرى وفق معايير وشروط محددة، كما تتفاوت القوانين واللوائح في نظم الترخيص والرقابة وطبيعة العقوبات وحل هذه الجمعيات من بلد إلى آخر. غير أن طابعي القيد والحظر يبقان السمة المشتركة بين مختلف البلدان العربية.

كذلك رصد تقرير لمنظمة "صحفيين بلا حدود" الصادر في ٣ مايو/أيار ٢٠٠٥ مقتل ٥٦ من الصحفيين والإعلاميين في العراق منذ احتلاله في مارس/آذار ٢٠٠٣، وأشار للتقرير إلى أن ٣٦ من هؤلاء الضحايا قتلوا خلال العام ٢٠٠٤ فقط وأغلبهم من المرسلين الصحفيين لوسائل الإعلام العربية والدولية.

بذمما انتهت في مايو/أيار ٢٠٠٥ أزمة احتجاز ٣ من الصحفيين من روسيا بعد ما لحتجزتهم إحدى الجماعات العراقية، وسجل صحفيين بلا حدود لاختفاء ٢ من المرسلين الصحفيين، وهما البريطاني "فريدريك ميرك" من أي تي في نيوز، و"عصام هادي" من سيونوست ميديا.

وفى ليبيا قامت الحكومة في ٢٦ مارس/آذار ٢٠٠٤ بإعادة احتجاز "قسي الجهمي" بعد أن أدلى بتصريحات معارضة في وسائل الإعلام الأجنبية، وفى ٨ ديسمبر/كانون أول قامت الحكومة بـ"تقبض على" "عثور الورلي" بسبب إصداره بياناً دعا فيه الحكومة للتقاع بإصلاحات تتعلق بحقوق الإنسان.

وفى تونس، استمرت الشكوى من التعتيم الذى يميز الإعلام وطنيحه الأحادى الذى يغيب الرأى الآخر، وجرى منع العديد من الصحفيين من القيام بعملهم وتضييق الخناق عليهم، وبرزت خلال العام حالة "الصحفية سهام بن مدرين" حيث تعرضت للضرب من قبل ثلاثة رجال قبلت أنهم أعضاء من مربين فى قوات الأمن، وتزامن الاعتداء مع ترديد لقاءات "بن مدرين" فى وسائل الإعلام الغربية ومع المنظمات غير الحكومية.

كما سحبت أجهزة الأمن الترخيص لجريدتها كلمة" والتي ظل موقعها على شبكة الإنترنت

استمرت حرية
تنظيم الأحزاب
تواجه العديد من
العقبات السياسية
والقانونية في معظم
البلدان العربية

مازلت البلدان
العربية تفرض
قيوداً متعددة على
تكوين الجمعيات
وممارسة هذا الحق

١- الحق في التنظيم الحزبي

وفي يونيو/حزيران ٢٠٠٤ أشارت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن حظر الحكومة الموريتانية لاتحاد القوى الديمقراطية منذ العام ٢٠٠٠ يعد انتهاكاً للبند العاشر من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

في المغرب، قامت الحكومة بتوزيع مسودة تعديل جديد على قانون الأحزاب السياسية من شأنه الحد من تزايد الأحزاب السياسية البالغة حالياً ٣٦ حزباً، وذلك عن طريق إلزام الأحزاب بإقامة جلسة وطنية (مؤتمر وطني عام) كل سنة، وتفاوت التمويل العام للأحزاب بحيث يتم تحديده على أساس عدد الأعضاء الحاضرين في المؤتمر الوطني، وعلى نسبة تمثيل كل حزب في البرلمان، وتسمح مسودة التعديل بحل الأحزاب السياسية لمدة ٣٠ يوماً خلال حالات الطوارئ في البلاد، وكذلك منع لجانعات أو أنشطة الحزب، وحتى نهاية العام ٢٠٠٤ لم يتم تقديم مسودة التعديل إلى البرلمان بالرغم من توزيعها على أعضائه.

وفي لبنان، أطلقت جمعية "عدل" لحقوق الإنسان حملة من أجل التنفيذ السريع لقانون التنظيم (قانون ١٩٠٩) بحيث يسمح بحرية إدارة وتنظيم الجمعيات والقبائل بدون تدخل من الحكومة.

وفي يونيو/حزيران أوردت تقرير صحيفة أن السلطات الأمنية مارست ضغوطاً على أحد فنانين بيروت لمنعهم من استضافة اجتماعات للمعارضة اللبنانية، التي خطعت لعد اجتماع "إعلان بيروت" بهدف الدعوة إلى تطبيق اتفاق الطائف، واتسحاب القوات السورية.

وفي موريتانيا، رفضت الحكومة الطلبات المقدمة من عدة أحزاب سياسية جديدة لإنشائها والاعتراف الرسمي بها، وهي أحزاب الفعل للتغيير، واتحاد القوى الديمقراطية، وعهد جديد، واليهوض، والطلعية، بينما اعترفت الحكومة بحزب سياسي جديد يسمى "الثواب".

وفي مصر رفضت لجنة شؤون الأحزاب السماح بتأسيس حزبين جديدين هما حزب الكلمة العربية ذو التوجه القومي وحزب الوسط ذو التوجه الإسلامي المعتدل، بينما وافقت لجنة شؤون الأحزاب على الترخيص لحزبين جديدين هما حزب الحد الليبرالي والحزب المستوري، والمعروف أن لجنة شؤون الأحزاب هي الجهة المنوط بها الترخيص للأحزاب السياسية في مصر. وبالموافقة على هذين الحزبين تكون اللجنة قد وافقت على الترخيص لأربعة أحزاب منذ تأسيسها قبل ربع قرن بينما رفضت قبول أكثر من ستين حزباً آخرين.

مجلس النواب
البرلمان
الجمهورية
البحرينية
مجلس النواب
البحريني

التي وضع المراقبون أمام مفارقة أحزاب المعارضة في المملكة إلى تعيينهم
الحزب وضمورها. كما أنه تم تأكيداً كبيراً من عدم الثقة في الحماية السياسية ورفضها
تفهم فالحديث إلى اختيار العمل السياسي السوي والتهاج أساليب العنف.

وفي تونس قدم الحزب الأخضر قترناً في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ طلب تسجيل لم ترد عليه الحكومة لمدة ٣ أشهر، مما دعا رئيس الحزب "عبد القادر زيتوني" للاعتقاد أن الطلب قد تمت للموافقة عليه وفقاً للقانون، غير أن وزارة الداخلية أبلغته في ٢٦ يوليو/تموز أنها لم تطلق أي طلب رسمي للتسجيل، وبما أن "زيتوني" لم يتلق أي إصـال بتقديم أوراق التسجيل، فإنه لم يستطع إثبات تقديمه للطلب.

وفي سوريا تعتبر جميع الأحزاب للى لا

تتضمن للجهة الحاكمة بقيادة حزب البعث غير قانونية، كما أنه لا وجود لقانون ينظم عمل الأحزاب ويمكن المواطنين من تشكيل الأحزاب، وذلك بالمخالفة للامتور السوري الذي كفل هذا الحق.

وفي ٣ يونيو/ حزيران أبلغت الأجهزة الأمنية في محافظة الحسكة قيادة عدة أحزاب كردية (غير مسجلة) قراراً بوقف نشاطها السياسي والإعلامي.

وبالنسبة للحركات الإسلامية في الجزائر واصلت الحكومة حظر الحركة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، كما عرقلت تأسيس أحد الأحزاب الجديدة بدعوى انضمام عدد من أعضاء الحركة المحظورة إليه، وفي تونس واصلت الحكومة حظر حزب النهضة الإسلامي كما واصلت مصر حظر جماعة الإخوان المسلمين (المنحلة).

٢- حرية تكوين الجمعيات

كذلك ولجهة ممارسة الحق في تكوين الجمعيات الحيد من العقبات في عدة بلدان، باستمرار رفض بعض الحكومات تأسيس جمعيات مقلما حدث في تونس حيال الجمعية التونسية للنضال ضد التعذيب. وفي موريتانيا امتنعت الحكومة عن تسجيل المنظمة العربية لحقوق الإنسان في موريتانيا، والمنظمة السورية لحقوق الإنسان. كما استمرت الضغوط التي تتعرض لها بعض منظمات حقوق الإنسان الرئيسية في المنطقة مثل ملاحقة الرابطة التونسية لحقوق الإنسان وملاحقة عدد من النشطاء في عدة بلدان عربية.

لكن رغم ذلك شهدت ممارسة هذه الحرية بعض الانحرافات في بعض بلدان الخليج،

شهدت تطوراً إيجابياً في الكويت بالموافقة على الترخيص للجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية تعمل بصفة غير رسمية منذ ١٢ عاماً لكن لا تزال هناك طلبات تسجيل لـ ٩١ منظمة غير حكومية لم يتم الموافقة عليها.

وشهدت هذه الحرية تراجعاً في بلدان البحرين وسلطنة عمان حيث حذرت وزارة الشؤون الاجتماعية في البحرين مركز البحرين لحقوق الإنسان للمرة الثانية بأنها سوف تلغى ترخيص المركز إذا استمر في إدارة الأنشطة ذات الطابع السياسي وفي ٢٧ سبتمبر/أيلول قام وزير العمل بإلغاء ترخيص المركز بعد عدة ندوة عن الفقر، والتي قسام فيها المدير التنفيذي لمركز البحرين "عبد الهادي الخواجة" بتوجيه انتقادات لرئيس مجلس الوزراء البحريني.

وفي سلطنة عمان، تلقى بعض قيادات المنظمات غير الحكومية خطابات عنيفة للجهة من الحكومة تهدد بفرض عقوبات إذا لم تكمل تلك المنظمات عملية تسجيلها، ويذكر أن عملية تسجيل المنظمات غير الحكومية في سلطنة عمان تمر عبر عدة خطوات معقدة، حيث يعتبر المتوسط الزمني لتسجيل أي منظمة غير حكومية سنتين على الأقل.

وفي مصر، وخلال العام تم السماح لعدد من المنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني بالتسجيل وأصبحت معترفة بها رسمياً من خلال الدولة، ولكن بعض المنظمات والجمعيات الأخرى مثل الجمعية المصرية لمناهضة التعذيب والمركز المصري لحقوق الإنسان استمر رفض طلباتها بالتسجيل.

تابعت بعض
الحكومات موقفها
الرافض لتأسيس
الجمعيات الأهلية
رغم أن دساتيرها
قد كفلت حرية
الحق في تكوين
الجمعيات

سواء الأوضاع الداخلية سواء كانت سياسية أو اقتصادية، حيث تمت السلطات السودانية في الخرطوم مظاهرة ضمت طلبة من دارفور طاقبت، ووضع حد العنف هناك، وجرح في هذه المظاهرة أكثر من ١٠ أشخاص بعدما استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع والبروات لتفريق المظاهرة.

وقامت في المغرب مظاهرات احتجاجية على ظروف البطالة والعلالية بتحصين فرص العمل، ورافق إجراءات فض هذه للتظاهرات إجراءات توقيف واعتقال في العديد من الحالات. كذلك فضت إجراءات القمع قسـى فض للتظاهرات في ولاية تيزي أوزو بالجزائر إلى وقوع أعمال شغب بسبب اعتقال الشبان البربر، ولقد قام المتظاهرون بإلقاء الحواجز وإشعال الحرائق على الطرق، وتم حبس المحتجين لمدة ٨-١٠ ساعات قبل إطلاق سراحهم.

شهد الحق في التجمع السلمي انتهاكات متتالية خلال العام ٢٠٠٤، حيث تواصل فرض القيود على الحق في التظاهر السلمي، ويشترط بعض البلدان العربية إذن إداري أو أممي مميّز لتسيير مظاهرة أو حتى عقد اجتماع عام، بما في ذلك الطلبات التي تقدم بها هيئات أو مؤسسات سياسية أو مدنية معترف بها.

ففي مصر التي يقر فيها الدستور حق التنظيم
الأسمي، فلن استمرار العمل بقانون الطوارئ
يحد من مزاوله هذا الحق.

وشددت الحكومة الأردنية من القيود المفروضة على ممارسة هذا الحق بقانون مؤقت للاجتماعات العامة صدر في غيبة مجلس النواب.

وفي الجزائر استمر العمل بالقانون الصادر في العام ٢٠٠٠ والذي يمنع حق التظاهر.

ورغم تسامح بعض الحكومات العربية حيال
التظاهرات السلمية التي اندلعت احتجاجاً على
الدول الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني،
والدول الأنجلو أمريكى على شعب العراق
وامتداد هذه التظاهرات إلى بلدان لم يبق
السماح فيها بأية تظاهرات مثل السعودية،
والإمارات، وسلطنة عمان، إلا أن قوات الأمن
قلعت بفرض بعض التظاهرات، خاصة تلك التي
تجهت إلى مقر السفارات الأمريكية أو
الإسرائيلية في مصر والأردن والبحرين وتونس
واليمن والسعودية.

لكن الحكومات كانت أشد عنفاً في مواجهة التظاهرات السلمية التي خرجت احتجاجاً على

التي تتركب من الحق في التجمع العظمى، ولا يجوز وضع القيود على ممارسة هذه الحقوق غير ما يفرض منها تعدياً مع القانون والتي تستوجبها، في مجتمع ديمقراطي، حماية الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الأخلاق أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

المعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

العهد الدولي لحقوق الإنسان والتنمية البشرية

وفي ليلتان، تحدى المتظاهرون خلال العام حظر التظاهرات الصادر من محافظ بيروت، وقام المتظاهرون بالسير نحو مبنى الأمم المتحدة لتقديم شكوى تطالب بإطلاق سراح اللينينيين المسجونين في سوريا. وقد هاجمت قوات الأمن التظاهرة وضربتهم بالبرهوات، وقد جرح في تظاهرة ١٠ أشخاص.

وفي ٢٧ مايو/أيار ٢٠٠٤ دعا اتحاد العمال اللبناني العام إلى إضراب عام للاحتجاج على ارتفاع أسعار الوقود، وتحولت التظاهرة التي

السلمي بمختلف الوسائل التي أقرها القانون، وأن تقوم الجهات المعنية في البلاد بمراعاة هذا الحق، وأن تقوم السلطات المعنية برعايته وحمايته، إلا إذا وقع تعرض للأرواح والممتلكات وتم تجاوز الوسائل السلمية في ذلك.

وفي تونس قامت قوات الأمن بتفريق التجمع الذي دعت له عشرة جمعيات وخمسة أحزاب أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون التابع للدولة في ٢٧ مارس/أذار ٢٠٠٤ وذلك للمطالبة بحرية الإعلام، كما قامت قوات الأمن في ٤ مارس/أذار ٢٠٠٥ باستخدام القوة لتفريق مسيرة شعبية دعت إليها أحزاب المعارضة والمنظمات المدنية في العاصمة احتجاجاً على دعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي لزيارة تونس للمشاركة في القمة العالمية للمعلومات.

الحقوق في المظاهرات

لم تشهد البلدان العربية خلال العام سوى استحقاقات انتخابية محدودة بانتخابات رئاسية في تونس والجزائر، ونسبانية في تونس، وبديعية في السعودية. وقد جرت الانتخابات الرئاسية في تونس في ٢٤ أكتوبر/تشرين أول وشهدت ترشح أربع شخصيات، أقرها المجلس الدستوري، وضمت كل من الرئيس "زين العابدين بن علي" عن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (الحزب الحاكم)، و"محمد بوشيشة" مرشح حزب الوحدة للشعبية، و"منير الباجي" مرشح الحزب الاجتماعي التحرري، و"محمد الطواني" المرشح باسم المبادرة الديمقراطية. وقد أعلن حزبين ممثلين في البرلمان تأييدهما للرئيس "بن علي" وهما حركة الديمقراطية الاشتراكية (١٣ نائباً) والاتحاد الديمقراطي

نفذها سائقو الشاحنات والتاكسيات إلى العنف عندما أغلق المحتجون الطرق بإشعال الإطارات في حسي السليم في ضاحية بيروت الجنوبية، وعندما حاولت قوات الأمن فتح الطرق رشقها المتظاهرون بالحجارة، فريدت قوات الأمن بالأعيرة النارية على المتظاهرين لتقتل خمسة شخصاً وتجرح آخرين. وبعد إطلاق النار لقتحم المتظاهرون وزارة العمل وأشعلوا فيها النار.

وفي ٣١ مايو/أيار ٢٠٠٤ عقدت الحكومة اللبنانية جلسة خاصة لاستتكر أعمال الشغب وأعلنت عن تعويض لأهالي الضحايا بمبلغ ٣٣ ألف دولار لكل أسرة، وتم القبض على ٤٨ شخص ووجهت اتهامات ضددهم على يد محقق عسكري بالتحريض على الشغب ومقاومة قوات الأمن، وعقدت المحكمة العسكرية في ١٦ يونيو/حزيران، وعاقبتهم جميعاً بالسجن لفترة زمنية تتراوح بين ٢١ إلى ٣٠ يوم.

وفي البحرين، قامت قوات الأمن بمهاجمة مظاهرة سلمية في ٢١ مايو/أيار شارك فيها نحو ٢٠ ألف شخص، خرجوا للتدديد بالتهالكات قوات الاحتلال الأمريكي للمقنسات الدينية الشيعية في العراق. وقامت قوات الأمن بضرب المتظاهرين بالبرلوات ولطقت الغازات المسيلة للدموع والغازات الخفيفة، وقد أصيب العشرات من المحدثين بينهم عدد من رجال الدين الشيعة بجروح، ورد المتظاهرون على علف الشرطة بإلقاء سيارته تصل ألساكاً خلفها الأمن الذي كان يعترض قطع الطريق بها على المتظاهرين. وقد قام ملك البحرين مساء يوم اندلاع المظاهرات بإقالة وزير الداخلية والذي كان يشغل هذا المنصب منذ عام ١٩٧٤، وأعرب عن عدم رضاه عما حدث بين الشرطة والمتظاهرين، وأكد على حق الفرد في التعبير

جرت استحقاقات
انتخابية محدودة
في بعض البلدان
العربية شاب أغلبها
تجاوزات شككت
في صديقيتها

الوحدى (٧ نواب)، فى حين أعلن حزبان غير ممثلين فى البرلمان مقاطعة الانتخابات الرئاسية وهما الحزب الديمقراطى والمندكى الديمقراطى للعمل والحريّة.

وقد أعلنت وزارة الداخلية نتيجة الانتخابات بفوز الرئيس "زين العابدين بن على" بنسبة ٩٤,٤٨%، وحصل "محمد بوشيجة" على ٣,٧٨%، و"منير الباجى" على ٠,٧٩%، و"محمد الطوائى" على ٠,٩٥% من إجمالى أصوات الناخبين. وكان عدد الناخبين الذين ألقوا بأصواتهم قد بلغ ٤,٦ مليون ناخب على مستوى البلاد، بما يمثل ٩١% من الناخبين المسجلين.

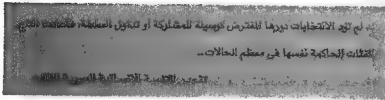
وقد وجهت قوى سياسية ومدنية انتقادات للانتخابات، ورفضت التقارير الإيجابية الصادرة عن هيئة رقابية شكلتها السلطات والبرلمان الذى يهيم عليه الحزب الحاكم، وفتنته النظام الذى تجرى على أساسه الانتخابات الرئاسية، وفتنت سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام وعلى مساندتها للرئيس "بن على" والدور غير المنظور الذى لعبته الدولة فى مساعدة الرئيس ودعم حركة أنصاره.

وشهدت الجزائر إجراء الانتخابات الرئاسية خلال شهر أبريل/نيسان ٢٠٠٤ ولقى نتائج فيها ٦ مرشحين هم: الرئيس "عبد العزيز بوتليقة"، ورئيس الوزراء السابق "على بن فليس" مرشحاً عن حزب جبهة التحرير الوطنى، و"عبد الله جلاب الله" رئيس حركة الإصلاح الإسلامية، و"مسيد سعدى" رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، و"على فوزى ربايعين" زعيم حزب عهد ٥٤، و"بويزة حنون" عن حزب العمال وهى أول سيدة تترشح لمنصب الرئيس فى الجزائر والثالثة على المستوى العربى. ووفقاً للنتائج الرسمية كانت نسبة المشاركة ٥٩,٢٦%، وحسمت النتائج لصالح الرئيس

"بوتليقة" فى المرحلة الأولى دون الحاجة للإعادة وحصل على ٨٣,٤٩%، فيما حصل منافسه الرئيسى "بن فليس" على ٧,٩٣%، و"جلاب الله" على ٤,٨٤%، و"مسيدى" على ١,٩٢%، و"حنون" ١,٦١%، وأخيراً "ربايعين" ٠,٦٤%.

ورغم مقاطعة عروش القبائل الأمازيغية "التجمعت" للانتخابات، ولتحتفظ على استبعاد مرشحين مستقلين مثل المسيد "أحمد طالب الإبراهيمى" بالتشكيك فى مصداقية تركية النصاب اللازم من المواطنين لترشحهم، إلا أن الانتخابات أقيمت ترحاباً وطنياً وإقليمياً ودولياً، حيث جرت فى أجواء من الحرية بحسب لجان الرقابة الدولية التى راقبت سير العملية الانتخابية، ومن بينها بعثة من الجامعة العربية بعد أن تاحت السلطات الجزائرية الرقابة الدولية على الانتخابات.

وكان من الأوجه الإيجابية كذلك إنهاء العمل بحق العسكريين فى التصويت داخل تكتلاتهم العسكرية، الأمر الذى كان يضر بانه يتم لصالح السلطة ودون حرية، لا سيما فى أجواء الصراع مع الجماعات المسلحة.



وعلى المستوى اللبائى فقد جرت فى تونس الانتخابات البرلمانية يوم ٢٤ أكتوبر/تشرين أول وتنافس فيها ستة أحزاب معارضة مع الحزب الحاكم وسبع قوائم مستقلة على ١٨٩ مقعداً برلمانياً مقسمين على ٢٦ دائرة. وقد تقدم ١٩٢ قلقة من الأحزاب السياسية والمستقلة ترشيحها للانتخابات البرلمانية وحصل منها ١٦٨ على التصريح للذهاب وهى تضم ٩٧٩ مرشحاً

وجرت الانتخابات البلدية على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى كلفت في ١٠ فبراير/ شباط ٢٠٠٥، وضمت مدن الرياض ومناطقها السبع، وأشارت الأرقام التي أعلنت رسمياً إلى أن ٥٦٣٥٤ ناخباً من أصل ٨٦٤٦٢ مسجلين في المناطق السبع من العاصمة شاركوا في أول انتخابات تنظم في السعودية وهو ما يمثل حوالي ٦٥% من عدد الناخبين المسجلين في العاصمة، فيما بلغت نسبة المشاركة خساراً خارج العاصمة ٨٢,٣% بحسب للتقديرات الرسمية، علماً بأن القوائم لا تضم غالبية من لهم حق التصويت.

وجرت المرحلة الثانية في ٣ مارس/ آذار ٢٠٠٥ في محافظات شرق وجنوب غرب البلاد، وشملت مدن الدمام والخبر والظهران، وحقق فيها سبعة مرشحين الفوز بعد أن زعت إسلاموهم على قائمة لديها ١١ من كبار رجال وعلماء الدين.

ولم تجرى حتى إعداد التقرير الجولة الثالثة من هذه الانتخابات.

وفي ظاهرة فريدة، شهد الوطن العربي تجريتي انتخابات (برلمانية ورئاسية وبلدية) في كل من فلسطين والعراق تحت الاحتلال الإسرائيلي والأمريكي اللذين ينتقصان طبيعتهما من حرية وإرادة الشعبين.

١- الانتخابات الفلسطينية

أجريت في ٩ يناير/كانون ثان ٢٠٠٥ الانتخابات الرئاسية الفلسطينية المؤجلة منذ يناير/كانون ثان ٢٠٠٣، لتكون أول ظاهرة انتخابية تشهدها الأراضي الفلسطينية في مرحلة ما بعد الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر

عنتون إلى سبعة أحزاب و ٧ قوائم مستقلة. أما بالنسبة للقوائم المستقلة فقد بلغت ٢٤ لأنها لم تحصل على تصريح لعدم توفر الشروط القانونية فيها وهي ١٨ للمعارضة و ٦ للمستقلين، وقد حسم المجلس الدستوري الطعون المقدمة منها بالفرض. وأعلنت وزارة الداخلية النتائج النهائية للانتخابات، والتي حصل فيها حزب التجمع الدستوري الحاكم على أكثر الأصوات في كافة الدوائر لـ ٢٦ وبذلك فاز بجميع المقاعد على مستوى الدوائر وعددها (١٥٢) أي نسبة ٨٠% وتوزعت باقي المقاعد استناداً إلى نظام القوائم على حركة الديمقراطية الاشتراكيين (١٤ مقعداً)، وحزب الوحدة الشعبية (١١) مقعداً، والحزب الديمقراطي الوطني (٧) مقاعد، وحزب التجديد (٣ مقاعد)، وحزب الاجتماعى التحررى (٢ مقعداً)، والحزب الديمقراطي التقدمي (لا شيء) وهو منسحب من الانتخابات. والقوائم المستقلة (لا شيء).

...من الحاجة للإصلاح الشامل ذاتي استجابة لتسويات لم يعد من الممكن تجاهلها..

الندوة العربية حول المجتمع المدني
وتعزيز دوره في الإصلاح
الإستراتيجية ٢٠٠٤

وعلى صعيد الانتخابات البلدية، شهدت السعودية لأول مرة إجراء انتخابات فيها، جرت على صعيد المجالس البلدية البالغ عددها ١٧٨ مجلساً، وتجري الانتخابات فقط على نصف عدد أعضاء هذه المجالس، فيما يمين للنصف الثاني المعال السعودي، ولا يسمح للمرأة بالمشاركة في هذه الانتخابات تصويماً وترشحاً، وهو ما لقي انتقادات دولية ولسعة من منظمات حقوق الإنسان بينها المنظمة العربية لحقوق الإنسان التي دعت إلى معالجة هذا القصور، معتبرة أن إجراء الانتخابات خطوة مهمة على طريق إصلاحات سياسية واجتماعية يجب الإصرار بتنفيذها.

منذ، كانت الانتخابات
تجرى في
بلد، أو، عرقية
مقصورة، أو
دون، أو
تجديد، أو
الحكومة، أو
منذ، أو

عرفات"، ونأتى الانتخابات الرئاسية لتؤكد تمسك الشعب الفلسطيني بإجواز الانتقال السلمى للسلطة رغم الاحتلال وكافة جرائم الحرب والعدوان والجرائم ضد الإنسانية التى ترتكب بحق بشكل يومي.

وقد عدت قوات الاحتلال الإسرائيلية لإفشال الممارسة الانتخابية الفلسطينية، فقد عدت قبل وخلال الانتخابات إلى منع مرشحي الرئاسة الفلسطينية من التحرك بين المناطق والبلدات المحتلة للتعبئة لحملاتهم الانتخابية، بل وسعت سلطات الاحتلال للاستفادة من خلافات الفصائل الفلسطينية حول مبدأ التحرير وإجواز التسوية السلمية. كما شملت الاعتقال يوم الانتخابات ذاته، عبر قيام إسرائيل بعمليات إغلاق إضافية فى المدن والبلدات الفلسطينية وتشديد القيود على الحركة بين المناطق بفرض منع تنقل الناخبين على مراكز الاقتراع، والحد من نسبة الإقبال التى تأثرت بالفعل خلال الساعات الأولى من الاقتراع، زهى القيود التى رصدتها لجان المراقبة الدولية والمنظمات الفلسطينية المعنية.

وقد أجريت الانتخابات فى ١٦ دائرة تحت إشراف اللجنة الفلسطينية لعملها للانتخابات التى شكلها الرئيس الفلسطينى للرحل 'ياسر عرفات' فى يونيو/حزيران ٢٠٠٢ برئاسة د.حنا ناصر' رئيس جامعة بيرزيت وضمنت فى عضويتها عدد من الوجوه الأكاديمية والقانونية الفلسطينية من ذوى المصداقية والنزاهة، وهى اللجنة التى قررت فى مواجهة القيود الإسرائيلية السماح لكافة الناخبين بالإدلاء بأصواتهم بما فيهم الذين لم يتمكنوا من تقديم أوراقهم للأبواب، على أن يتم بصم إصبع كل من يدلى بصوته بالبحر. كما قررت اللجنة فى السماح بمد فترة للتصويت ساعاتين، وتم التصويت الإضافى فى بعض الدوائر بمقار السجمل المدنى، وهو الأمر الذى ضاعف من نسبة الإقبال وتمكين الناخبين

الفلسطينيين من المشاركة فى العملية الانتخابية، غير أن الإجراءات الاستثنائية لم تخل من انتهاكات بين المرشحين. وكان المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان الذى راقب العملية الانتخابية منذ بدء الحملات الدعائية وجه انتقادات كبيرة للإجراءات الاستثنائية التى تبنتها اللجنة المشرفة على الانتخابات، وتقدم بملعون قضائية ضد بعض الخروقات، بيد أنه أكد أن هذه الخروقات لم تؤثر بصورة جوهريّة على نتائج الانتخابات. وكان المتفلسون قد قهموا هذه الإجراءات بالمساهمة فى منح بعض أئصال 'أبو مازن' وأعضاء حركة فتح فرصة التصويت لأكثر من مرة، بما رفع من نسبة الأصوات الممنوحة له، ولدت إلى نجاحه بنسبة كبيرة بلغت ٦٢%، بينما جاء د.مصطفى البرغوثى فى المرتبة الثانية بنسبة ٢٣%، وتنافس المرشحون السبعة الآخرون بقية الأصوات.

وعلى سعيد آخر، أجريت فى ديسمبر/كانون أول المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية، ولتى أجريت فى ٢٦ من الدوائر البلدية، ولم يمكن إجراؤها فى عشر من الدوائر فى قطاع غزة، وجاءت نتائجها لصالح حركة فتح التى فازت فى ١٦ من هذه الدوائر، تلتها حركة المقاومة الإسلامية، 'حماس' التى فازت فى تسع منها، وذلك حركة حماس من حصتها لاحقاً بسبع دوائر جديدة من الدوائر العشر المتبقية من المرحلة الأولى التى استكملت قبل نهاية يناير/كانون ثان ٢٠٠٥

كما أجريت المرحلة الثانية من الانتخابات البلدية الفلسطينية فى ٥ مايو/أيار ٢٠٠٥ فى ٧٦ بلدية بالضفة الغربية و٨ بلدات فى قطاع غزة لانتخاب ٩٠٦ أعضاء مجلس محلى من أصل ٢٥١٩ مرشحاً، من بينهم ٣٩٩ امرأة. وقد أظهرت النتائج الرسمية للانتخابات أن حركة فتح فازت بـ ٥٠٠ مقعداً بدياً من بين ٨٤ مقعداً

عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي لإفشال الممارسات الانتخابية الفلسطينية فى محاولة لعرقلة تكوين مؤسسات السلطة الفلسطينية

المقبلة بلورة مشروع دستور دائم للبلاد كأساس لمرحلة تالية يتسلم فيها الشعب العراقي مقاييد أمورهم، رغم غياب برنامج زمني لإنهاء الاحتلال.

وجرت هذه الانتخابات تحت سيطرة الاحتلال الأمريكي البريطاني التي أصرت على إجرائها في موعدها، وفي ظل اعتماد منهج الإقصاء المباشر وغير المباشر لعدد من القيادات العراقية المؤثرة ذات التوجه المنوئى للاحتلال والرفض للعمل في إطاره، الأمر الذي جعل من نتائج هذه الانتخابات ذات الطابع الانتقالي منقوصة.

وكان من أبرز الائتلافات المتنافسة حركة الوفاق الوطني بزعامة رئيس الوزراء المؤقت "ياد علاوي" وهي تضم عدداً آخر من الأحزاب ليكون عدد مرشحيها ٢٢٣ مرشحاً، تليها قائمة ائتلاف عراقيون بزعامة الرئيس المؤقت "علاء الجبور" وتضم ٨٠ مرشحاً، وقائمة الائتلاف العراقي الموحد (٢٢٨ مرشحاً)، وقائمة اتحاد الشعب العراقي (٢٧٥ مرشحاً)، وقائمة ائتلاف الكرستاني (١٦٥ مرشحاً)، وقائمة جبهة تركمان العراق (٦٣ مرشحاً)، وحرصت مختلف القوائم على تمثيل نمائى فيها بدرجات متفاوتة، حيث ضمت قوائم المرشحين العديد من المرشحات من النساء بنسبة مرتفعة بلغت ٣١,٦%، وذلك بحكم نص الدستور المؤقت على ضرورة حصول النساء على نسبة ٢٥% من المقاعد على الأقل.

وعلى صعيد مشاركة عراقيي المهجر في الانتخابات، أعلنت منظمة الهجرة الدولية أن ٢٦٥ ألف عراقي مغترب قاسوا بالإلاء بلصواتهم في الانتخابات العامة عن طريق ٧٦ مركزاً انتخابياً في ١٤ دولة، وبلغت نسبة المشاركة فيها حوالي ٦٠,٩٣% من أصل العراقيين الذين سجلوا للمشاركة. وعلى صعيد النتائج النهائية للانتخابات،

في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما فازت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بـ ٣٠ مقعداً منها.

وقد تأجل إعلان النتائج الرسمية للتحقيق فيما ورد عن مخلفات ارتكبت في بعض الدوائر التي فازت بها حركة حماس، وهي ٦ مجالس، وأعلنت اللجنة المشرفة على الانتخابات قائلين بإعادة التصويت في هذه المجالس ملغية النتائج الأولى فيها، الأمر الذي دفع حركة حماس لإعلان رفضها لقرار اللجنة، معتبرة إياه موقفاً سلبياً من جانب اللجنة التي تضم أعضاء في حركة فتح، واعتبرت كذلك أن إصرار اللجنة على موقفيها ميؤدى إلى زعزعة الاتفاق بين الفصائل على التهدئة.

يذكر أن وزير الخارجية الإسرائيلي قد أعلن عقب إجراء هذه الجولة من الانتخابات تأجيل تنفيذ خطة فك الارتباط الأحادي في قطاع غزة إلى أغسطس/ آب ٢٠٠٥ بحجة ترقب نتائج انتخابات المجلس التشريعي للفلسطيني التي قد تسجل فوزاً لحركة حماس.

وأعربت السلطة الفلسطينية عن أملها في أن يمارس المجتمع الدولي الضغوط اللازمة لمنع إسرائيل من عرقلة الشعب الفلسطيني عن إجراء انتخابات للتشريعية المزمعة في يونيو/ حزيران ٢٠٠٥ لاستكمال بناء مؤسسات السلطة الوطنية.

٢- الانتخابات العراقية

جرت الانتخابات العراقية في ٣٠ يناير/ كانون ثان ٢٠٠٥، وشهدت مقاطعة سنية والبالا شعباً وكردياً كثيفاً بلغ نسبة ٦٢% من الناخبين المسجلين، وقد تنافست في الانتخابات أكثر من ١٠٠ قائمة تمثل ائتلافات سياسية وأفراد ومرشحين لمقاعد الجمعية الوطنية البالغة ٢٧٥ مقعداً، ستكون مهمتها في المرحلة الانتقالية

اعتمدت قوات الاحتلال الأمريكي نهج الإقصاء المباشر لعدد من الفئات العراقية المناوئة لها والرافضة للعمل في إطار الاحتلال الأمر الذي يندرج بمواقب وخيمه

فازت لائحة الائتلاف العراقي الموحد التي يتزعمها 'عبد العزيز الحكيم' والتي يقال إنها مدعومة من قبل آية الله السيد 'علي السيستاني' بأعلى الأصوات (٤٨,١%) وبلغت حصته من مقاعد الجمعية الوطنية ١٣٧ مقعداً من أصل ٢٧٥، وجاءت اللائحة الكردية في المركز الثاني (بنسبة ٢٥,٧%) وحصلت على ٧١ مقعداً، وفازت لائحة 'إياد علاوي' بـ ١٣,٨% وحصلت على ٣٨ مقعداً، وحصلت لائحة 'غازي الياور' على ١,٧% (٥ مقاعد)، وحصلت لائحة جبهة تركمان العراق على ثلاثة مقاعد، وحصلت اللوائح المستقلة متتالية في



اللائحة الشيوعية، والتحالف الإسلامي الكردستاني على مقعدين لكل منهما، وحصلت كل من لائحة منظمة العمل الإسلامي (شيعية) وتجمع الحيمقراطيين العراقيين، واقتالت بين النهريين (مسيحية) والمصالحة والتحرير على مقعد واحد لكل منها.

وقد شكك العرب والتركماني في نتائج هذه الانتخابات، وعبروا عن اعتقادهم بأن انتخابات كركوك التي تشهد تنازلاً كبيراً بينهم وبين الأكراد قد شابها التزوير، ورفضوا الاعتراف بها.

القسم الرابع

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

♦ الحق في العيش الكريم

♦ الحق في الغذاء

♦ الحق في السكن

♦ الحق في العمل

♦ الحق في التعليم

♦ الحق في الصحة

لا يزال الالتزام بتبقيع وإسعال فئات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الساحة العربية يعاني من تهازل شديد ويمثل موضع جدل في مقاربة هذه الفئات من الحقوق، على الرغم من مقررات المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (أبينا ١٩٩٣) التي أكدت ترابط وتكامل فئات حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وطابعها الشمولي، وعلاقتها الوثيقة بالحقوق في التنمية والحقوق في الديمقراطية.

[illegible]

ويمكن رصد بعض العوامل التي تؤدي لتجاهل هذه الفئات من الحقوق وخاصة الاقتصادية والاجتماعية منها أو وضعها في قاع سلم الأولويات في العالم العربي، يتمثل أولاً في الانشغال بفئات الحقوق المدنية والسياسية في ظل ضعف الالتزام بها على الساحة العربية، وبمركز الضبط الدولي حولها، في ظل ضعف تبني سياسات اقتصادية تقوم على حرية التجارة وتدفق البضائع والتكيف الهيكلي وتقليص ووظائف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والإسراع بعمليات خصخصة للقواعد الإنتاجية، دون الالتفات إلى الآثار الاجتماعية للناتجة عن

ويستند التقرير لمئات في تناولته لحقوق
الاقتصادية والاجتماعية وفي تناولته كذلك لحقوق
الغالب الخاصة على المعلومات الواردة في عدد
من التقارير الدولية والإقليمية المتخصصة، ومن
يبينها تقارير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٢-
٢٠٠٥)، وتقارير للتنمية البشرية الدولية ٢٠٠٥
٢٠٠٥ وكليهما صادر عن برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي، كما يستند على تقارير البنك
الدولي للدورية والعوسمية، وغيرها من التقارير
ذات الصلة، ويستند أيضاً في تناولته لهذه القضايا

على منظور حقوق الإنسان اعتماداً على الاتفاقات والإعلانات المعنية، وقرارات لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة واللجان التابعة ذات الصلة، وللدراسات المتخصصة الصادرة عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

الحق في العيش الكريم

يعد الحق في العيش الكريم الحق الجوهري بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ذلك أنه ذو طابع شامل لا يتحقق إلا بتلبية بقية هذه الفئات من الحقوق، بل وتلبية الحقوق المدنية والسياسية أيضاً.

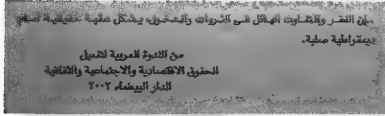
إشكالية الفقر

وتمثل مشكلة الفقر الإشكالية الرئيسية في إعمال هذا الحق، وهي تتخذ طابعاً عالمياً ولأسوأ يجد أسبابه في الحروب الدولية والنزاعات الإقليمية والدولية المسلحة، كما يجدها في السياسات الاقتصادية الدولية التي لا تساعد في حل هذه الإشكالية للخطيرة بما يترتب عليها من نفى هذه الظاهرة في حال عدم معالجتها، الأمر الذي يصنفه الخبراء بمصطلح "مضاعف الفقر" وهو المصطلح الذي يمكن تصاعده الفقر بمعدلات متسارعة. ويضئ ضئف فرص أبناء الأسر الفقيرة في تجاوز فقر أسرتهم الأصلية عند تشكيلهم لأسر جديدة تعانى كقاعدة عامة من آثار الفقر وإشكاليته.

وتصنف لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة الفقر بأنه أحد أسوأ أشكال الانتهاك لحقوق الإنسان.

ورغم تبني العديد من الهيئات الأممية برلمج أسسبة لمكافحة الفقر وطى رأسها برنلمج الأمم

المتحدة الإنمائي، إلا أن الظاهرة لا تزال قلبية للتصاعد على الأسعدة المختلفة، وبصفة خاصة في البلدان العربية التي تصنف بين البلدان النامية والفقيرة.



ولا تقتصر برلمج معالجة الفقر على الإسراع بعمليات النمو الاقتصادي، كما لا تكفل التنمية الاقتصادية وحدها القضاء على الظاهرة، وإنما تتعداها إلى مفهوم للتنمية البشرية الذي يعالج في أحد أبعاده ظاهرة الفقر، ومفهوم الحكم الرشيد الذي يوفر الأسس اللازمة لمواجهة المعوقات في سبيل للتنمية البشرية.

ولقد اتفقت إرادة المجتمع الدولي بوجه عام على مكافحة ظاهرة الفقر وانتشارها كهدف رئيسي بين أهداف الألفية الإنمائية، والتي يفترض أن يعمل المجتمع الدولي لتحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، وهي أهداف مترابطة وشاملة، ومن بينها فضلاً عن مكافحة الفقر أهداف وثيقة الصلة كالحد من وفجات الأطفال والأمهات، ومحاربة الأمراض المعدية المختلفة، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

وهذه الأهداف لا تعبر قط عن طنبيرة الإشكاليات المترابطة والمتقاربة التي يئن منها العالم، والعالم للناس على وجه الخصوص، ولكنها تمثل أكثر خصوصية للبلدان العربية التي تن من هذه الإشكاليات وآثارها على التقدم المنشود.

ويرصد تقرير التقدم نحو أهداف الألفية الإنمائية الصادر في العام ٢٠٠٤ في القسم الخاص بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبعاداً

تمثل مشكلة
انتشار الإشكالية
الترئيسية في
إعمال الحق في
العيش الكريم
وهي أسوأ أشكال
الانتهاك لحقوق
الإنسان

هذا العهد، فإنها تفر بمسئوليتها في توفير الغذاء المناسب، وكذلك الدول التي لم تصادق على المعاهدة (الإمارات - والبحرين - والسعودية - وعمان - قطر)

وتشمل العوامل التي تؤثر في إعصال هذا الحق في الوطن العربي مستوى الناتج القومي ونصيب الفرد من هذا الناتج، وبصفة عامة وبالرغم من أن متوسط معدل الناتج القومي الإجمالي في البلدان العربية يدور في متوسط جيد على الصعيد الدولي، إلا أن دخل الفرد تراوحت حصته السنوية بين ٢٢٠ إلى ٢٦٠ دولار أمريكي في الصومال والسودان واليمن، ويصل إلى ٢٩٠٠ دولار في لبنان، ويقع في متوسط ١١٠٠ إلى ١٥٠٠ دولار في دول المغرب العربي ومصر والأردن، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الدخل في غالبية دول الخليج لتقترب من المستويات العالمية.

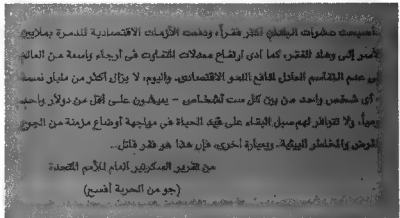
ولكن ارتفاع نسبة النمو السكاني سواء لزيادة العمالة الواقعة في دول الخليج أو لارتفاع نسبة الخصوبة فيها وفي غيرها من البلدان (تصل إلى ٧% في كل من الصومال واليمن، و٢,٣% في أغلب البلدان العربية) يؤدي إلى ضائقة نسبة التصنيع في نصيب الفرد.

أثر الاقتصاد السوق

كما يتأثر الحق في الغذاء بالتطور الهيكلي الذي تطيقه بلدان المنطقة بالاتجاه للتحويل نحو اقتصاد السوق مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة، حيث توجد أعلى معدلات البطالة في العالم (حسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية صدر في ٢٠٠٤) قدر نسبة البطالة في البلدان العربية ما بين ١٥% إلى ٢٠%، وحسب تقرير منظمة العمل الدولية في ٢٠٠٣ فإن متوسط البطالة في العالم وصل

حادة لظاهرة الفقر في البلدان العربية، وقدم مقارنة بين التغيرات الدولية للفقر في ٦ دول عربية وتقديرات حكومات هذه البلدان أثبتت تشابهاً كبيراً في تقدير حجم الظاهرة، ووفقاً لاختلاف تعريفات وقياسات الظاهرة.

فذكر التقرير أن حجم الفقر في حدوده القصوى يبلغ ٢٣% في الجزائر، و٥٣% في مصر، و١٢% في الأردن، و١٩% في المغرب، و١٢% في تونس، و٢٥% في اليمن. ويغض النظر حول دقة الأرقام، فقد عكست تقارير حكومية وغير حكومية للبلدان العربية مجتمعة أو فردية إنجازات عديدة للحكومات خلال العقدتين الأخيرتين، بيد أنها رصدت تراجعاً في غالبية البلدان العربية في استكمال مسيرة التقدم.



الحق في الغذاء

يعد الحق في الغذاء من أصق الحقوق بحياة الإنسان وكرامته كعنصر أساسي في مستوى المعيشة المناسب، وقوامه إقرار الدولة بحق كل فرد في أن يكون متحرراً من الجوع بتبذل الإجراءات والبرامج اللازمة بضمان توفيره وتطويره (١) أمن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). ويموجب تصديق معظم البلدان العربية على

يتأثر الحق في الغذاء بالتطور الهيكلي الذي تطيقه البلدان العربية بالاتجاه للتحويل نحو اقتصاد السوق

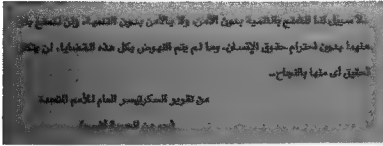
إلى ٦,٢% بينما بلغ في العام نفسه في الوطن العربي ١٢,٢%.

كذلك تؤدي ظاهرة ارتفاع الأسعار وزيادة نسبة التضخم وانسحاب القوت في الفخول فيما بين بلدان المنطقة، وليسوا داخل الدولة ذاتها، مثل التفاوت بين العملة المحلية والأجنبية والتفاوت بين الرجال والنساء (فقر النساء) والتفاوت بين سكان الحضر والريف (فقر الريف)، إلى ارتفاع نسبة البطالة عبر ضعف الرعاية الصحية والتعليم ونوعية.

ويوجد تفاوت كبير بين سكان الحضر والريف، بالرغم من أن نسبة سكان الريف في الوطن العربي تصل إلى ٤٧% من إجمالي عدد السكان (٢٨٠ مليون نسمة)، كما أن نسبة العملة الزراعية إلى إجمالي العملة تبلغ ٢٦%، إلا أن نسبة الإنتاج الزراعي من إجمالي الإنتاج القومي ٢٠:١٠% في معظم البلدان العربية، فضل إلى ٣% في الأردن والي ٤٠% في السودان، وذلك بسبب المشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي في الوطن العربي، ومنها العوامل الطبيعية كالصحراء والجفاف، إلا أن الكثير منها ناتج من قصور السياسات الزراعية للحكومة ما أدى إلى تدهور البيئة الزراعية، وتدهور خصوبة الأراضي الزراعية، ونمو الملكيات المفتقة، وانخفاض مستوى التكنولوجيا الزراعية، وضعف القدرة التنافسية، وهجرة العملة الزراعية إلى المدن، وكذلك ضعف الاستثمارات مما يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي والحيواني وبالتالي على الصناعات الغذائية على نحو خطير.

كما تأثر الحق في الغذاء بالعوامل الطبيعية التي يتعرض لها الوطن العربي، ويتضح ذلك في البلدان التي تتعرض لموجات الجفاف والتصحر مثل موريتانيا والمغرب والصومال واليمن، والبلدان التي تتعرض إلى الفيضانات

والسيول مثل السودان والجزائر وجيبوتي، والبلدان التي تتعرض لغزوات الجراد مثل موريتانيا والسودان وليبيا والمغرب ومؤخراً مصر، كما يلعب شح موارد المياه دوراً أساسياً في الحق في الغذاء.



مخاطر نقص الغذاء

ويتعرض الحق في تغذية الجوع والحصول على تغذية سليمة لمخاطر كبيرة، ويعرف الجوع على أنه قصور في التغذية شاملة والمغذيات الدقيقة، ويقاس بتوقف النمو البدني والعقلي واختلال الصحة والوفاة المبكرة وتدنّي العمر المرتقب عند الولادة وانخفاض القدرة على التعلم والانتظام في الدراسة، كما أنه يضر بأجهزة المناعة ويسبب في انتشار الأمراض المعدية والالتهابات وفيروس نقص المناعة (الإيدز)، وهو ينكمس على الإنتاجية في العمل وعلى الانخراط الاجتماعي.

ومن محصلة العوامل والمؤشرات السابقة، فقد أثبتت الدراسات أن هناك ما بين ٧٥-١١٠ مليون نسمة من إجمالي سكان البلدان العربية يعانون من الفقر ومن بينهم ٥٥-٨١ مليون نسمة من سكان الريف بنسبة تتراوح بين ٦٠-٧٠% من عدد الفقراء، وذلك وفقاً للخط القاعدي المستخدم للفقر (دولارين للفقر، ودولار واحد دخل فردي يومياً للفقر المدقّق).

كما تبين نتائج الدراسات التي أجريت على ١٥ بلد عربي أن ٣٧ مليون شخص يعانون من

وجمع المحاصيل وزيادة نسبة الفاقد في المواد الغذائية أثناء النقل.

فضلاً عن ذلك، فإن نمط مصادرة مصادر المياه وتلويثها وتدمير وتجريف الأراضي للزراعية ومعدلات الصيد والمحلات التجارية والفورش الصناعية، وخصوصاً تأثير الجدار العازل الذي يعمل على فصل الفلسطينيين عن أراضيهم، يؤدي إلى تدهورت خطيرة، وتقر الأراضي المصادرة نتيجة للجدار حتى الآن بما يزيد على ٩٦٠٠ فدانا، كما يفاقم سلوك وعنف المستوطنين في عرقلة جمع المحصول واقتلاع المزروعات.

ويضاف إلى ذلك سياسات الاغتيال والاعتقال التي أدت إلى زيادة نسبة الإعاقة، بحيث أصبح للشخص الواحد يمول ٨ أشخاص. وقد تناولت تقارير البنتك الدولي والأم المتحدة للذواء أبعاد انتهاكات هذه الممارسات على الاقتصاد الفلسطيني وعلى الحق في الغذاء، وأبرزت أن نسبة الذين يعيشون في الفقر المنفع في نهاية ٢٠٠٣ قد وصلت إلى ٦٠% من السكان بما يعادل ٣ أمتارها قبل الانتفاضة في ٢٠٠٠ منهم ٧٥% في غزة و٥٠% في الضفة. وأصبح ٥٠% من الفلسطينيين يستمدون تماماً على المساعدات الغذائية والإنسانية، وإن كانت الحوافل الإسرائيلية تهدد سبل تيسيرها. كما انخفض استهلاك الفرد من الغذاء بنسبة ٢٥%، ولا يتناول أكثر من ٥٠% من الأسر سوي وجبة واحدة يومياً.

ونتيجة لهذه الانخفاضات الحادة في معدلات استهلاك الفلسطينيين من الغذاء يعاني ٢٢% من أطفال الضفة الغربية وقطاع غزة أقل من ٥ سنوات من سوء التغذية الحادة والمزمنة، ويعاني ١٥,٦% من الأنيميا والتي تؤثر على نموهم المنقبلي جسمانياً وعقلياً، كما تعاني ٤٨% من النساء من مرض فقر الدم لسوء التغذية.

نقص التغذية، أي ما يقارب من ١٢% من مجموع سكان هذه البلدان يعيش معظمهم في السودان والصومال، وتبين أيضاً أنه لا يزال موجوداً في بعض أغني البلدان العربية ومنها الكويت والإمارات.

وسجلت الفترة الممتدة بين ١٩٩٠-١٩٩٢ وبين ١٩٩٢-٢٠٠٠ (أي المرحلة الأولى في سياسة القضاء على الجوع الممتدة في مؤتمر روما) زياداً في الحد المطلق للنقصي الأغذية في الوطن العربي بأكثر من مئة ملايين نسمة، وكانت أسوأ النتائج في الصومال نتيجة للفراع الأهلي وفي العراق نتيجة للحصار.

ونتيجة لكل هذه السياسات، أصبح سوء التغذية وضعفاً شاملاً بين الأطفال في العديد من البلدان، ومنها العراق واليمن والسودان والصومال وموريتانيا وجيبوتي وفلسطين والأردن ومصر والمغرب ومن المعروف علمياً أن مضاعفت سوء التغذية في السنوات الأولى غير قابلة للعلاج حتى ولو تصبنت البيئة المعيشية في ما بعد، وينعكس على الطول والوزن أو كليهما، كما أنه يؤدي إلى انخفاض في الأداء الجسدي والعقلي ومن ثم بلاءة في التفكير، وانخفاض مستوي الذكاء، وتكني القدرات الفكرية مع الزمن.

كما واجه الحق في الغذاء تحديات كبيرة نتيجة للاحتلال الأجنبي (فلسطين والعراق)، والصراعات الداخلية (السودان والصومال).

فلسطين

في فلسطين المحتلة، أدت الممارسات الإسرائيلية في حظر التجول وإغلاق الطرق والقيود المشددة على حركة الأشخاص والتجارة إلى عرقلة الحصول على الغذاء ولأماء، وما يسيبه ذلك من صعوبة مباشرة في الزراعة

إزداد العدد
المطلق لتناقصي
الأغذية في الوطن
العربي بأكثر من ستة
ملايين نسمة

نتيجة لممارسات
الاحتلال الإسرائيلي
يعاني ٢٢% من
أطفال الضفة
الغربية وغزة من
سوء التغذية

العراق

قبل الاحتلال كانت العقوبات الدولية قد أدت إلى مثل التنمية الاقتصادية وتآكل البنية الأساسية للاقتصاد وتفاقم الحالة الإنسانية، مما أدى إلى سوء التغذية ونقص في ألبان الأطفال، وكان يجري تسجيل وفاة ٦٠٠٠ طفل كل شهر.

ورغم عدم وجود أرقام حديثة منققة لأرقام ما بعد الاحتلال، إلا أن الصورة العامة تؤكد أن الاحتلال قد فاقم الأوضاع بما خلقه من خسائر بشرية ودمار وفترات أمني، فضلاً عن نقشي للبطالة نتيجة حل الجيش وبعض الوزراء.

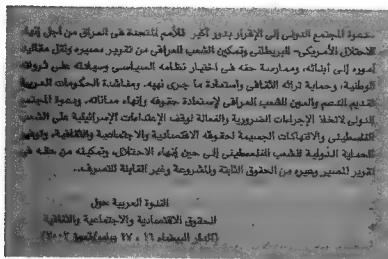
أيضاً ما أدى إليه التحول المفاجئ إلى الاقتصاد الحر من ارتفاع حاد في أسعار السلع والخدمات، وفشل الاحتلال في توفير الخدمات الأساسية خصوصاً المياه والكهرباء والوقود حتى إلى مستويات ما قبل الغزو، وبحسب تقرير لمركي فإن سلطات الاحتلال لم تنفق علي إعادة إعمار العراق حتى نهاية أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٤ سوى ١,٣ مليار دولار من أصل ١٨,٤ مليار دولار تم تخصيصها من قبل الكونجرس، أي أقل من ٧%.

كما أدى انتشار الفساد المالي والإداري ووجود الأخطار الأمنية التي تهدد الأسواق التي تعرض للكثير منها للنصف، وإلى زيادة معدلات الأسر وخاصة في الفلوجة والرمادي، وما صاحبها من خلل في إمدادات الطعام، وقد قلم برنامج الغذاء العالمي بشحن ١,٦ مليون طن من الأغذية إلى المنطقتين بعد الحصار، ووافق على مساعدة الحكومة العراقية في برامجها التموينية التي توزع بمقتضاها مخصصات تموينية شهرية ضعيفة للأسر العراقية.

السودان

بالرغم من تحسن الأوضاع في الجنوب، إلا

أن تصاعد الصراع في دارفور بالعمليات العسكرية بين الأطراف المتنازعة وما صاحبها من قصف جوي وعمليات التدمير الواسعة وإحراق القرى والمزارع، وإتلاف ونهب المحاصيل والحيوانات، فضلاً عن القتل والمشردين واللاجئين، بسبب أزمة إنسانية اعترفتها الأمم المتحدة الأسوأ في العالم.



وأدى الوضع الأمني إلى إعاقة جهود الإغاثة الإنسانية نتيجة إغلاق المنافذ والمعايير والمعوقات التي توضع أمام وصول عمال الإغاثة إلى المضارين والمحتاجين.

وقد وقعت حكومة السودان في ٣ يوليو/تموز اتفاقاً مع السكرتير العام للأمم المتحدة للترمت فيه بتخفيف عدة إجراءات في المجال الإنساني وإزالة العقبات أمام تحقق المعاهدات الإنسانية في دارفور، وتوفير الاحتياجات الإنسانية للمضارين من خلال خطة عمل تنفذ خلال ٩٠ يوماً، غير أن استمرار العمليات العسكرية بين الحكومة وجماعات التمرد، فضلاً عن استمرار الإعدادات على مخيمات النازحين وموظفي الإغاثة الإنسانية أعاق تنفق المساعدات الإنسانية، والتي تقلص حجم تنفقها نظراً لضغط تلبية المجتمع الدولي لاحتياجات التمويل الإنسانية، مما أدى إلى تفاقم أزمة الغذاء.

أن تصاعد الصراع
في دارفور تسبب
في أزمة إنسانية
اعتبرتها الأمم
متحدة الأسوأ
في العالم

الصومال

وتعليم وثقافة والعيش الكريم والصحة)، ولا يرتبط إعمال هذا الحق ببناء الوحدات السكنية فحسب، وإنما يشمل أيضا مبادرات التخطيط العمراني وتوفير البنية التحتية من طرق ومياه وصرف صحي وكهرباء وغيرها وكل ما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الأساسية، ويتأثر بالعديد من العوامل، أهمها انعدام الممكن من حيث توزيعهم وكثافتهم، حيث ترتفع هذه الكثافة في العواصم والمراكز الحضرية الرئيسية، مما يزيد من عبء إعمال هذا الحق (القاهرة والخرطوم والدار البيضاء والرياض) وعدم عدالة توزيعه وزيادة تكلفته في مناطق معينة بالمقارنة بالمناطق الريفية، فضلا عن ضرورة مراعاة اختلاف متطلباته وفقا للثقافة التقليدية السائدة، كما يؤثر في هذا الحق في التحديث السكنية المرتبطة بارتفاع معدلات النمو السكاني، وبالإضافة إلى ازدياد الهجرة من الريف إلى الحضر لتصور برامج التنمية المتوازنة.

ويؤثر مستوى الفقر في إعمال هذا الحق، ويتفاوت بين البلدان العربية، فجد في الدول الخليجية مثلا أن القنط السائد هو إسكان التمليك، حيث تمنح الحكومات تسهيلات لمواطنيها من مخصصات للسكن وقروض بدون فوائد، كما تحصل العمالة الوافدة الماهرة على بدلات سفر ملائمة، أما العمالة غير الماهرة فعادة ما تجد المأوى في شقق مزججة أو مسكرات.

كما تأثر هذا الحق بسياسات وبرامج الإسكان في إطار خطط الإصلاح الهيكلي للاقتصاد في معظم البلدان العربية، فقد شهدت الاستثمارات المخصصة لإسكان الفقراء تدهورا واضحا نتيجة الضغوط لزيادة الاستثمارات في مشاريع الإسكان الاستثماري الفاخر، وضمف مشاريع إسكان الشباب مقابل انتشار نمط سكن التمليك والسكن الترفيهي (المصاليف والمشي)، مما انعكس في

ما زالت الأزمة للصومالية بعيدة عن الحل لنفل جهود المصالحة الوطنية واستمرار للقوى وتجدد الاشتباكات بين الفصائل المتصارعة، وتتعرض جهود الإغلة لتعرض صال الإغلة والمنظمات الإنسانية لانتهاكات من خطف واعتداء بواسطة مسلحين.

وعليه فما زالت الأوضاع الغذائية متردية، والمجاعة متفشية خاصة مع استمرار موجة الجفاف التي تضرب البلاد لمدة سنوات متتالية، بما تدفع إليه من موجات النزوح للسكان، وما يسيبه ذلك من تقليص للمراعي وقطعان الماشية وتقلص الديون، مع ما يحمله ذلك من مخاطر انهيار الاقتصاد المحلي المتكامل للبلاد.

وكانت الأمم المتحدة قد طلبت في أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٣ مساعدات عاجلة لأكثر من ٩٠ ألف شخص يقطنون هضبة صول شمال البلاد، ويشعب نقص التغذية مع نقص للتقانات وفقا لبيان اليونيسيف في مارس/آذار ٢٠٠٤ في وفاة ٢٢٤ طفلا صوماليا كل عام قبل بلوغهم من الخامسة، كما لم تتوفر أرقام مفصلة عن تأثيرات كارثة تسونامي على المناطق الزراعية المحدودة.

الحق في السكن

يخاطب الحق في السكن الذي تناولته المادة ٢٥ من الإعلان العالمي للحقوق المدنية والسياسية والمادة ١١ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إحدى احتياجات الإنسان الأساسية وهي المأوى، ويرتبط إعماله من حيث متناه وأنماطه بالعديد من الاعتبارات والسياسات المؤثرة في غيره من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (عمل

تأثر الحق في
السكن في البلدان
العربية بسياسات
الإسكان في إطار
خطط الإصلاح
الهيكلية للاقتصاد
حيث زادت
الاستثمارات في
مشاريع الإسكان
الاستثماري الفاخر

المناطق العشوائية في البلدان العربية تشكل معوقاً للتنمية ويؤثر للمشاكل الاجتماعية والصحية والأمنية

من المياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء والخدمات الأمنية.

وتتراوح نسبة من يسكنون في أحياء غير مخططة وغير قانونية (عشوائية) في معظم المدن العربية بين ٣٠% و ٦٠%، وفي دراسة صلالة من المعهد العربي لإتساء المدن في ١٩٩٧ ورد أن نحو ٦٠% من العشوائيات في المدن الحربية توجد علي أطراف المدن، و ٣٠% توجد خارج النطاق العمراني، وتوجد ٨% وسط الحواصم، كما كشفت الدراسة عن أن ٧٠% من تلك العشوائيات قد شيدت بطريقة فردية، و ٢٢% شيدت بطريقة جماعية.

والمسكن العشوائي في البلدان الحربية تشكل معوقاً للتنمية ويؤثر للمشاكل الاجتماعية والصحية والأمنية، كما أنها تؤثر في القيم الثقافية والأخلاقية، وأصبحت مناطق مخلفة تصعب السيطرة عليها من الانقلاب الأمني.

وتسأثر الحق في السكن نتيجة الظروف التي تتعرض لها البلدان الحربية المظنة، والأخرى التي تعاني من الصراعات الداخلية.

ففي فلسطين يتعرض الحق في السكن لانتهاكات صارخة في المناطق الفلسطينية المحتلة نتيجة الممارسات التمييزية لسلطات الاحتلال في العقاب الجماعي للمواطنين بهدم منازل نشطاء الانتفاضة وعائلاتهم، ووفقاً لتقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص بالحق في السكن في ٢٠٠٣ قامت إسرائيل في السنوات الثلاث السابقة على التقرير بتدمير ٤٠٠٠ منزل، كما ارتفع معدل هدم المنازل من ١١,٦ منزلاً في الشهر في العام ٢٠٠٠ إلى ١٠٤ منزل في الشهر في العام ٢٠٠٤.

وفي تقريره للعام ٢٠٠٤، ذكر أن إسرائيل دمرت ٤١٧٠ منزلاً، ٦٠% منها بغرض إلزائها، والباقي نتيجة العمليات العسكرية

معاناة الفقراء وشرايح الشباب نتيجة لاختفاء أو ارتفاع إيجارات السكن المؤجر .

هذا فضلاً عن لفتق مشاريع الإسكان في التجمعات السكنية الحديثة للنشأة للتكامل من حيث توافر الخدمات الصحية والأمنية والواصلات والنسبة التحتية اللازمة، مما أدى إلى عدم مساهمتها في حل مشكلة الإسكان، بالإضافة إلى لفتق العدالة والشفافية في تخصيص هذه المشاريع.

ومازلت السياسات والقوانين المنظمة للحق في السكن في بعض البلدان تسعى للتوفيق بين ضغوط الإصلاح الهيكلي والاعتبارات الاجتماعية، ويمثل ذلك في استمرار بعضها في دعم إيجارات الممساكن (ليبيا علي سبيل المثال) أو تقادي مخاطر تحرير العلاقات الإيجارية بين الملاك والسكان (مصر علي سبيل المثال).

الإسكان العشوائي

ومن العوامل المؤثرة في هذا المجال، القومع لرسطاني في الإسكان العشوائي والذي يد أيضاً من محصلة السياسات المتبعة في البلدان الحربية، حيث ينتشر في الكثير منها الإسكان العشوائي وهي بدات كرد فعل لحوامل متحدة لقتصادية وسياسية وديموقراطية وظروف طبيعية، وهذه العوامل مثلاً تدفع بالعديد من سكان المناطق الريفية وغيرها للزوح نحو المدن والحواصم للإقامة علي أطرافها دون التقيد بملكية الأراضي أو نظم ووائح التخطيط العمراني، وتنتشر في مصر والسودان والمغرب وموريتانيا واليمن، وكذا العراق وفلسطين.

وعادة تقام هذه الممساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية، ولا تتوافر فيها الخدمات والمرافق الحكومية لحد اعتراف الحكومات بها مما يجعلها تنفق إلى الخدمات الأساسية الرئيسية

وقد قدر وجود ٣٠٠ ألف نازح من العرب السنة وبعض الشبيحة خلال العدوان والعمليات التي تلتها حتى أغسطس/آب ٢٠٠٤ في محيط كركوك والموصل نتيجة تعجل الأكراد العودة إلى هذه المنطقة تحت غطاء أمريكي والمخوف من نشوء نزاع أهلي بينهم من ناحية وبين العرب والتركمان من ناحية أخرى، ومزاج الكثير من العرب والتركمان في كركوك يعيشون في ظروف بالغة في محاولة حل منازعات الملكية الخاصة بهم حيث قدمت ٣٧٠٠٠ دعوى لم يتم حتى نهاية العام الفصل سوى في ٦٠٠ دعوى منها.

ووفقا للمح الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق فقد بلغ عدد النازحين واللاجئين المائتين في جنوب العراق حوالي ٢٢٤٠٠٠ شخص بنسبة ٧% من سكان المنطقة، وتقدر نسبة العائدين إلى مواطني إقامتهم الأصلية بـ ٣٥% منهم، في حين عادت النسبة الباقية إلى مواطني إقامة أخرى، ويفضل ٦٠% من هذه النسبة العودة إلى محل إقامتهم السابقة وحل منازعات الملكية أو إعادة البناء. هذا وقد أدى حصار الفلوجة في سبتمبر/أيلول إلى نزوح ٢٢٠٠٠٠ من سكانها، وبلغ لتنتشر النمل ما يستدعي إعادة بناء ثلثي مساكن الفلوجة على الأقل.

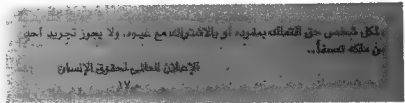
وفي السودان صنعت الأزمة في دارفور من مشكلة النازحين واللاجئين في السودان، فقد بلغ عدد النازحين واللاجئين من الإقليم ما يقارب مليوني شخص ويترفع استمرارها وخصوصا بفقدان منازلهم وأراضيهم، وقد التزمت حكومة السودان في اتفاقها مع السكرتير العام للأمم المتحدة في ٣ يوليو/تموز على الالتزام بعودة هؤلاء النازحين على أساس طوعي، وقد سجلت المصادر تحسن نسبي بطيء بعودة بضعة آلاف

والنصف العشوائي، ومنها ٧٦٨ مبنى في الضفة الغربية، و١٦١ مبنى في القدس الشرقية، و٦٢٨ وحدة سكنية كرد فعل لتقلص المقاومة، وبما شرد حتى ديسمبر/كانون ثان ٢٠٠٤ أكثر من ١٤٠ ألف فلسطيني.

ولاستمرت هذه الممارسات خلال العام ٢٠٠٤ حيث تم تدمير ١٥٠٠ مسكنا وتشريد قرابة ٤٠٠٠ فلسطيني في رفح وحدها في إطار عملية قوس قزح ضمن خطوات تنفيذ خطة فك الارتباط الأحادي ويدعوى البحث عن اتفاق لتحرير السلاح، ومن أبرز هذه الممارسات أيضا اجتياح مخيم خان يونس في ٢٩ سبتمبر/أيلول وأصفه بالمروحيات مما أدى إلى تدمير أكثر من ٥٠ منزلا بالكامل، وذلك بذريعة وقف هجمات المقاومة على مستوطنة نيفيه دوكلايم.

وقد تم توقيع اتفاق في يوليو/تموز بين السلطة الفلسطينية - بين كل من وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ مشروع إعادة بناء المنازل التي هدمتها سلطات الاحتلال في رفح، لكن الخطط الإسرائيلية تخص منطقة رفح الحدودية بهم المنازل لتوسيع مسار محور فيلادلفيا الحدودي.

يتعرض الجرحى
السكن لانتهاكات
صارخة في البلدان
العربية الواقعة تحت
الاحتلال وتلك التي
تتعرض لمنازعات
داخلية



كل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره، ولا يجوز تجريد أحد من ملكه تصفاً..

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

وفي العراق، قدرت المنظمة الدولية للهجرة في أغسطس/آب وجود ١,٤ مليون نازح، ويقتدر حجم القصور في السجلات السكانية اللازمة لإسكان اللاجئين المائتين بـ ٢ مليون وحدة سكنية، وقد أشارت بعض المصادر العراقية أنه في خلال الأربع شهور الأولى لتسحين "جون نغروبوتي" سفيرا لدى العراق قد تم هدم حوالي ثلاثة آلاف منزل بزعم وجود عناصر إرهابية.

من النازحين داخليا واللاجئين من تشاد، ولكن لعدم الثقة في وفاء الحكومة بالتزاماتها يخشى النازحين الاستجابة لدعوات الحكومة.

وفي جيبوتي، شهدت البلاد فيضاً مدمراً في إبريل/نيسان ٢٠٠٤ أدى إلى تشريد ١٠٠٠٠٠ شخص، وهو ما يولّز حوالى ١٥% من السكان، وفي إطار مواجهة الأزمة حصلت الحكومة على قرض طويل الأجل من البنك الدولي لتأهيل البنية الأساسية في مناطق توطين وإسكان هؤلاء المشردين .

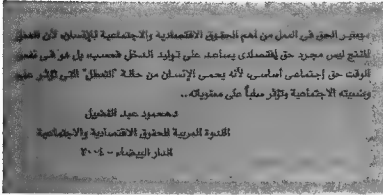
البحرين

الحق في العمل تحدد مضمونه المواد ٢٤، ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواد ٦ - ٧ - ٨ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويمثل الحق في العمل في الحق في اختيار العمل والحماية من البطالة والحق في أجر مشروط لقاء العمل وحق التنظيم والتجمع وحق الرضاة ولوقلت الفراغ وظروف عمل مأمونة وصحية، ويشوب هذا الحق بعض الصعوبات المختلفة في الوطن العربي فهلكات جوهريّة عامة ولكنها متفاوتة المستوى.

ظاهرة البطالة

الحق في اختيار عمل والحماية من البطالة متجسّد بنسبة كبيرة في الوطن العربي، حيث تصل نسب البطالة فيه حسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية في العام ٢٠٠٤ قدر نسبة البطالة في البلدان العربية ما بين ١٥.٧%، وحسب تقرير منظمة العمل الدولية في ٢٠٠٣ متوسط البطالة في

العالم يصل إلى ٦.٢% بينما بلغت في العالم نفسه في الوطن العربي ١٢.٧%، ولكن هناك صور عديدة من البطالة المقنعة في الحديد من صور العمل غير المنتج أو المجزي مثل العمالة المؤقتة، وخلاصة اليوم، ومثل العمالة الهامشية خارج نطاق الاقتصاد الرسمي.



وترتفع نسبة البطالة في الوطن العربي نتيجة برامح للتنمية التي لا تقوم على أساس مستدام مستمر بما يسمح بخلق فرص عمل جديدة ومتنامية، وكذلك ضعف الاستثمار المنتج والحفز على العمل، وكذلك تأثير سياسات الإصلاح الهيكلي وقصور الطائفة الاستيعابية للتقاعين الرسمي والخاص، وبما يزيد من وطأة البطالة لتفتقر العدالة في سوق العمل في الكثير من البلدان العربية لقصور الإدارة والعدم الشفافية وارتباط معايير العمل باعتبارات الخطوة المالية أو السياسية أو الاجتماعية، فضلاً عن ذلك فقد لجأت نسبة متزايدة من العاملين في وظائف لوقت للكل إلى أعمال إنشائية، بما يعكس سوء توزيع عبء العمل، وقد أدت زيادة تشبع أسواق العمل في دول الخليج إلى زيادة نسبة البطالة في بعض البلدان العربية.

وتمثل العمالة في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني النسبة الأكبر من العمالة في معظم البلدان العربية وخاصة مصر والمغرب

يُزِيلُ مِنْ وَطْأَةِ
الْجَمَاعَةِ اِفْتِقَارُ
الْعَدَالَةِ فِي سَوَاقِ
الْعَمَلِ لِقْصَادِ
الْإِدَارَةِ وَالْعَدَمِ
الْشَّفَافِيَّةِ

كانت البطالة سبباً رئيسياً في تفاقم المأسى الناتجة عن محاولات الهجرة غير المشروعة في بعض البلدان العربية

إذا كانت البطالة ترتبط في جزء كبير منها بالفقر، فإنها أيضاً تصب فيه

والسودان، كما يوجد تفاوت في التوزيع العمري والنوعي حيث ترتفع البطالة بين الشباب لتصل إلى ٣٠% وهي نسبة تضطرر لاعتبارهم قوة العمل المضافة سنوياً، دون أن يولكبها إضافة في فرص العمل المتاحة، كما أنها تزداد بين النساء وخصوصاً في منطقة دول الخليج حيث لا تزيد نسبة النساء في سوق العمل على ٥%، وغالباً ينحصر عملهن في مجالات التدريس والطب والتدريس، ولكن يترافق دور النساء في المجتمعات الريفية بالبلدان الزراعية مع تزايد هجرة الذكور إلى الحضر للالتحاق بأعمال في قطاعات أخرى.

وكانت البطالة ميباً رئيسياً في تفاقم المأسى الناتجة عن محاولات الهجرة غير المشروعة في بعض البلدان العربية، ومن ذلك علي سبيل المثال مصرع ١٩٧ صوماليا خلال الفترة من أبريل/نيسان ٢٠٠٣ إلى مارس/آذار ٢٠٠٤ في محاولة الهجرة غير مشروعة إلى اليمن وإيطاليا، كما ظهرت تجارة الهجرة غير المشروعة التي أودت بحياة ٤ آلاف شخص من بلدان المغرب العربي في الفترة من ١٩٩٧ - ٢٠٠٤، كما تكررت مأسى وضحايا هذه الصعاب في مصر، ويحتجز آلاف المغاربة يومياً بالمعبر الحدودي إلى مينة ومليلة، للعمل فضلاً عن العمالة الثابتة هناك، مما دعا أسبانيا لفرض قيود في هذا المجال باستحداث نظم البطاقة للمنطقة للعبور.

وإذا كانت البطالة ترتبط في جزء كبير منها بالفقر، فإنها أيضاً تصب فيه، ومن ذلك علي سبيل المثال تناقص دخل البلدان المصدرة للعمالة في دول الخليج من تحويلات عمالها في هذه الدول نتيجة تشبع أسواق العمل في دول الخليج.

وتتزايد نسبة البطالة خصوصاً في منطقة الأزمات في فلسطين المحتلة تفاهم معدل البطالة

من ٩% في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ إلى ٥٠% و ٦٠% و ٨٠% بين المناطق المختلفة نتيجة ممارسات قوات الاحتلال ضد الانتفاضة والتي وصلت إلى الوقف الكامل للأنشطة الإنتاجية في مجالات الصناعة والزراعة والبناء والصيد والصناعات الحرفية، أي مختلف سبل العيش، مما رفع نسبة الفقر إلى ٧٠% بين المواطنين، ووصل عدد المتقنين للمساعدات الدولية الإنسانية إلى ١,٨ مليون شخص وارتفع معدل الإعالة إلى ثمانية أفراد لكل عائل.

وفي العراق قدرت منظمة الأغذية والزراعة وبرنلج الأغذية العالمي مستوى البطالة بـ ٦٠% نتيجة سياسات الاحتلال في تسريح القوات المسلحة والاستغناء عن البعثيين في العديد من القطاعات، فضلاً عما تسببه العمليات العسكرية من تدمير وفوضى، ومازالت برامج الإعمار وإعادة البناء أبعد ما تكون عن حل المشكلة، وفشت تحقيقات في قضايا الفساد من المسؤولين العراقيين والشركات الأمريكية وخاصة شركة هالبيرتون، كما أن صندوق إعادة إعمار العراق المنشأ من مجلس الأمن بقرار ١٤٨٣ لا يخضع للمساءلة الدولية، ولكن لرقابة شكلية من مجلس دولي استشاري.

وفي السودان يقدر مئات الآلاف عملهم لما تفرضه العمليات العسكرية بين الأطراف المتصارعة من فقدانهم لمزارعهم ومراعيهم وتحولهم إلى لاجئين خارجياً أو نازحين داخلياً. ويتطلب الحفاظ علي معدلات البطالة الحالية والمتوقعة مع قوئ العمل المضطربة سنوياً من العالم العربي بحلول عام ٢٠١٠ خلق فرص عمل لحوالي ٥٠ مليون نسمة، مما يستدعي استحداث ٥ مليون فرصة عمل سنوياً، إما لتلاقي استثناء البطالة فيتعين توليد ١٠٠ مليون

فرصة عمل خلال السنوات الاثنتى عشرة القادمة.

وتشوب عناصر إصعاع حق العمل العديد من التظاهرات نتيجة انتهاكات رسمية أو فعلية تؤكد عدم تكافؤ الفرص وانعدام العدالة، فبالنظر إلى أجر العمل، نجد أن معظم البلدان العربية تحدد حداً أدنى للأجر سواء من جانب الحكومة منفردة (عمان ولبنان وجيبوتي والأردن) أو بالتشاور بينها وبين اتصالات العمال (تونس وسوريا ومصر)، ولكن في بعض البلدان لا يوجد حد أدنى ويترك تحديده لأصحاب الأعمال منفردين (الإمارات والسعودية وقطر واليمن والمغرب) أو بالتشاور مع ممثلين لقطاعات متفرقة عن العمال (الجزائر).

الحق في الحصول على أجر عادل

وتعتبر أجور العاملين مكتسبة في البلدان العربية، إلا أنه يلاحظ تفاوت في ذلك على أسس مختلفة، ففي دول الخليج هناك تفاوت بين العمالة الوطنية والوافدة، والتي تمثل ثلثي القوة العاملة وتصل في بعض الدول إلى ٨٠% (عمان) وحتى ٩٠% (الإمارات) فلأجر العمالة الوافدة أدنى بنسبة كبيرة من العمالة الوطنية التي ترفض أصلاً الالتحاق ببعض نوعيات الأعمال، وحتى في العمالة الوافدة تتفاوت الأجور بين العمالة الفنية الماهرة، والعمالة العادية مثل عمال البناء وفئة الخدم، والذي لا يفي الحد الأدنى لأجورهم بمستوي معيشي لائق للعامل وأسرته، ويخفف من ذلك حصول بعضهم على مخصصات سكن أو وجبات طعام أثناء العمل أو وسائل انتقال أو رعاية صحية.

وفي معظم البلدان العربية الأخرى لا يلتزم القطاع الخاص بالحد الأدنى للأجور الذي ينخفض بشدة بالنسبة لخدم المنازل والعمال

الزراعي وقطاع البناء (إل إن هذه الفئات في معظم البلدان العربية غالباً لا يشملها قانون العمل)، كما يستحوذ القطاع الزراعي على نسبة كبيرة من العمالة في هذه الدول، وتلعب للنساء دوراً بارزاً فيه ولكنه يحد غالباً من قبيل العمالة الأسرية غير مدفوعة الأجر، وعسوما لا يفي الحد الأدنى للأجور بمستوي معيشي لائق مما يضطر العاملين للالتحاق بأعمال إضافية، وإن كانت بعض الحكومات تعمل على رفع الحد الأدنى للأجور (الأردن وسوريا ومصر وتونس والمغرب وليبيا).

وفي بعض البلدان تشكل العمالة بأجر نسبة بسيطة من السكان مثل جيبوتي، وموريتانيا التي مازالت المقلضة هي السمة الرئيسية لاقتصادها، (٢٥% فقط من العمالة منتظمة ومدفوعة الأجر).

أسبوع العمل يتراوح في البلدان العربية ما بين ٣٥ إلى ٤٨ ساعة أسبوعياً مع راحة يوم أو يومين أسبوعياً، وإجازة سنوية بأجر لمدة شهر أو أقل، ولكن لا يلتزم للقطاع الخاص بذلك.

حق التنظيم وتشكيل أو الانضمام إلى نقابات واتحادات عمالية معترف به في معظم البلدان العربية وإن كانت بعض الدول تقصره على تشكيل فيدرالية واحدة (الكويت) والبعض يقصره على المواطنين فقط دون الأجانب (ليبيا والأردن)، ولكنها في بعض البلدان لا تتمتع بالاستقلال لمسطرة الحكومة منهجياً (سوريا والمغرب) أو لارتباطها بالأحزاب والفكرات السياسية (المغرب والأردن ومصر)، وتكتفي الدول التي لا تقر أو لا ينص قانونها على حق التنظيم (السعودية والإمارات وعمان وقطر) بإنشاء لجان عملية تمثل العمال في مواجهة أصحاب العمل.

حق الإضراب تسمح به معظم البلدان العربية

في معظم البلدان العربية لا يلتزم القطاع الخاص بالحد الأدنى للأجور خاصة في مجال العمل الزراعي وقطاع البناء

مجمل الأوضاع المتحركة في حق العمل في الوطن العربي تعرض تشوهات وانتهكات لإعمال هذا الحق

بشروط تنظيمية خلسة مثل الإذن أو الإعلان المسبق أو استفتاء إكثاريات التفاوض، ولكن هناك دول قررت عدم إقرار هذا الحق (ليبيا والمملكة وقطر) أو التفاوض عن نكرة أصلاً (الإمارات وعمان)، وقد وقعت عدد من الإضرابات خلال العام في الإمارات، ومنها إضراب بعض عمال القطاع الخاص احتجاجاً على التصف في ظروف العمل أو عدم دفع الأجور، وإضراب ٢٠٠ من العمال الأسويين احتجاجاً على ظروف العمل (٤ أيام في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤) وفي المغرب إضرابات الملتحقين وموظفي البنوك والمدرسين وموظفي شركة الطيران، وفي الجزائر إضرابات عمال في مجال البناء والطب والمواثي والتعليم والجمارك، وفي الأردن الإضراب العام احتجاجاً على ارتفاع أسعار الوقود.

الاعتبارات الصحية وضمانات الأمن والسلامة في جميع البلدان العربية تضع معايير مناسبة، ولكن مستوى الالتزام بها، بالإضافة إلى المعايير الخاصة بالحد الأدنى لسن العمالة والأجر، هو جسد متواضع في معظم البلدان خاصة في القطاع الخاص وغير الرسمي، حيث لا يجري الالتزام بها، بالإضافة إلى أن معظم البلدان تفقد الإمكانيات اللازمة لضمان المراقبة الفنية والمساعدة اللازمة.

ويشكل ذلك مع مجمل الأوضاع المتحركة في حق العمل في الوطن العربي الأسس وراء عدة ظواهر تتميز بها سوق العمالة في العالم العربي تكمن تشوهات وانتهاكات صارخة، ومنها:

أولاً : القصور الشديد في السطحة التأمينية عن تغطية مخاطر الحياة والصحة، ويتكرر مفهوم إغفال الحقوق التأمينية بدعوى ضمان مرونة سوق العمل، ونسبة كبيرة من قوة العمل خاصة المرتبطة بالقطاع غير الرسمي تتجاوز ٤٠% (في تونس والمغرب ومصر وسوريا

وجيبوتي وموريتانيا) لا تشملها أي ترتيبات للحقوق التقاعدية، وحتى في الدول والقطاعات التي تنظم رواتب تقاعدية نجد أن مستوى هذه الرواتب من التحدّي بدرجة تصل إلى الرمزية، كما أن نظام التأمين ضد البطالة غير قائم في الوطن العربي، أما التأمين الصحي يوجد بشكل غير شامل لقطاعات عريضة من العاملين، ويتم بتكفي المستوى والنفاد العدالة، وتزايد مخاطر الانتهاكات في ظل سياسات الإصلاح الهيكلي بوجود دعوات لخصخصة نظم التأمينات الصحية بما يهدد خروج فئات عمالية أوسع من مظلتها.

ثانياً : اتساع نطاق ما تعانيه العمالة الوليدة من انتهاكات، فهي مستهدفة من حقوق التنظيم والمفاوضة الجماعية، وتعرض لتمييز ضدها في ظروف ومعايير عمل تصل إلى حد التصف خاصة في دول الخليج، ومبعث ذلك نظم الكفيل المعمول به في هذه الدول ونصف أصحاب العمل في استغلاله وخاصة بالمعاطلة في الموافقة على تصاريح المغادرة أو إصدار كارت عدم المعانة في التحول إلى عمل آخر، فضلاً عن احتجاز وثائق السفر مما يعني في الواقع احتجازهم وإخضاعهم لعمل إجباري، ومازال هذا السلوك يمارس حتى في الإمارات رغم قرار المحكمة الفيدرالية في ٢٠٠٣ بعدم جواز احتجاز جواز السفر باعتباره وثيقة شخصية، كما تعاني العمالة الوليدة من التمييز في ملاذات العمل وفي أقسام البوابات وأحكام المحاكم وانذرا ما يلجأ للعمال إلى استخدام حقه في الشكوى خوفاً من فقد العمل.

كما تتفاقم معاناة العمالة في مجالات الزراعة والبناء وخمسة المنازل، حيث عادة ما تقيم العمالة غير الماهرة في ظروف معيشية متدنية من سكن في شقق مزدحمة إلى الإقامة في معسكرات عمل، فضلاً عن تجاهل شروط

إن نظام الكفيل المعمول به في بعض البلدان العربية والتعسف في استعماله يعد انتهاكاً لحقوق العمال الوافدة

التملك فيما يتعلق بالرعاية الصحية والغذاء وتذكر السفر، وكذا تأخير صرف الأجور، وقد وضعت وزارة العمل في دولة الإمارات مثلاً ما لا يقل عن ١١٠٠ مؤسسة عمل في القائمة السوداء بسبب هذه الانتهاكات، ولوردت التقارير عنها أيضاً لجوء ٨٠ عامل يومياً إلى المستشفيات للعلاج من الإصابة بضربة شمس وقلة الراحة ونقص إمدادات المياه وتربيت للظل في درجة حرارة تصل إلى ٥٠ درجة مئوية أو أكثر.

كما تعرض فئة خادمت المنازل (التي تقدر بنسبة العالة الأجنبية، وتكفي هذه الفئة في أغلبها من نول شرق وجنوب شرق آسيا) إلى معاملة أشد وانتهاكات عدة، بدءاً من الإعلان عنهن كضلع، وتعرضهن لمشاكل سوء التغذية والعمل ساعات إضافية، إلى الضرب والاحتجاز، والتحرش الجنسي وصولاً إلى الاغتصاب، وتنفذ هذه الظروف إلى هروب الخادمت ولجوهن إلى السفارات طلباً للإصاف أو الحماية أو الترحيل، وقد سبق أن أصدرت بعض الدول تحذيرات لمواطنيها من مخاطر الانتهاكات في هذا العمل، بلغ أن أصدرت الهند قراراً بمنع من الالتحاق بهذه الأعمال، ولكن لم يمنع استمرار تجارة التكتيريات من تنفيذ هذا القرار، ففي الكويت علي مبيد المثل أعلنت سفارة بنجلاديش أن ١٠% من خادمت المنازل يملن بكون مقابل سوى الطعام والملوي، ويبلغ متوسط الخدمات القليلينبات للاحتاجات إلى سفرة القليلين في أي وقت في العام ١٣٠ خادمة، وقد استخدمت طائرة أمير البلاد مرتين في أغسطس/آب لترحيل مئات من الخادمت السريلانكيات المحتجزات في المطار، وتم ترحيل مئات من الخادمت الفلبينيات بعد لجوهن لسفارتهم، كما تم ترحيل حوالي ٢٠٠ خادمة إندونيسية (و غالباً لا تنقلنى للخدمات

الهاربات تعويض نهلية العمل نتيجة لعدامات الكفيل ضدهن بالسرقة)، وتقع مثل هذه الانتهاكات في الإمارات وعمان وقطر (تمت ٦٦٩ خادمة إندونيسية شكوي بهذا الشأن في قطر).

وتتمت ظاهرة انتهاك حقوق الخادمت الأجنبية إلى الأردن ولبنان (وهن غالباً من أصل أفريقي وآسيوي) وقلمت الحكومة اللبنانية خلال ٢٠٠٣ بإغلاق ١٥ وكالة تشغيل على خلفية عدم الالتزام بمعايير العمل.

ثالثاً : نقشي ظاهرة عمالة الأطفال والتي تمثل ظاهرة عامة في جميع البلدان تقريبا بنظيرها تسرب ٧,٥ مليون طفل خارج التعليم، و١٣,٥ مليون طفل عمل تنتهك طفولتهم، ويختلف الحد الأدنى لمن العمل بين الدول ولكنه في القطاع الرسمي والمصنعي غالباً ١٨ سنة، أما في القطاع الخاص فيختلف لمن المسموح به ما بين ١٥ سنة (المغرب وقطر واليمن) و١٤ سنة (جيبوتي ومصر) و١٣ سنة (تونس وموريتانيا) وذلك بشرط موافقة ولي أمر الطفل، ومع ضمانات خاصة من حيث عدد ساعات العمل (٦ ساعات يومياً) وظروله (منع العمل في أعمال خطيرة وشاقة، ساعة راحة يومياً، منع العمل في الفترة المسائية).

ومع ذلك فهذه القواعد غير معمول بها واقياً إلا في المجال الرسمي، أما في القطاع غير الرسمي فإن عمالة الأطفال تمثل مشكلة خطيرة، حيث تنتهك حقوقهم في الرعاية الصحية والنضية والنمو السوي والتعليم، ونسبة كبيرة منها تجري بكون تعاقدات وبدون أجر مدفوع، كما أنها تعرضهم لمخاطر جسيمة كتجنيدهم في الميليشيات المسلحة في السودان والصومال، وفي العمل في سبائك الهجن في دول الخليج (٥٠٠ طفل في الإمارات رغم نجاح منظمات حقوق الإنسان في إقلا ٤٠٠ طفل) وفي الدعارة

إن نقشي ظاهرة
عمالة الأطفال في
جميع البلدان العربية
مشكلة خطيرة
وانتهاك لحقوق
الطفل

من الضروري دعم الأسر وزيادة فعالية الرقابة وإدماج الأطفال في التعليم معالجة ظاهرة أطفال الشوارع

الحق في التعليم ضمان جوهري للتنمية الاقتصادية عموماً والبشرية بصفة خاصة

الرقابة وإعادة إدماج الأطفال في التعليم مع توجيه اهتمام لمشاكل الأسرة التي تقف وراء ظاهرة أطفال الشوارع.

رابعاً: وجود بعض ممارسات السفرة أو العبودية الطوعية في بعض البلدان العربية، ومن ذلك ممارسات الملوشيات القبلية المتصارعة في الصومال وإجبار المولودين من الأغنياء القبليّة الأخرى علي العمل في مزارع العوز بدون مقابل، وفي السودان تبرز مشكلة لتجنيد الإجباري للأطفال من قبل الملوشيات المتصارعة، وكذلك استمرت بمعدلات أقل ظاهرة اختطاف الفتيات بين القبائل وميليشياتها المتصارعة وإجبارهن علي الخدمة، وفي المغرب من مظاهر السفرة قيام بعض الأسر في الحضر بلهواء بعض فتيات الريف مقابل تشغيلهن، ومازالت بعض صور العبودية الطوعية منتشرة في موريتانيا رغم جهود الدولة في إلغائها رسمياً وذلك تحت وطأة الفقر والجفاف وشيوع نمط المقايضة، مما يدفع بعض العبيد السابقين وأبنائهم لاستمرار العمل لدى ملاكهم السابقين مقابل المأوى والغذاء والرعاية الصحية، هذا فضلاً عن استمرار تراث التقليد والأفكار التي تكرر العبودية فعلياً في المناطق الريفية والقرى النائية.

الحق في التعليم

الحق في التعليم ضمان جوهري للتنمية الاقتصادية عموماً والبشرية بصفة خاصة، كما أنه دعامة للحقوق الإنسانية للتقدم والمجتمع ولقرص الارتقاء والحركة الاجتماعية، وقد تناولته المولد ١٢،١٤،١٥ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويشتمل الحق في التعليم علي منظور للتربية للتعليمية المنهجية كما يشتمل أيضاً علي منظور

والشغل، وتعرض الأطفال لأنشطة العصابات المتخصصة في التجارة بهم.

وإذا كانت الأرقام غير متاحة في بعض الدول كتونس وليبيا، فإن الأرقام المتاحة توضح مدى اتساع الظاهرة في بلدان أخرى، ففي مصر يقدر عدد الأطفال العاملين بـ ١,٥ مليون طفل، وفي المغرب من ٦٠٠ ألف إلى مليون، وفي اليمن ٥٠٠ ألف، والجزائر ٢٥٠ ألف طفل، وتقدر النسبة المئوية في فلسطين ١,٧% من الأطفال في سن ١٤:٦، وفي لبنان حوالي ١٢% من الأطفال في سن ١٨:٦، وتبلغ النسبة في سوريا ١٨%، وتبلغ في الصومال رقماً يقارب ٣٢,٥% من الأطفال في سن ١٤:٥ سنة.

وتختلف نسب صلالة الأطفال وقطاعات تشغيلها لدخل البلدان، فهي تتركز في الحضر، وتتركز في العمل في بعض مؤهيات الأسرة مثل المطاعم والمحلات والتدريب علي الحرف اليدوية والورش والمحلات والصناعات الخفيفة مثل السجاد والأحذية والخدمة في المنزل ومسابق الهجن والشغل لصريح وبيع ملح مملحية، أما النسبة الأكبر فتتركز في الريف في قطاعات الزراعة والرعي وصيد الأسماك والتبعية الجوال وخدمة المنازل للفتيات (في مصر تبلغ نسبة العمالة الزراعية للأطفال ٧٨% من جملة لصالحة، خاصة في الصيف ووقت الحصاد).

ويقف الفقر خاصة في الريف دافعا وراء تشغيل الأطفال، خاصة مع ارتفاع نسبة بطالة الأبناء واتجاه معدلاتها في التزايد (العراق تحت الاحتلال).

وتستأثر العديد من الدول في مكافحة هذه الظاهرة مع منظمة العمل الدولية في إطار البرنامج العالمي لمكافحة صلالة الأطفال (المغرب واليمن وفلسطين) أو مع اليونيسيف (لبنان وسوريا) ويستدعي ذلك وجود قاعدة ييلفت حول الظاهرة ودعم الأسر وزيادة فعالية

الحق في المعرفة والحق في حرية البحث العلمي كجوانب ذات تأثير وتفاعل متبادل، كما تتفاقم التأثيرات السلبية المعقدة لهذه الحقوق في ظروف الأزمات والاحتلال الأجنبي والصراع الداخلي وللكوارث الطبيعية (فلسطين والعراق والسودان والصومال وجيبوتي).

كما جرى رصد تأثير سلبى متبادل بين ضعف العملية التعليمية، وتراجع الحق في المعرفة وحرية تدفق المعلومات ونقص حرية البحث العلمي.

فعلى صعيد الحق في السرية التعليمية المنهجية، توضح مؤشرات إصالح هذا الحق أن نسبة الزيادة في الإنفاق على التعليم بدلت تتضاعف منذ العام ١٩٨٥ نتيجة ضغوط إصلاح هيكلي الاقتصاد وما فرضته من ترشيد الإنفاق على الخدمات، خاصة مع تزايد النمو السكاني وارتفاع الأسعار، مما أثر على الصورة العامة لمكونات هذا الحق كماً وكيفاً.

ومن المشاكل المساندة في إصالح الحق في التعليم بالبلدان العربية نجد اتجاهها علماً لضعف الاهتمام بالتعليم قبل المدرسي رغم تأثيره الجوهري في تشكيل عقل الإنسان وتطوره المستقبلي.

ولكن معظم البلدان العربية للزمت بتوفير تعليم أساسي مجاني إلزامي حتى من معين، مع اختلاف هذا السن في الغالب ١٥ سنة (مصر واليمن وليبيا وقطر والبحرين والسودان) وكثير من ذلك في الأردن وتونس (١٦ سنة) وكثير من ذلك في لبنان (١٣ سنة) ولبنان وسوريا (١٢ سنة) والإمارات (١١ سنة) وهو في بعض البلدان غير إلزامي (سلطنة عمان)، كما أنه في موريتانيا غير مخطط قبل ٢٠٠٧ للمقبل، كذلك لا تخصص حكومة جيبوتي تقريبا أية اعتمادات للتعليم ولا ترتقب الالتزام به.

كما تلزم بعض البلدان بمجانبة التعليم حتى مستوى الجامعة (الإمارات والكويت وقطر وسوريا ومصر وليبيا) ويلاحظ حداثة مؤسسات التعليم العالي (ثلاثة أرباع الجامعات العربية أنشئت في الربع الأخير من القرن العشرين) ولا يتعدى عصر ٥٧% منها ١٥ عاماً، وتسيطر الدولة عليها بما يلغي استقلال الجامعات، ورغم ارتفاع عدد المتسبين إلى الجامعات، إلا أن نسبة الالتحاق مازالت متدنية وخصوصاً فيما يتعلق بالإناث، بالإضافة إلى أن بعض البلدان تسيطر التعليم المختلط في مرحلتى الثانوي والجامعي (معظم دول الخليج) وتفرض حظراً على تعليم الإناث في مجالات معينة، فالسعودية على سبيل المثال لا تسمح بتعليم الإناث في أقسام الهندسة والمعارف والإعلام.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تراجعا في نسبة المتخصصين في العلوم الأساسية العلمية الطبيعية لصالح العلوم الإنسانية، وضعف المناهج فيها لاتباعها بالاطلاع الأكاديمي البحث بعيدا عن الاحتياجات وللتطورات التكنولوجية والإنتاجية الواقعية.

ومن جانب آخر، لا تفي السياسات التعليمية في الوطن العربي الآن بحق ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع وفقا لقدراتهم النسبية، ويظهر ذلك في أعداد المدارس للنوعية المخصصة لذوي الإعاقات الخاصة بما يتيح تطوير قدراتهم وإدماجهم في المجتمع، كما لا يوجد أساليب للرعاية الخاصة للمتفرقين لإطلاق طاقاتهم ونبوغهم وإدماجهم بشكل يتيح استيعابها والتوافق غير التاملي معها.

كذلك تعد إشكالية تحديد أنماط ومستويات التعليم في الوطن العربي نتيجة قصور الإنفاق الحكومي عن الوفاء بمتطلبات الخدمات التعليمية سببا في فتح ألباب ألام مشاركة القطاع الخاص والهيئات الأجنبية وبعض قطاعات المجتمع

هناك تأخير
سلبى متبادل
بين ضعف العملية
التعليمية، وتراجع
الحق في المعرفة
وحرية تدفق
المعلومات. ونقص
حرية البحث
العلمي

لاتزال مشكلة الأمية تمثل التحدي الكبير في الوطن العربي

والفقدية والمهارات التطبيقية، وبالتالي لا يمكن أن تطلق طاقات الابتكار والإبداع، وتقتصر بشدة عن التكيف مع المتطلبات الحديثة لسوق العمل في عصر تتزايد فيه ثورة المعلومات والاتصالات.

ولا تزال مشكلة الأمية تمثل التحدي الأكبر، حيث تصل نسبتها في الوطن العربي إلى ٤٦% من مجمل السكان، ووفقاً لأرقام ١٩٩٩ تتفاوت النسبة بين البلدان، وبين النوعين :

فأقل النسب في الأردن ١٠,٨% بتفاوت بين الذكور ٥,٥% والإناث ١٦,٦%، والبحرين ١٢,٩% بتفاوت بين الذكور ٩,٥% والإناث ١٧,٨%، ولبنان ١٤,٤% بتفاوت بين الذكور ٨,٢% والإناث ٢٠,٢%، والكويت ١٨,١% بتفاوت بين الذكور ١٦% والإناث ٢٠,٦%، وقطر ١٩,٢% بتفاوت عكسي بين الذكور ١٩,٩% والإناث ١٧,٤%.

وتبلغ المعدلات الوسطى في ليبيا ٢٠,٩% بتفاوت بين الذكور ٩,٨% والإناث ٢٣,١%، السعودية ٢٣,٩% بتفاوت بين الذكور ١٦,٥% والإناث ٢٣,٩%، الإمارات ٢٤,٩% بتفاوت عكسي بين الذكور ٢٦,٢% والإناث ٢٢%، سوريا ٢٦,٤% بتفاوت بين الذكور ١٢,٣% والإناث ٤٠,٧%، وعمان ٢٩,٦% بتفاوت بين الذكور ٢٠,٩% والإناث ٤٠,٤%، وتونس ٢٠,١% بتفاوت بين الذكور ١٩,٦% والإناث ٤٠,٧%، والجزائر ٣٣,٤% بتفاوت بين الذكور ٢٢,٦% والإناث ٤٤,٣%.

أما المعدلات العليا في جيبوتي ٣٦,٦% بتفاوت بين الذكور ٢٥,١% والإناث ٤٧,٢%، والسودان ٤٣% بتفاوت بين الذكور ٣١,١% والإناث ٥٥,١%، ومصر ٤٥,٤% بتفاوت بين الذكور ٣٣,٩% والإناث ٥٧,٢%، والمغرب ٥٢% بتفاوت بين الذكور ٣٨,٩% والإناث ٦٤,٩%، واليمن ٥٤,٨% بتفاوت بين الذكور

المحدثي خاصة من الهياكل الدينية، فتحدث بالتالي أزمات التعليم ومستوياته ما بين تعليم عام يتميز باستيعاب كمي أوسع لشرائح المجتمع مع رداءة وتكني مستوى العملية التعليمية والمحتوي التعليمي مما انعكس في ظاهرة الدروس الخصوصية بما تشكله من أعباء مالية، وتعليم خاص لفئات مميزة مجتمعياً يمكنها الوفاء بالمتطلبات القاعدية لمستوى تعليمي أفضل، وإن كان يحمل جزئياً مضاطر الإصلاح عن هوية وثقافة المجتمع والانجذاب إلى هويات وثقافات أخرى، وتعليم ديني تهض به الهياكل الدينية وغالباً ينصب جوهر محتواه على الترتك التاريخي والفقه مما يكرس الجمود الفكري والاعترايب الداخلي، كما توجد في بعض الدول فروع للتعليم المهني والفني ولكنها بامتواها الحالي معزولة عن دوائر ومتطلبات الإنتاج الفعلي.

ويمكن رصد ظاهرة ملهية أخرى في الوطن العربي، وهي التفاوت في معدلات الحصول على الخدمة التعليمية، سواء كان ذلك على أسس نوعي حيث تخفض معدلات الالتحاق بين الإناث عنها بين الذكور، أو على أسس إقليمي بمعنى انخفاض معدلات ونسب التعليم في الريف مع اتساع الفجوة النوعية فيه بالمقارنة بها في الحضر، وهو مؤشر واضح لاعتقاد العدالة في الحقوق التعليمية.

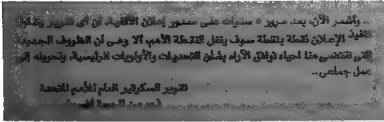
وتفتقر العملية التعليمية لمعايير المراقبة، والتقييم، سواء في ناحية، لأسلوب الإدارة للمؤسسات التعليمية، أو معدلات الربحية المنحسبة وعدم الاستغلال في للتعليم الخاص، أو معايير الجودة وجوى المناهج عموماً، وهي المعضلة الرئيسية التي يواجهها التعليم، فالمناهج والكتب الدراسية وأساليب التعليم وإعداد المعلمين ومعايير التقييم تتركس لتلقي والخصوع، ولا تحفز الحوار والقدرات الفكرية

مناهج التعليم في
الوطن العربي
لا تحفز الحوار
والقدرات الفكرية
وبالتالي لا يمكن
أن تطلق الابتكار
والإبداع

٣٣,٤% والإث ٧٦,١% وموريتانيا ٥٨,٤% بتفاوت بين للذكور ٤٧,٨% والإث ٦٨,٦%. وتعكس المحصلة في الوطن العربي الفضل في تحقيق الرسالة المستهدفة كأداة لتطوير قدرات الفرد وضمان الأمن الاجتماعي والحالة الاجتماعية، حيث تركز للفرق وتوجد الحراك الاجتماعي، وتؤثر سلباً في التقدم العلمي والاقتصادي للبلدان ودعم الهوية الثقافية خاصة مع ما يواجه تعريب للتعلم من مشاكل.

وتحاول البلدان العربية وضع سياسات وبرامج لمواجهة أوجه القصور في إعمال حق التعليم بمبادرات خاصة متنوعة وفقاً لنوعية المشاكل الملحة في كل بلد، فمثلاً شاركت العديد من البلدان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دورتين، الأولى لتقييم برامج للتدريس الجامعي في علوم الحاسب، والثانية لإدارة الأعمال شارك فيها ٧ جامعات (١٤ عامة و ٣ خاصة) من ١١ دولة عربية(المغرب والجزائر ومصر والسودان واليمن وسوريا ولبنان وقسطنطين والأردن والبحرين وعسل) ثم تم ضم فرعي للفنون والتربية إلى هذا الجهد. كما شغل التعليم للديني دائرة واسعة من النقاش خلال العام في إطار تطوير المناهج والتي شملت أيضاً اللغة العربية وللتاريخ والتربية القومية وما قد تتضمنه من عنف أو تعصب أو تحنيط للذات والانغلاق، وأوسع هذه المناقشات جرت في مصر حول تطوير برامج للمعاهد الأزهرية، ومنقشات مجلس الأمة الكويتي حول استراتيجية للتعليم الجديدة، بينما قررت اليمن في يونيو/حزيران ٢٠٠٤ إغلاق جميع المراكز والمدارس الدينية التي تزول نشاطها خارج وزارة التعليم، وهو ما يرتبط أساساً بالحملة الدولية لمكافحة الإرهاب. وتضع البلدان العربية برامج لمكافحة الأمية ورأب الفجوة النوعية والإقليمية فيها بالتكامل

مختلفة، ومع ذلك فلا تتوقع للتعريب وللدراسات الدولية والإقليمية لخفض هذه الوصلة بين للذكور قبل نهائية الربع الأول من القرن ٢١، وبين النساء قبل عام ٢٠٤٠.



يتطلب الوفاء بالحق في اكتساب المعرفة منظومة نشطة وحيوية لنشر المعرفة عبر عمليات مجتمعة، وهي للتثنية والتعليم والإعلام والترجمة، ولكن البيئة الاجتماعية والتجارية السائدة لا تحلي معايير القيم الاجتماعية فيها قيمة لكسب المعرفة التقنية، بل إن التخلف في اكتساب المعرفة وتوظيفها وإنتاجها يجعل التقنية لاستيراد المشروعات الجاهزة (BOT) ويؤدي إلى الإحجام عن الاستثمار المنتج المحفز لبناء مجتمع المعرفة.

وفي ظل تسارع ثورة المعلومات والاتصالات تتزايد المخاطر من لتساع الفجوة الرقمية بين البلدان العربية وبقي دول العالم، حيث لا تزيد نسبة العرب من مستخدمي شبكة الإنترنت دولياً عن ٥,٥% وتتفاوت هذه النسبة ذاتها بين البلدان العربية، وذلك رغم تزايد نسبة الهواتف الثابتة والحاسب الشخصية وظل عدد مواقع الإنترنت ونسبة مستخدميها المؤشر الرئيسي على هذه الفجوة، كذلك تقاس بحجم للترجمة من وإلى اللغات الأخرى.

ويتطلب إتاحة الحق في المعرفة بناء القدرة التقنية وتيسير الوصول والتفاعل مع وسائط وتقنيات الاتصال بما يدعم تكوين رصيد تركمي بشكل رأس مال معرفي من أجل تكريس توظيف المعرفة، وقد اتخذت العديد من البلدان العربية خطوات هامة على هذا الطريق، أهمها إعادة

إن التخلف في
اكتساب المعرفة
التقنية وتوظيفها
وإنتاجها يؤدي
إلى الإحجام عن
الاستثمار المنتج
لبناء مجتمع المعرفة

للتفتيش في إغلاق ٥٨٠ مدرسة، وبالتالي استحالة وصول أكثر من ٢٢٦.٠٠٠ طفل و٩٣٠٠ مدرس إلى مدارسهم.

كما أنت سياسات الإغلاق لمنع سفر الطلاب الدارسين في الخارج، وتقويت فرص التحاقهم بجامعاتهم، فضلاً عن تعمد قوات الاحتلال تدمير وسرقة الممتلكات من الحواسيب الآلية سواء من المؤسسات التعليمية أو قطاعات أخرى كالتأمين والحد.

وفي العراق، تأثر الحق في التعليم من جراء العمليات العسكرية، وأدى إلى تضرر المنشآت التعليمية ولبنية المدارس وتدمير نسبة كبيرة من المعلمين والأجهزة داخل الجامعات ومراكز البحث العلمي، ولم ترد معلومات عن تأثير العمليات العسكرية في الفلوجة والرمادي على الأوضاع التعليمية.

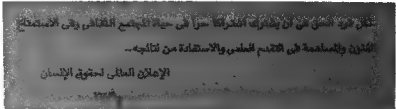
كما تأثر سلباً نتيجة التدخل لفرض سياسات معينة من خلال تعيين مستشار أمريكي لوزارة التعليم العالي وتغيير مناهج التعليم بحذف بعض الأبواب من مواد التربية الدينية والعلوم الاجتماعية، وأنت سياسة إقصاء للبعثيين إلى خسارة ما يزيد على ٨% من إجمالي عدد الأكاديميين من حملة الدكتوراة والماجستير، وقد لجأ ٣٠% من التقنيين إلى مغادرة العراق كلية، وكان خبراء الذرة والنفيزياء النووية والكيمياء وعلم الاتصالات محور التركيز في هذه السياسة.

ووصلت قوات الأمريكية المحتلة اعتقال العلماء والأكاديميين والتقنيين (عالم السعدى، هدى عباس) بل منعت هذه الممارسات لتشمل طلاب الدراسات العليا (محمود فرحان مصلحي سليمان داود سلوم، ياسين محمد).

وتعمل العديد من الهيئات الدولية على محاربة إعادة تأهيل العديد من المدارس في العراق،

هيكله قطاع الاتصالات وإشاحة خدمات الإنترنت، وكذلك تخطط للعديد من البلدان برامج تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية.

فضلاً عن ذلك، فلا تزال العديد من القيود القانونية والسياسية القائمة على الساحة العربية تعطل حرية تدفق المعلومات، وبالتالي تعطل إعمال الحق في المعرفة، وبصفة خاصة القيود على حرية الرأي والتشعر.



وتتأثر حرية البحث العلمي كذلك بهذه القيود ويتعطل المعرفة وحرية تدفق المعلومات، خاصة مع إثارة تقارير إقليمية إلى انخفاض معدلات الإنفاق على البحث العلمي على نحو كبير ومؤثر وعدم ربطها باحتياجات المجتمعات في ظل تسييس استراتيجيات البحث العلمي، ورصدت لتقارير ظاهرة هجرة الكفاءات وانخفاض براءات الاختراع المسجلة.

وتتأثر فعالية إعمال الحق في التعليم في مناطق الأزمات، ويصل التدهور فيها إلى مستويات حادة، ففي فلسطين، تتسبب عمليات الاجتياح الإسرائيلي المتكررة للمنطق الفلسطينية في وقوع العديد من الشهداء من الطلبة والمعلمين والإداريين، وكذلك إغلاق الجامعات والمعاهد والكليات والمدارس، وقد منعت قوات الاحتلال الطلبة في قطاع غزة من الالتحاق بمدارس وجامعات الضفة الغربية مما فرت على هؤلاء الطلبة فصلاً دراسياً واحداً على الأقل، وقد استمر غلق جامعتي الخليل ويوليتكنيك في الضفة الغربية وهدمها فترة ثمانية شهور، وقد قررت منظمة اليونيسف مع بدلية للعام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ تسبب حظر التجول ونقاط

لاتزال العديد من القيود القانونية والسياسية القائمة على الساحة العربية تعطل حرية تدفق المعلومات وبالتالي تعطل إعمال الحق في المعرفة

تجنيدهم في الميليشيات المتصارعة.

كما تفتقر المدارس بجميع مستوياتها الكتب ولتجهيزات المعملية وإمدادات المياه، ويتم مستوى تأهيل المعلمين بالضعف الشديد، وغالباً يتحمل الآباء مصاريف المدارس، ولكن هناك إقبال على المدارس الدينية قليلة التكاليف، وتقدر نسبة الذين تلقوا تعليمًا أوليًا على مستوى الدولة بكل من ٢٥% من السكان.

وفي جيبوتي ونتيجة الفيضان المدمر التي تعرضت له البلاد في أبريل/نيسان ٢٠٠٤ والذي تسبب في مقتل ١٠٠ من السكان وتشريد ١٠٠ ألف آخرين اعتمد البنك الدولي قرضاً طويلاً الأجل لمعالجة آثار الفيضان، ويوجه جزء من هذا القرض لإصلاح وتأهيل المدارس المتضررة وإسداها بمرافق ومراكز رعاية صحية توفر للخدمات لحوالي ١٠٠ ألف شخص، مما يخفف الضغط على المراكز الصحية الأساسية الأخرى.

الحق في الصحة

تعرف منظمة الصحة العالمية لصحة بأنها "حالة من العافية البدنية والعقلية والاجتماعية"، والحق في الصحة هو الحق في المحافظة على الصحة والحصول على العناية الطبية ولتأمين ضد المرض والعجز والشيخوخة، ويصفه خاصة رعاية الأمومة والطفولة بما يضمن أعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية وبناء للثقة البشرية، وقد تناولته المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٢ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتعبر بعض المؤشرات ذات دلالة على مستوى التقدم الذي تحقق في مجال إعمال هذا الحق وما ينطوي عليه من معايير نوعية

حيث قامت هيئة الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية في العراق بإعادة تأهيل ٦٠ مدرسة في محافظات الأكراد والمثنى وذيال وصلاح الدين والقاسية وديالى، وكان مقرراً بدء الدراسة فيها في ديسمبر/كانون أول، كما وقعت ثلاثة اتفاقيات مع منظمات غير حكومية دولية لإصلاح ١١ مدرسة وإنجاز الإمدادات الصحية وإمدادات المياه في ٢٠ مدرسة أخرى، كما تواصل هيئة هابيتات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالحق في السكن بتمويل من اليابان إصلاح ١٢ مدرسة في سامراء والبصرة، وتم إصلاح المرافق الصحية في ١٥ مدرسة بالبصرة و٣ في الناصرية، كما قلست منظمة اليونيسكو بتوزيع حقايق من الألوكة المدرسية والكتب في شهر ديسمبر/كانون أول في إطار ميزانية مموله من دولة قطر.

وفي السودان تشير الأرقام إلى أن نسبة الالتحاق بالمدارس في دارفور لا تتجاوز ٢٦%، بينما هي في الخرطوم ٧٨%، وفي مناطق النازحين والمشردين نقل معدلات التحاق الأطفال بالتعليم لعدم وجود مدارس مؤهلة أو عجزهم عن الوصول إليها أو توفير نفقاتها. كما تقرض الحكومة عقب عامين من وصول حركة الإنقاذ للحكم في ١٩٨٩ شرط حصول الشباب من سن ١٧-١٩ عاماً على شهادة خدمة عسكرية كشرط للحصول على شهادة بإنهاء الدراسة الثانوية تمكنهم من الالتحاق بالجامعة، وتقتصر نسبة الذكور في الجامعة على ٤٠% نتيجة تجنيد الشباب إجبارياً في الجيش.

وفي الصومال تقتصر نسبة التحاق الأطفال في سن الدراسة بالمدارس على ١٠:٢٠%، لا يكمل سوى ١٠% من هذه النسبة تعليمه الثانوي، فالأطفال من سن ١٤ أو ١٥ عاماً يتم

وبإيجابية ومن ذلك :

* انخفاض معدل الخصوبة بصفة عامة لزيادة التحضر والرعي الصحي وبرامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية من ٦,٢ علم ١٩٨٠ إلى ٣,٥ عام ١٩٩٨، وإني تفاوت هذا المعدل بين بلدان منخفضة المعدل مثل البحرين والكويت (وخاصة لبنان وتونس) اللتين تشاركان في أقل معدل (٢,٢ ولادة لكل امرأة) وبلدان متوسطة المعدل يتراوح بين ٣,٥ ولادتين (الأردن والإمارات والجزائر وسوريا والسودان وقطر ومصر والمغرب) وبلدان مرتفعة المعدل وأعلها الصومال ٧,٢٥، ولبنان ٦,٧، وهذا المؤشر مهم لكافة الحقوق نظرا لما تمثله النسبة المرتفعة من النمو للسكاني من ضغوط.

* ومن ذلك أيضا انخفاض معدل وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوك بنسبة الثلثين، وتحقيق أغلب البلدان للهدف العالمي وهو رقم ٧٠% قبل الأجل المحدد في العام ١٩٩٩، مع تفاوت في هذا المعدل بين البلدان فهو أقل من ٢٠ في الألف في الإمارات والكويت وعمان وقطر ولبنان والبحرين وليبيا، وأقل من ١٠٠ في باقي الدول ما عدا اليمن ١٠٧، والعراق ١٢٥، وجيبوتي ١٤٣، وموريتانيا ١٨٣، والصومال ٢٢٥ في الألف، وكذلك يتفاوت دخلها حيث تبلغ في المناطق الريفية غالبا ما بين ١٢١ إلى ضمني معلها في الحضر.

* فضلا عن ذلك، هناك مؤشرات تدل على ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في معظم البلدان العربية بما يجاوز المتوسط العالمي يعلم أو يقارب منه في بعض البلدان فيما عدا الصومال وجيبوتي والسودان ولبنان وموريتانيا والمغرب، وكذلك تزايد نسب النساء الحوامل الحاصلات علي خدمات رعاية الأمومة، وانخفاض نسبة وفيات الأمهات في حالة الولادة، وإن كانت لا تزال مرتفعة.

هناك مؤشرات تدل على ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في معظم البلدان العربية

تحقق أغلب البلدان العربية الهدف العالمي بالنسبة لمعدل انخفاض وفيات الأطفال أقل من خمسة سنوات

ولكن رغم معسوي التقدم في بعض المؤشرات السابق ذكرها، مازال الاعتلال الجسدي يتغلب سنوك حياة المواطن العربي، ويظهر ذلك من مقارنة الصياغة المعتادة لمفهوم توقع الحياة عند الميلاد بصيغة استحدثتها منظمة الصحة العالمية هي توقع سنوك الحياة الصحية التي تستمد سنوك المرض من توقع الحياة عند الميلاد، ويصل الفقد في سنوات الحياة المتوقعة للمرض عشر سنوك أو أكثر في البلدان العربية وهو أعلى من النسب العالمية، والأهم أن فقد سنوك توقع الحياة للمرض يزيد بين النساء عن الرجال في جميع البلدان العربية فبفضل عاملين أو أكثر، مما يدل على حرمان نسبي أكبر للنساء من القدرة البشرية للحياة الصحية.

وكذلك وجود بعض المعايير ذات الدلالة العملية الأخرى، مثل ارتفاع نسبة (عاقلة للنمو بدرجة تتراوح بين التقدم المعتدل (العراق والسودان) والحد (اليمن وموريتانيا)، إلى مشاكل تغذية متنوعة ناتجة عن سوء الأمط الغذائية أو الظروف البيئية أو توزيع الغذاء، مما يؤثر علي الأطفال بالذات تأثيرا بعيد المدى.

تقييم الخدمات الصحية

وفيما يتعلق بتقييم الخدمات الصحية نجد أن نسبة الإنفاق العام إلى مجمل الإنفاق الكلي تتفاوت بين البلدان ما بين نسبة منخفضة في عدة بلدان مثل لبنان ومصر والسودان والمغرب وموريتانيا، ونسبة إنفاق عام أعلى في بلدان بعضها للكويت والسعودية والإمارات وقطر، وبعضها دول متقدمة الدخل (جيبوتي والصومال) حيث يشكل الإنفاق العام ٧٠% من مجموع الإنفاق على الخدمة الصحية القائمة فيها. ولما كانت نسبة الإنفاق علي الصحة إلى

الدخل القومي، أو الإنفاق العام إلى مجموع الإنفاق على الصحة، نجد أنه في البلدان متوسطة ومتنسية الدخل يعتبر مجموع الإنفاق على الصحة تنبؤاً خاصة مع برامج الإصلاح الاقتصادي واستمرار ارتفاع معدل الزيادة السكانية، وفي هذه البلدان يتسلب مستوى الخدمة وتكلفتها طردياً عند مستوى مكتني في القطاع الحكومي بالمقارنة بالقطاع الخاص، بما يفرض تفاوتاً بين معدلات ومستويات توزيع الخدمات الصحية بين فئات المجتمع، خاصة الأضعف، وتفاوتاً عاماً بين نسبة الحصول على الخدمة في الحضر عنه في الريف، ويظهر ذلك في سوء توزيع الأطباء بين المناطق الحضرية والريفية، وبين أحياء الأغنياء والفقراء.

وتعالج البلدان المشاكل الصحية وقصور إمكانات الإنفاق على للخدمات الصحية وتفاوتها من خلال برامج دعم التأمين الصحي، والسياسات الصحية المخططة، والتركيز النعبي على أهداف معينة، ويتطلب ذلك ضرورة التركيز على صحة النساء والأطفال وسكان الريف، والستزام معايير الشفافية في توزيع الخدمة وتعيين المستوي، وتكثيف برامج الرعاية الوقائية والتوعية بأنماط السلوك الضارة كالتدخين والمخدرات والمشروبات الكحولية والزواج المبكر والختان وزواج الأقارب، وأيضاً التوعية ضد الإيدز (الذي أصبح كلاً في بعض الدول العربية مثل الصومال والمناطق الجنوبية في الجزائر والمغرب) وتزايد عدد المصابين به في السعودية بنسبة ١٠٠% نتيجة ممارسات طبية خاطئة، وكذلك ضرورة التصب للتأثيرات السلبية للعلومة وتقنياتها على رفع أسعار الدواء.

وفي إطار، إعمال هذا الحق، فإن البلدان العربية مطالبة بوضع استراتيجيات لحماية الموارد البيئية وتخفيض استكساب مواردها،

خلصه مع ما تعانيه من شح، ومن أمثلة ذلك الشح المتزايد في موارد المياه الصالحة للشرب، حيث يقع ١٥ بلداً عربياً ضمن ٢٢ دولة في العالم تحت مستوي خط الفقر المائي (١٠٠٠ متر مكعب للفرد من المياه سنوياً)، إلى جانب التلوث مواء السهول نتيجة زيادة نسبة التحضر والانبعاثات الناتجة من قطاعات النقل والصناعة والطاقة، أو للشواطئ نتيجة للصرف الصحي في البحار والأنهار، ونقص التخطيط لتقليل مشاكل البيئة العملية مثل استنزاف طبقة الأوزون والتغير المناخي وتأثيراتها السلبية على كل بلد، ومثل تغير أنماط سقوط الأمطار على دول حوض النيل وارتفاع مستويات مياه البحر.

ومع ما يتطلبه ذلك من إمكانات مادية وتقنية، فإن نجاح هذه البرامج يرتبط أيضاً بتطوير ثقافة الحقوق البيئية لتطوير الممارسات البيئية، واعتماد المنظور البيئي في كافة المشروعات كضمان أساسي للحق في التنمية المستدامة.

إلى هذا فإن الحق في الصحة يواجه تهديدات وتحديات متزايدة في مناطق الاحتلال والحروب والصراعات المسلحة.

في الفلسطينيين المحتلة، أدت الممارسات اللاإنسانية لقوات الاحتلال، خاصة في عمليات الاجتياح لقمع الانتفاضة والتصف على الحواجز العسكرية إلى مشاكل صحية وبغلة، فقد عدت إلى إتلاف البنية الأساسية للإدارة المدنية مثل قدرة السلطة الفلسطينية على توريد المواطنين بالخدمات، مما أدى إلى إنهاء أو تعطيل خدمات المياه والكهرباء والهاتف والصرف الصحي، وافتراء طويلة.

وقد ظل أكثر من ٢٠٠ ألف شخص بالضفة الغربية من المعتمدين على إمدادات المياه المنقولة بالصهاريج محرومين من هذه الإمدادات

من الضروري اعتماد
المنظور البيئي في
كافة المشروعات
كضمان أساسي
للحق في التنمية
المستدامة

نتيجة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تم تسجيل ٤٦ حالة ولادة عند نقاط التفتيش توهي نصف المواليد فيها

بسبب حظر التجول والإغلاق، كما تم تكمير شبكات المياه في مناطق الحكم الذاتي، علماً بأن إسرائيل تقوم أصلاً بالمسح من المياه لصالح المستوطنين، ووضع ذلك خلال العام في عمليتي قوس قرح وإليم للندم، حيث تم تكمير ٥٠% من طرق رفع وعناصر أنظمة الكهرباء والمياه والصرف الصحي، والاستمرار في تشييد محطة معالجة الصرف الصحي في غزة.

كذلك لم تتج المستشفيات والمراكز الطبية من الاحتلال، بل تعرضت سيارات الإسعاف نفسها في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣ إلى أكثر من ٢٥٠ اعتداء، وتعرض الأطباء والممرضون ولقمة الإسعاف للقتل أثناء قيامهم بإسعاف الجرحى، ولدى إطلاق الرصاص في أحوال عديدة إلى تأخير دفن الموتى.

وكانت النساء فلسطينيات والأطفال الأكثر تضرراً، حيث تعاني ٤٨% من النساء من أمراض فقر الدم، كما انخفضت معدلات الولادة داخل المستشفيات من نسبة ٦٧% إلى ٥٠% نتيجة طول فترات الحظر والحولج العسكرية، وتم تسجيل ٤٦ حالة ولادة عند نقاط التفتيش توفي نصف المواليد فيها، فضلاً عن انخفاض معدلات الرعاية الصحية بعد الولادة بنسبة ٥٢%.

لما عن الأطفال في الإغصاة إلى معدلات الأميما الحادة والزمينة نتيجة نقص الغذاء، فقد كشف مسمح للصحة النفسية في غزة ورفع عن ظهور أعراض اضطرابات نفسية وعظمية متوسطة لدى ٣٤,٥% من الأطفال، وحادة لدى ٥٤,٦% منهم مما يفمر انخفاض معدلات النجاح في المدارس الابتدائية في عدة مواد دراسية.

وفي للعراق الذي شهد معاناة طويلة مع الحقيريات الدولية والحظر، كان من مظاهرها

نقص التغذية وألبان الأطفال والأدوية والمستلزمات الطبية الذي أدى إلى رفع معدلات وفيات الأطفال إلى ٦٠٠٠ طفل شهرياً، وترصد للتقارير زيادة معدلات الإصابة بالسرطان بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١، وفي ضوء ما أكتفه المستقارير من استخدام الليورانيوم المنضب وما ينطوي عليه من آثار بيئية طويلة المدى، وأدت الحرب على العراق والعمليات العسكرية تحت الاحتلال إلى تأثر قطاع الصحة بشكل جسيم، خاصة مع قصف محطات الطاقة الكهربائية ومرافق المياه ومخازن الغذاء (والمثال الصارخ على ذلك خلال العام اجتياح القلوجة وجعلها فعلياً منطقة كوارث بسبب نقص الإمدادات ومنع منظمات الإغاثة من ممارسة أنشطتها).

كما زادت مخاطر الإصابة بالسرطان نتيجة للقحام قوات الاحتلال لمجمع التورينة النووي للاستيلاء على بعض المواد منه، ثم تركته مفتوحاً للتهب، وتم اكتشف استخدام بعض المخابز لمواد ملوثة مشعة، كما أدى انعدام الأمن وقصف الأسواق إلى قصور للرقابة وانتشار القوضى، ومن مظاهرها انتشار الأغنية الفاسدة ومتنبيه الصلاحية، ولخفاء ١٣ طناً من الأدوية يرجع تهريبها إلى الفارج لرخص أسعارها نصيباً.

ومن أبرز آثار العدوان الأمريكي على للعراق، بروز قضية النفائات والمخلفات الصناعية وانعكاساتها على البيئة، خاصة في الدول المجاورة نتيجة للمحاولات المستمرة لتدمير الفردة إلى هذه الدول، ومن ذلك قيام لشركات الأردنية باستيراد خردة تشتمل على دبابات وصواريخ ومعدات عسكرية مدمرة يحتمل توليها إشعاعياً، مما يلحق ضرراً كبيراً بالمواطنين في مناطق تخزينها (المواقع بشرق الأردن) وتوجد تسؤلات حول ضمانات هذه العملية التي قتلت منظمات تنمية بشرية عراقية

كان أكثر المتعرضين للمعاناة في العراق هم الأطفال نتيجة لسياسات العقوبات الدولية والعمليات العسكرية

إن معدلاتها تصل إلى ١٠٠ شاحنة خردة تعبر يومياً من العراق إلى الأردن، وما ورد أيضاً من المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومن منظمات غيرها عن محاولات في سوريا لفنّ النفايات، ومنها محاولة الشركات الأمريكية في سوريا الحصول على ترخيص بإنشاء مطمر للنفايات النووية الصلبة والسائلة في موقعين قرب مدينة حمص، مما يؤثر للشكوك في مصدر هذه النفايات والضمائم المتاحة ضد مخاطرها الصحية.

وفي السودان، يتولّد مئات الآلاف من النازحين والمرحّلين داخليا واللاجئين بعيدا عن مصادر عملهم ودخلهم ومراكز الخدمات، والكارثة الإنسانية التي تحيق بهم تتفاقم مع تجدد العمليات العسكرية وحرمانهم من خدمات



وإمدادات حيّات الإغاثة، وإذا كثفت الأوضاع قد هدّلت تسميتها في الجنوب، إلا أنها مازالت مكدّهورة في دارفور، وقد قدرت اليونيسيف نمية وفيت الأطفال تحت سن ٥ سنوات بمعدل ٩٣ في الألف، ومعدل انخفاض الوزن في المواليد بـ ٣١%.

وفي الصومال، مازالت مشاكل انهيار الدولة بعيدة عن الحل النهائي، بما يظنه ذلك من تدهور وعدم استقرار الخدمات، ومبق أن قدر اليونيسيف في ٢٩ مارس/آذار ٢٠٠٤ أن ثل من نصف أطفال الصومال يتم تحصينهم سنويا من الأمراض الوبائية، وأن معدل وفيت الأطفال قتل من الخامسة بلغ ٢٢٤ طفل لكل ألف بسبب نقص التغذية وقلة اللقاحات ضد الأمراض.

البيانات

البلد	معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (% من البالغين 15 سنة أو أكثر)		معرفة القراءة والكتابة بين الشباب والبالغين (% من البالغين 15 سنة أو أكثر)		معرفة القراءة والكتابة بين الشباب والبالغين (% من البالغين 15 سنة أو أكثر)		مصدر
	2002	1990	2002	1990	2002	1990	
أفغانستان	27	80	91	94	94	94	البيانات التي أرسلتها الحكومة الوطنية
ألبانيا	27	72	81	100	91.4	84.7	البيانات التي أرسلتها الحكومة الوطنية
ألمانيا	50	62	95	93	98.6	95.6	البيانات التي أرسلتها الحكومة الوطنية
البحرين	18	53	59	56	89.9	77.3	البيانات التي أرسلتها الحكومة الوطنية
بنغلاديش	46	43	93.5	83.4	البيانات التي أرسلتها الحكومة الوطنية
بنما	79.1	65.0	البيانات التي أرسلتها الحكومة الوطنية
بوتسوانا	91	البيانات التي أرسلتها الحكومة الوطنية
بروناي	23	77	85	49	93.1	87.5	البيانات التي أرسلتها الحكومة الوطنية
بلغاريا	29	31	88	57	69.5	55.3	البيانات التي أرسلتها الحكومة الوطنية
كندا	6	35	67	52	67.9	50.0	البيانات التي أرسلتها الحكومة الوطنية
تشاد	27	68	97	94	94.3	84.1	البيانات التي أرسلتها الحكومة الوطنية
الصين	55	57	56.7	56.2	البيانات التي أرسلتها الحكومة الوطنية
كولومبيا	55	57	59.0	56.7	البيانات التي أرسلتها الحكومة الوطنية
كوستاريكا	34	31	..	73.2	البيانات التي أرسلتها الحكومة الوطنية
كوت ديفوار	31	39	98	92	95.2	79.9	البيانات التي أرسلتها الحكومة الوطنية
كوبا	31	68	75	69	96.3	83.6	البيانات التي أرسلتها الحكومة الوطنية
كوريا	10	81	95	البيانات التي أرسلتها الحكومة الوطنية
كرواتيا	..	78	94	89	94.8	90.3	البيانات التي أرسلتها الحكومة الوطنية
كندا	17	..	90	78	..	92.1	البيانات التي أرسلتها الحكومة الوطنية
كندا	96	97.0	91.0	البيانات التي أرسلتها الحكومة الوطنية
كندا	15	81	90	84	73.2	61.3	البيانات التي أرسلتها الحكومة الوطنية
كندا	..	15	67	35	49.6	45.8	البيانات التي أرسلتها الحكومة الوطنية

UNICEF: http://www.unicef.org/files/tables_english.xls
 تقرير التنمية البشرية 2004

صحة الأطفال

البلد	معدل طرقات تحت سن 5 سنوات		معدل وفيات الرضّع قبل سن 1 سنة (مليون/1000 مولود حي)	نسبة الأطفال صر 1 سنة قتلوا قبل سن 1 سنة (نسبة المئوية)	نسبة الأطفال صر 1 سنة قتلوا قبل سن 1 سنة (نسبة المئوية)	
	2002	1960	2002	نسبة الأطفال صر 1 سنة قتلوا قبل سن 1 سنة (نسبة المئوية)	نسبة الأطفال صر 1 سنة قتلوا قبل سن 1 سنة (نسبة المئوية)	نسبة الأطفال صر 1 سنة قتلوا قبل سن 1 سنة (نسبة المئوية)
الأردن	33	97	27	95	95	95
البحرين	9	149	8	98	94	94
بنغلاديش	16	110	13	98	98	99
بنما	49	164	39	98	86	81
بوتسوانا	280	170	23	98	95	97
بوركينا فاسو	250	123	64	48	40	49
بوركينا فاسو	208	123	64	48	40	49
بوركينا فاسو	225	123	133	60	40	45
بوركينا فاسو	171	117	102	93	84	90
بوركينا فاسو	128	89	9	94	94	99
بوركينا فاسو	211	132	99	90	94	96
بوركينا فاسو	340	220	79	74	69	65
بوركينا فاسو	265	170	21	97	96	94
بوركينا فاسو	254	200	59	90	98	71
بوركينا فاسو	289	186	100	52	62	62
بوركينا فاسو	201	136	23	99	99	98
بوركينا فاسو	280	164	11	98	99	99
بوركينا فاسو	25	94	23	96	97	94
بوركينا فاسو	16	65	28	92	92	96
بوركينا فاسو	85	159	16	99	93	91
بوركينا فاسو	270	189	35	98	97	97
بوركينا فاسو	282	180	120	98	82	81
بوركينا فاسو	310	180	120	98	82	81

UNICEF: http://www.unicef.org/files/table1_english.xls
UNICEF: http://www.unicef.org/files/table3_english.xls

القسم الخامس

حقوق الفئات الخاصة

- ♦ حقوق المرأة
- ♦ حقوق الطفل
- ♦ الأقليات والإثنيات
- ♦ اللاجئين والنازحين
- ♦ ذوي الاحتياجات الخاصة

القسم الخامس حقوق الفئات الخاصة



تعكس مفاهيم
الحكم الصالح
والتنمية البشرية
والإنسانية ضرورة
توفير الحماية
والمشاركة والعدالة
للفئات الأكثر
حاجة للرعاية

يطلق لفظ الفئات الخاصة على الجماعات الأكثر حاجة للرعاية والمجموعات أو الأقوام الضعيفة، كونهم أقل احتمالاً للمخاطر الناتجة عن الانتهاكات العامة لحقوق الإنسان، المدنية منها والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما تعكس مفاهيم الحكم الصالح والتنمية البشرية والإنسانية أهمية هذه الفئات الخاصة للمجتمعات في تحقيق التقدم الإنساني والمجتمع المنشود، بل وتعد توفير أسس الحماية لهؤلاء ومشاركتهم على قاعدة المساواة والعدالة شروطاً أساسية لإنجاز الأهداف.

حقوق المرأة

تعد قضية المرأة العربية والمشاكل القائمة أمام إعمال حقوقها والقضاء على التمييز القائم ضدها قضية مجتمعية لا نوعية فقط، فهي ليست اقتصادياً أو نقصاً من حقوق الرجل، بل بنامة للتوازن المجتمعي الشامل، وقد أصبح إعمال هذا الحق ومدى إدماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أحد المعايير المعمل عالمياً بضرورتها كضمان لاستدامة واستمرار التنمية، ويلاحظ أن وضع المرأة العربية يختلف بين بلد وآخر، بل ودخل البلد الواحد تبعاً لاختلاف ظروفه الموضوعية الخاصة بكل مكوناته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتبعاً للهامش الديمقراطي المتاح لهن داخل الأسرة ودخل النظام الوطني.

وقد شهدت الأوضاع خاصة في السنوات الأخيرة تحسناً مطرداً في معظم البلدان العربية، وإن اختلفت وتيرة هذا التحسن حسب نقطة

شهدت البلدان
العربية تحسناً
مطرداً لإعمال
حقوق المرأة

البلدية في كل بلد، وباختلاف ميادين هذا التحسن، وبنقاوت للقناعة المجتمعية بضرورة هذا التحسن، ومن أبرز المؤشرات تزايد نسبة التعليم بجميع مستوياته بالنسبة للإناث، ووضع برامج مكافحة الأمية، وتحسن نسب عمالة المرأة في العديد من البلدان، مع اتجاه العديد منها لتعزيز مكانة المرأة بإسناد وظائف قيادية لها ولتحتسبها ميادين جديدة وتوسيع فرص مشاركتها في المجالس النيابية، فضلاً عن إنشاء العديد من الأجهزة الرسمية المتخصصة وتجميع الكثير من جماعات حقوق الإنسان النسائية لحماية حقوق المرأة، مما أعطى دفعة لمناقشة قضايا المرأة وتطوير حقوقها حيث بدأت تتناول إعلامياً وعلناً وحتى في السعودية.

ولا شك أن توكسب هذه الجهود الرسمية وجهود المجتمع المدني مع الاتجاه العالمي لتكريس حقوق المرأة قد مهد لإقرار العديد من التشريعات والقوانين إيجابية الأثر في هذا المجال، ولحدتها موافقة البرلمان الكويتي على مشاركة المرأة في الانتخابات ترشحاً وتصويتاً، وتعديل قوانين الانتخابات في الأردن وقطر وعُمان وجيبوتي والمغرب، وتعديل قوانين الأسرة في مصر ٢٠٠٠ والمغرب ٢٠٠٣. ورغم بعض التطورات الإيجابية التي شهدتها البلدان العربية في مجال حقوق المرأة ومن أفرها الاختراق المهم الذي حققته المرأة الكويتية، إلا أن هناك العديد من الخطوات المطلوب اتخاذها وبالمسارعة اللازمة، لإحداث نقلة مؤثرة وجادة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في الوطن العربي، وعلى رأسها تنمية الوعي والثقافة العامة بأن قضية تمكين المرأة هي قضية مصيرية لكل المجتمع.

موقف البلدان العربية من الاتفاقيات الدولية المعنية

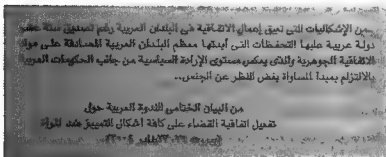
لم تصادق على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر/كانون أول ١٩٧٩) سوى ١٦ دولة عربية وسجلت عشرة من البلدان المصادقة (مصر، العراق، الجزائر، المغرب، ليبيا، الكويت، تونس، لبنان، جيبوتي) عدداً من التحفظات على بنود الاتفاقية بدعوى الخصوصية الثقافية المتمثلة في قوانينها التي تشكل للشريعة الإسلامية مصدراً أو مرجعية لها، مما يفرغ التصديق نسبياً من بعض مضمونه، حيث أن الاتفاقية تستلزم لتحديد التشريعات الداخلية بما يتوافق معها (م ٢ من الاتفاقية) وبالتالي تقويض أهداف ومضمون الاتفاقية نفسها، وتشكل تحفظات البلدان على الاتفاقية إقراراً منها بوجود التمييز والمساواة في تشريعاتها بالتناقض مع ما سبق الاترلم به من مبادئ المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وهو ما يؤكد ضعف أو غياب الإرادة السياسية لتحقيق المساواة النوعية والاعتراف للمرأة بالمواطنة الكاملة، وسبق أن أعربت لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عن قلقها إزاء العدد الكبير من التحفظات التي بدا أنها لا تتناسب مع موضوع وغايات الاتفاقية، ولما الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة (ديسمبر/كانون أول ١٩٥٢) فلم تصادق عليها سوى ٨ دول عربية هي الأردن وتونس ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن.

التمييز في حقوق المواطنة والحريات الشخصية

مازالت النسبة الغالبة من نساء الوطن العربي يشهدن تمييزاً في حقوق المواطنة والحريات

الشخصية فمثلاً مازال العديد منهن وخصوصاً الأميات في الريف لا يملكن بطاقة هوية، وفي السعودية لازل تقديم الحكومة مؤخراً على إصدار بطاقات هوية السيدات معارضة كبيرة من جانب المحافظين، ومازالت الحكومة تشترط موافقة ولي الأمر (الذي تسجل المرأة في بطاقة هويته) أو إصدار خطاب من جهة العمل لإصدار بطاقة شخصية للمرأة، وتشترط معظم البلدان العربية موافقة ولي الأمر للحصول على جواز سفر، وإن كانت العديد منها قد بدلت تتفانى عن هذا الشرط في تجديد الوثائق وفي السفر، وفي معظم البلدان العربية لا تملك المرأة المتروجة من أجني نص حقوق الرجل في نقل جنسيتها للزوج والأولاد، فلم تقرر سوى البحرين وتونس ومصر والجزائر، وفي لبنان يقتصر على أطفال الأرملة للبلديات من أزواج لاجبات.

تحتفظات
مستندة على اتفاقية
القضاء على كافة
أشكال التمييز ضد
المرأة
في الوطن
العربي



التمييز في حقوق التعليم والعمل

رغم أن جميع الدول تنص في تشريعاتها على عدم التمييز في هذه المجالات المختلفة، ورغم زيادة نسبة تعليم المرأة بشكل ملحوظ، فمازالت في معظم البلدان العربية أدنى من نسب تعليم الذكور، ومازالت نسبة الأمية بين النساء خاصة في الريف أعلى بمرار. أما في العمل والنشاط الاقتصادي، فيضع الدول لا تعترف بمبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي، فتمنح النساء أجراً أقل أو مزايا أقل في الضمان الاجتماعي (البحرين، الأردن) مثلاً كما أن

مازالت النسبة
الغالبة من نساء
الوطن العربي
يشهدن تمييزاً
في حقوق
المواطنة

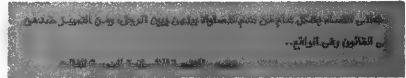
على سبيل المثال...) وكذلك إنشاء محاكم خاصة للأسرة لسرعة البت قانونياً في مشاكل الأسر.

صور العنف الأسري والمجتمعي

كمحصلة لكل الأوضاع السابقة، تجد المرأة نفسها في وضع متدنٍ فيما يتعلق باتخاذ القرار لدخل الأسرة، وتعاني من مختلف صور العنف والانتهاكات، سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع، مع عجز النظام التشريعي عن توفير الحماية اللازمة، ومن ذلك استمرار ظاهرة ختان الإثبات في معظم البلدان رغم جهود الحكومات بالتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية لمكافحة هذه الممارسات التقليدية، وتنتشر بصورة أوسع في السودان والصومال ومصر وموريتانيا وجيبوتي. ومشكل العنف المنزلي النفسي والجسدي، وينتشر هذا العنف بنسبة أكبر في الريف عن الحضر لاقترب ذلك بظاهرة الأمية (في اليمن، الجزائر، فلسطين، مصر) أو حيث تسود القيم البدوية القبلية (دول الخليج - الأردن...). ولا توجد إحصائيات لتقدير هذه الظاهرة لما يحيط بالإبلاغ عنها من مخاطر تتمثل في التقاليد الاجتماعية، فضلاً عن اشتراطات الشهادة عليها، مما يبرر أحجام الضحايا عن الإبلاغ عنها، وغالباً ما يتم تداول مشاكل العنف من خلال محاكم القبائل والعشائر. وحتى في حالات الإبلاغ فإن المحاكم غالباً ما تقدم اعتبارات تماكح وحماية الأسرة على حق الضحية. وهذه الأوضاع تعوق التأهيل والعلاج النفسي لضحايا العنف.

ومن مظاهر العنف الأسري أيضاً ظاهرة جرائم الشرف التي تهدد بسببها حياة المرأة خارج نطاق القانون ويعقوبات مخففة للجنات. وهي تزداد في المناطق الريفية حيث التقاليد البدوية، بل ويمكن أن تقع لتمييز الأكبر من هذه

بعض الجهات ترفض تعيين النساء الحوامل (وزارة التعليم في الإمارات مثلاً...) ورغم زيادة نسبة ميدات الأعمال، خاصة في الدول الخليجية فما زال معدل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في البلدان العربية أقل من ٢٠%، عدا موريتانيا ومصر ٢٠%، سوريا وتونس والبحرين ٢٤%، المغرب ٢٦%، قطر ٢٨%، السودان ٢٩%، الإمارات ٣١%، والكويت ٤٣% (تقديرات لفترة من ١٩٨٦ إلى ٢٠٠١) ويبقى أنه كان من الصعب على التقارير توثيق حجم العمالة في القطاعات غير الرسمية.



التمييز في قوانين الأسرة وتطبيقها

تعانى النساء من القهر نتيجة تكريس سطوة الذكور لدخل الأسرة معتلة في قوانين الأحوال الشخصية، سواء في توصفها أو في إجراءاتها، لمعظم النساء في الوطن العربي وفقاً لقوانين الأحوال الشخصية السابقة لا يمكن حق المطالبة بالطلاق أو الاعتراض على تعدد الزوجات الذي يعتبر في الغالب حقاً وليس حلاً في مواجهة مشاكل محددة، وحتى مع تحويل للنساء هذا الحق رسمياً (كما في مدونة الأسرة في مصر بما يسمح بحق الخلع عام ٢٠٠٠) فغالباً ينفذ وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي والمعيير الاجتماعية القلقة حلاً لثون جديتها في استعمال هذا التحويل، كما تعانى المرأة في حالات إقرار حقها في حضنة أطفالها من تصف الرجال في لوفاء بالالتزامات المالية للحضنة وما يرتبط بها من حقوق السكن، مما دفع العديد من الدول لرصد ميزانيات خاصة لنفقة الأمهات في هذه الأحوال (مصر والبحرين

معدني مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في بعض البلدان العربية ما زال أقل من ٢٠%

ما زال النظام التشريعي في البلدان العربية عاجزاً عن توفير الحماية اللازمة للمرأة من مختلف صور العنف الأسري والمجتمعي

لجرائم على أساس التمييز.

وتحاول الدول سواء من خلال الحكومات أو منظمات المجتمع المدني خاصة النسائية للتظلم على المخالفات الاجتماعية المحيطة بالإبلاغ عن وكرات الانتهاكات وتلتمس سبل تقديم المساعدة للضحايا بوسيلة أو بأخرى ومن ذلك إنشاء ملاجئ آمنة للنساء المتضررات من العنف (إيمن، مصر، الأردن، تونس، العراق، السعودية).

أما عن ظواهر العنف المجتمعي الأخرى، فتجسد في أنشطة عصابات البغاء التي تتمثل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة ضمنها إلى تشطتها، ومن أمثلة ذلك لجوء بعض خادمت المنازل الهاربت من الكفلاء في دول الخليج للبقاء عند الفشل في الحصول على عقد عمل رسمي جديد ، وبعض أنشطة البغاء السياحية في بعض البلدان، وشبكات الاتجار في بغاء النساء عبر البحر المتوسط.

كما تتعرض النساء في بعض الدول لانتهاكات وتجاوزات تتعلق بأبسط صور الحرية الشخصية، وهي الملابس وتكون حول فرض أو منع الالتزامات الدينية، تمكن ذلك تجاوزات الشرطة للدينية أو ما يسمى بالمطوعين في السعودية لفرض الزي الإسلامي وفقاً لما نقلته لدولة حتى على الأجنبيات، والتصرف في التمسك به إلى درجة تغليب على الحق الأساسي في الحياة، ويوضح ذلك في النقاط عن إقتلا ١٤ فتاة في حادث حريق بإحدى مدارس البنات لأنهن كن بدون غطاء الرأس لحظة وقوع الحريق في مارس/آذار ٢٠٠٣، وعلى الجانب الآخر تعرضت العديد من النساء للمحجبات في تونس لمضايقات وصلت لتجريدن من غطاء الرأس عنوه وإجبارهن على توقيع تعهد بالامتناع عن ذلك، وحرمان عدد من المحجبات من الدراسة بعد صدور قرار إداري بمنع ارتداء

الحجاب في الإدارات العامة والمدارس والجامعات، مما أثار ردود فعل معارضة من جمعيات حقوق الإنسان.

أما أوسع وأخطر صور العنف المجتمعي فهي الانتهاكات والتحرشات الجنسية التي تتعرض لها النساء في مناطق وظروف خاصة، والتي تصل إلى حد الاختطاف والاعتصاب، ومن مظاهر تلك التحرشات بخامت المنازل الأسبويات في دول الخليج وبمعدل كل الأسبويات والأفريقيات المملات في الأردن، وكذا لبنان التي اتجهت مؤخراً لقصر العمل في خدمة المنازل على نساء الدول التي لها تمثيل دبلوماسي في لبنان لضمان حصولهن على الحماية.

أما في مناطق لفتقاد الأمن أو الصراع المسلح، فإن معاناة النساء تتفاقم نتيجة الانتهاكات التي تتعرض مع الالتزامات الدولية (اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ وإعلان حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة ١٩٧٤...) وعلى سبيل المثال في سوريا تاليا سجلت إحدى الدراسات وقوع ٣٣٠ حالة اغتصاب في نواكشوط وحدها خلال عام ٢٠٠٠، منها ١٤٠ حالة تنطق بلقلم المهن الطبية.

وبالنسبة للمرأة الفلسطينية فهي تعاني مما تفرزه ممارسات الاحتلال بدءاً من تهديدات الأمن إلى اقتياد العوائل، سواء السقنى أو السجناء، وتشقت الأسر، إلى جانب صعوبات التكيف مع ظروف الفقر لتفقم ميزانية الأسرة نتيجة مصادر الأرمي ومصادر الثروة في إطار الجدار الفصل، ونتيجة ارتفاع نسبة الإعالة مع تزايد البطالة وانكسارت ذلك على مشاكل الصحة والغذاء، ونتيجة سياسات الإغلاق وحظر التجول والمعار وقمكاساتها على تعليم الأبناء وصعوبة الحصول على الخدمات

تتعرض المرأة في بعض الدول العربية لانتهاكات وتجاوزات تتعلق بأبسط صور الحرية الشخصية

تتعرض المرأة الفلسطينية من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي بسبب إقتياد العوائل وقتل الأطفال وتشنيت الأسر

الصحية، وتشهد على ذلك حالات الولادة على المعابر.. فضلاً عن مآسي التشرد وضياح المأوى نتيجة ممارسات دم المنزل، ولظهرت دراسة ميدانية معاناة النساء من تزايد معدلات العنف المنزلي والأمري منذ الانقضاء نتيجة تصاعد القهر على المستوى الوطني، ونتيجة اختلال التوازن الأمري وطبيعة العلاقات الأسرية.

كانت المرأة في العراق الأكثر معاناة منذ الاحتلال حيث تم اعتقال أكثر من ١٤٠٠ سيدة في السجون

وفي الصومال تشير العديد من التقارير إلى جرائم اغتصاب يتورط فيها أعضاء الشرطة والميليشيات المسلحة في خضم الصراعات، منها ٣١ حالة في مقديشو وحدها، كذلك تقارير عن اغتصاب نساء وقليات في مخيمات اللاجئين في كينيا خلال السنوات الأخيرة على أيدي عصابات صومالية مسلحة تعبر الحدود للسرق، أو من جانب قوات الأمن الكينية، وكانت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قد وثقت ١٠٠ حالة بين فبراير/شباط وأغسطس/آب ٢٠٠٢، لكن ذهبت بعض التقارير إلى أن الرقم الحقيقي يزيد على عشرة أضعاف هذا الرقم، وقدرت هيئة كير للإغاثة أن نحو ٤٠ امرأة يتم اغتصابهن كل شهر في ٤ مخيمات للاجئين بما يصل وفقاً لمصادر أخرى إلى ١٠% من نساء المخيمات، واتهم أحد مراكز حقوق الإنسان المحلية للفصائل المسلحة باغتصاب النساء في ١٥ قرية جنوب دنوبولي.

وفي خطوة إيجابية، تقرر أن تضم الجمعية الفيدرالية الانتقالية التي تأسست كبرلمان مؤقت في أغسطس/آب ٢٠١٢% من عضويتها من النساء.

وفي العراق كانت النساء الأكثر معاناة منذ الاحتلال، فقد أكد مركز رصد الاحتلال اعتقال ٦٥٠ سيدة في سجن الرصافة و ٧٥٠ في سجن

الكاظمية بواسطة قوات الاحتلال فضلاً عن السجون الأخرى التي يصعب تقدير السجلات فيها، وقد هيا الانفلات الأمني القائم الأجواء لعصابات محترفة لاختطاف واغتصاب النساء، ولشيوخ الإمانك والتعريشات الجنسية في الشوارع، مما أصب النساء بحالة من القلع تلقين معها الخروج من المنازل حتى الدراسة أو العمل، بالإضافة إلى جرائم الاغتصاب التي يرتكبها جنود الاحتلال، وقد تعرضت سجنات عرقليات للاغتصاب.

وفي السودان وعبر سنوات الصراع القبلي المستمرة كان اختطاف واغتصاب النساء الممارسات العادية بين القبائل، واعتبرت النساء المختطفات والمغتصبات (وكذلك الأطفال) من غنائم الحرب للقبائل المنتصرة التي تفرض ضمنهن إلى نطاق القبيلة، حدث هذا طوال فترة الصراع في الجنوب، خاصة في شرق أعالي النيل، وفي فترة الصراع في دارفور، وقد أنشأت حكومة السودان لجنة لمكافحة اختطاف واغتصاب النساء والأطفال (مايو/أيار ١٩٩٩) اتسمت لنشطتها بالبطء الشديد، وقد دعمتها الحكومة بالرسوم السناسي (بنابر/كانون ثان ٢٠٠٢) بتعيين رئيس للجنة مخول بصلاحيات توقيف واستجواب وإحالة المشتبه فيهم للمحاكمة، وصلاحيات تقى الهيئات من المنظمات الدولية لدعم أنشطتها، ورغم انخفاض معدل هذه الممارسات بعد تصن الأوضاع نسبيا في الجنوب، فقد وثقت اللجنة ٧٦٤ حالة اختطاف في عام ٢٠٠٣، وتمكنت من إعادة ١٩٦ مختطفة إلى عائلتهن، وتجبر المختطفات على الخدمة الإجبرية في المنازل حيث تتعرض للاستغلال الجنسي.

وقد تمهدت حكومة السودان في تلقيها المشترك مع المكرتير العام للأمم المتحدة في

تعرضت المرأة في السودان لانتهاكات خطيرة نتيجة للصراع القبلي المستمر في الجنوب وفي دارفور

يوليو/تموز ٢٠٠٣ بإنشاء نظام قضائي يحترم التقاليد ويسمح للنساء ضحايا الانتهاكات برفع دعاوى ضد مرتكبيها، وأغنى المرسوم الصادر في ٢١ أغسطس/آب ٢٠٠٤ النساء المفضلات في دارفور فقط من الحصول على إخطار بالبالغ من الشرطة كشرط التوقيع لكشف الطبى وتلقى المساعدة الطبية، غير أن تقارير دولية متواترة لكثت استمرار وقوع جرائم الاغتصاب في محيط مخيمات النازحين في دارفور.

مشاركة المرأة في الشؤون السياسية

تبدو حقوق المشاركة في الشؤون السياسية وتخاذ القرار على المستوى الوطني بالنسبة للمرأة العربية هدفاً يولجيه مصاعب متزايدة، حيث تعامل المرأة مع الرجل في المعاملة من أسباب نقص المشاركة في البلدان التي لم تشهد حتى الآن (ليبيا مثلاً) أو حتى وقت قريب (السعودية حتى ١٩٩٢) إصدار دستور أو قانون أساسى ينظم مسألة المشاركة السياسية، سواء بالإقرار أو الحظر أو حتى بالتجاهل.

ولكن حتى في البلدان التي سمحت تشريعاتها الدستورية مهيئاً بالمشاركة السياسية للمرأة وشهدت عضوية المرأة في مجالسها النيابية منذ الخمسينيات مثل لبنان ١٩٥٢ وسوريا ١٩٥٣، مصر ١٩٥٦، اليمن ١٩٥٧، تونس ١٩٥٩..) مزالت مشاركة المرأة ونسبة تمثيلها أقرب ما تكون إلى الرمزية، فحتى العام ٢٠٠٤ لا تتجاوز نسب مقاعد المرأة في مجلس النواب أو المجالس النيابية الموحدة ٠,٣% في اليمن، ٣,٢% في لبنان، ٤,٢% في مصر، ٣,٧% في موريتانيا، ٥,٥% في الأردن، ثم ٢,١% في الجزائر، ٧,٩% في السودان، ٨,١% في المغرب، ٥,١١% في تونس، ١٢% في سوريا. أما حيث يوجد مجلس أعوان

أو شورى فلا تتعدى النسبة ١,١% في المغرب، ٤,٥% في موريتانيا، ٧,٥% في مصر ٧,١٢% في الأردن، ١٥% في البحرين، ١٩,٤% في الجزائر.

وعلى المستوى التنفيذي أو الوزاري، فطى سبيل المثال لا يزيد هذا التواجد في الوزارة عن وزيرة واحدة في كل من الإمارات واليمن وجيبوتي، ووزيرتين في كل من سوريا ولبنان وفلسطين ومصر وثلاث وزيرات في كل من الأردن و المغرب، و٤ في عمان، و٥ في الجزائر.

ولا يعنى ذلك إنعكاف للتوجهات الإيجابية التي عبرت عنها العديد من البلدان في السنوات الأخيرة بمقتضى استحداث أو تعديل قوانين الانتخابات، كما هو الحال في جيبوتي، عمان، الأردن، المغرب، البحرين، وتطول انتخابات المجالس البلدية ومحاولات العديد من الدول دفع مشاركة المرأة سياسياً من خلال إجماع المرأة في إطار النسبة المخلوة لرئيس الدولة في تعيين أعضاء هذه المجالس كما هو الحال في مصر على سبيل المثال، أو من خلال تخصيص حصة معينة لتمثيل النساء كما هو الحال في المغرب (٣٠) مقعد وفقاً لمدونة في الانتخابات (٢٠٠٢) والأردن (٦) مقاعد بمقتضى أمر ملكي في (٢٠٠٣) وجيبوتي (١٠) بمقتضى التعديلات التشريعية في (٢٠٠٢) ويتوافق هذا الأسلوب مع للتوجه العالمى لإنتاج وتمكين المرأة، ما يعرف بالتمييز الإيجابي المؤقت.

لقد استدعى النقص في إعمال حقوق المرأة على الساحة العربية اهتماماً وطنياً وإقليمياً واسعاً، وبرز مؤخراً في التقرير الدولى عن التنمية الإنسانية العربية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، والذي رصد قضية تمكين المرأة بين نواصس ثلاث تعرق للتنمية الإنسانية، وجعل للقضية تقريراً خالصاً بها يتوقع

تبدو حقوق مشاركة المرأة في الشؤون السياسية في الوطن العربى هدفاً يواجه مصاعب متزايدة

أستدعى النقص فى إعمال حقوق المرأة على الساحة العربية اهتماماً وطنياً وإقليمياً واسعاً

صنوده نهاية العام الجارى ٢٠٠٥.

وكانت السنوات الثلاث الأخيرة قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في الأنشطة المتطوعة بضمناً المرأة في غالبية الصومع العربية على الصعيدين الرسمي والأهلي، وخاصة بكيفية التصدي لأعمال التمييز السكدة ضدها، ومن بينها الندوة العربية حول تفعيل اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة التي عقدتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في يناير/كانون ثان ٢٠٠٤ بالتعاون مع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المفوض السلمي لحقوق الإنسان في إطار المشروع الإقليمي حول حقوق الإنسان والتنمية في العالم العربي.

حقوق الطفل

صادقت جميع البلدان العربية، باستثناء الصومال على اتفاقية حقوق الطفل التي دخلت حيز التنفيذ في السع ١٩٨٩، كما كتفت البلدان العربية انضمامها البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالاتفاقية خلال السع ٢٠٠٤، وأفرت في تشريعاتها الوطنية لتزامها بحماية ورعاية الأطفال، كما أنها خصصت ميزانيات عامة لبرامج الرعاية الصحية والعلاج المجاني وبرنامج للتعليم الإلزامي (عدا موريتانيا حيث إن خطة للتعليم الإلزامي لن تنفذ إلا في ٢٠٠٧، وجيبوتي حيث تقوى الجمعيات الخيرية تمويل رعاية الأطفال).

للتصرب من التعليم

ورغم هذه الضمانات القانونية والبرامج المتبعة وما حققته من مؤشرات إيجابية، فما زالت مجمل أوضاع الأطفال في الدول العربية تمكس تصور مستويات الرعاية في صور عديدة، ومن

شهد الوطن العربي
أخيراً ارتفاعاً
ملحوظاً في
الأنشطة المتعلقة
بقضايا المرأة على
الصعيدين الرسمي
والأهلي

صادقت جميع
البلدان العربية
على اتفاقية الطفل
ما عدا الصومال التي
لم تنضم والعراق
التي وقعت
ولم تصادق

ذلك وجود ٧,٥ مليون طفل عربي خارج المدارس، و١٢,٥ مليون طفل عامل، وأكثرهم يعملون في أعمال لا تتناسب مع أعمارهم، ولقي تنكك طفولتهم، ويتعرضون لمخاطر صحية ونفسية، فضلاً عن أن نسبة ناقصي الوزن تصل إلى ١٥% بين أطفال الوطن العربي.

عمالة الأطفال

وهناك بعض الظواهر ذات السمات العامة في البلدان العربية والتي يعاني منها الأطفال، ورغم أن الفقر قد يكون دافع وراء الكثير من ظواهر مثل عمالة الأطفال في مجال الباعة الجوالين ومتدائلي فضلات القمامة القليلة للتكوير باعتبار ذلك مصدر دخل وحيد للكثير من الأسر في الأردن، إلا أن الانتهاكات تقوم في بعض الحالات على أساس التمييز للنوع، حتى في الطفولة، ففي اليمن مثلاً تمنح الأسر الفقيرة رعاية صحية أفضل للولاد الذكور، كما يتحكم معيار النوع لذي الأسر الفقيرة في السودان في فرص تعليم أفضل للولاد الذكور.

صحة الأطفال

وتشير الإحصائيات إلى أن معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة انخفضت في معظم البلدان العربية على امتداد الثلاثين سنة الماضية، إلا أنها ما زالت مرتفعة جداً في بعض البلدان، بل أنها ارتفعت بشكل حاد في بلد مثل العراق خلال الحقبة الممضية تحت الحصار، وترجع وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الوطن العربي إلى نقص التغذية ولتحصين الطبى ومياه الشرب النقية والمرافق الصحية، بالإضافة إلى عوامل أخرى.

ومعظم الأطفال الذين يتوفون دون من الخامسة من الرضّع (أي أصغر من عامين)، وحتى في حالة بقائهم على قيد الحياة، فإنهم يعانون من نفس النمو نتيجة سوء التغذية (ليس في البلدان العربية ذات الدخل المنخفض وحدها، بل كذلك في الدول ذات الدخل المرتفع) وهو ما يؤكد الحاجة إلى قدر أكبر من التغذية، واتّباع أسلوب الصلوات المكثفة مع تعزيز الخدمات الصحية.

الطف الأسرى

كما يعاني الأطفال في العديد من البلدان العربية من تكريس ثقافة العنف الأسري كتمكّن لثقافة العنف في المجتمع كما في لبنان بعد الحرب الأهلية، والجزائر بعد الصراع مع الجماعات المسلحة على فترة زمنية واسعة، وتتسارع مطومات تشير إلى انتشار مشاكل التحرش الجنسي بالأطفال، والتي تصل إلى حد الاعتصاب والإجبار على البناء من جانب عصابات متخصصة في الاتجار في هذا النشاط في العديد من البلدان العربية رغم أن هذه الظواهر غير مطروحة علناً وغير موقّعة.

وفي تقرير مشترك لليونيسيف والجامعة العربية صادر في أبريل/نيسان ٢٠٠٥ يوضح تأثر ٢٥ مليون طفل عربي بالحروب والنزاعات المسلحة، وأن تلك النزاعات المسلحة كان لها آثار مدمرة على الأطفال حيث يقتلون أو يعوقون أو يفقدون آبائهم وأخوتهم، ويتعرضون لصدمات عاطفية ونفسية، ويحرمون من حقوقهم في المسارى والغذاء والتعليم، بل إن بعضهم يصابون أو يقتلون بالألغام الأرضية أو القنابل التي لم تتفجر بعد فترة طويلة من انتهاء النزاع، كذلك قد يرغم الأطفال على الخدمة في القوات الحكومية أو المتمرّدة (كما في السودان والصومال).

وفي فلسطين فبالإضافة إلى معاناة الأطفال في مختلف مجالات الحياة نتيجة عمليات الحصار والإغلاق، فإن ٢٥% من الشهداء الفلسطينيين هم من الأطفال دون ١٨ سنة منذ بدء الانتفاضة، كما أصيب ما يزيد عن ٢٠٠٠ طفل، كما يقدر عدد الأطفال الذين تم احتجازهم لفترات متفرقة في السجون الإسرائيلية بحوالي ٣٠٠٠ طفل منذ العام ٢٠٠٠، كما أن ٢٢% من الأطفال من دون الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد، بينما يعاني ١٦% من قسّر الدم الحاد، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الإعاقة الدائمة للنمو الجسدي والعقلي (وفى حادثة واحدة خلال العام ٢٠٠٤ أطلقت قوات الاحتلال النيران على مظاهرة سلمية أعطيها من الأطفال مما أسفر عن مقتل ٩٠ مديناً أغلبهم من تلاميذ المدارس). بالإضافة إلى عراك مرور سيارات الإسعاف عبر المعابر مما أدى إلى وفاة أطفال كانوا يحتاجون إلى رعاية طبية عاجلة

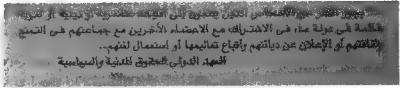
وفي العراق الذى شهد معاناة طويلة مع التعذيب الدوائية والحظر، كان من بين مظاهرها نقص التغذية والبيان الأطفال والأبوة والمسننات الطبية مما رفع معدلات وفيت الأطفال إلى ٦٠٠٠ طفل شهرياً (كما سبقت الإشارة)، فضلاً عن تأثير الصلوات العسكرية نفسياً على الأطفال.

وفي إقليم دارفور غرب السودان، تأثر حوالي ٢,٦ مليون شخص من النزاعات المسلحة من بينهم ١,٨ مليون نازح داخلياً و٢٠٠ ألف لاجئ عبروا الحدود إلى تشاد، ومن هؤلاء ١,٤ مليون طفل من دون سن الثامنة عشرة، و٦٠٠ ألف طفل تحت سن الخامسة. وبصفة عامة فى حالة النزاعات الممتدة مثل

يعانى الأطفال
فى البلدان العربية
من العنف الأسرى
كأنعكاس لثقافة
العنف فى المجتمع

تلك التي، يعانى منها الأطفال الفلسطينيون والعراقيون والصوماليون والمودفونيون، نشأت لجيل بأكملها وقد توقف نموه.

تضم العديد من البلدان العربية من الأقليات غلبة للتنوع (لبنان نموذجاً)، ويؤثر هذا الوضع مع تغلغل الإرث والانتماءات القبلية في احترام حقوق الأقليات والأقليات العرقية في الوطن العربي وأشكال التمييز التي تتعرض لها، وتكرس الظروف الاقتصادية وكذلك السياسات الحكومية هذا التمييز الذي يقف وراء العديد من الصراعات والنزاعات الداخلية.



الأكراد

وتعد الأقلية الكردية أكبر أقلية في كل من العراق وسوريا وتمتد إلى تركيا وإيران، وقد لعبت هذه الجماعة القومية عتقا وتمييزا ضدها، وضع ذلك في العراق خلال الحكم السليق وتبعاه سياسات "العربنة" وتغيير الطابع الديموجرافي لمن كركوك وخلفين وسنجار عبر سياسات التهجير القسري للآلاف من السكان غير العرب، ومصادرة المساكن بمقابل بخص (٥٠% من قيمتها) وتسكين أسر عربية فيها، وأدت هذه السياسات القسرية إلى تلجيج التعصب للعرق والصراع، وقد حظي الأكراد بالحماية في ظل نظام حظر الطيران على المنطقة الشمالية عقب حرب الخليج الثانية. وقد تجلّت آثار الصراع العرقي أثناء وبعد الغزو الأمريكي البريطاني (حرب الخليج الثالثة) وقد عاجلت سلطات الاحتلال هذه الأوضاع فليقت

تتعرض الإثنيات في العديد من البلدان العربية لعدة أشكال من التمييز الذي يسبب الصراعات والنزاعات الداخلية

سياسات مماثلة لسياسات الحكومة العراقية السابقة عبر إعادة التسيكين والتشكيل الديموجرافي، فضلاً عن اعتماد نظام يشبه المحاصصة في تشكيل الهيئات السياسية لصالح الأقلية الكردية، وانطوى الأمر على منحهم حقوقاً تشبه حق النقض على أي قرارات يرونها لا تتفق مع مصالحهم الذاتية، حتى لو كانت تلبى مصالح المجموع العراقي.

وفي سوريا، يفقد حوالي ٢٠٠ ألف كردي لحق الجنسية، ويشكلون فئة لا يحق لها الحصول على بطاقات هوية أو شهادات ميلاد، وشأن اللاجئين الفلسطينيين لا يسمح لهم بالعمل في الحكومة أو الالتحاق بالمدارس والجامعات الحكومية أو ممارسة الطب والهندسة، أو ملكية الأراضي أو حتى توثيق عقود الزواج، كما وضعت قيود شديدة على طبع ونشر أي كتب أو مواد إعلامية باللغة الكردية، وتفيد المعلومات بأن السلطات السورية تقوم بإعداد قوائم بهؤلاء المجردين من الجنسية لاتخاذ إجراءات تجنيسهم تنفيذاً للقرار الرئاسي الصادر في مايو/أيار ٢٠٠٤.

وفي لبنان يبلغ الأكراد حوالي ٢٥٠ ألف شخص، ويترشحون للتمييز ضدهم في تطبيق قوانين ملكية الأراضي.

البربر/الأمازيغ

ومن لجماعات القومية الهامة أيضاً قبائل البربر أو الأمازيغ في بلدان المغرب العربي، وتحديداً في كل من الجزائر وليبيا والمغرب، وقد برزت أوضاع هذه الأقلية خلال الأزمات الأخيرة بذلة من أحداث العنف والمواجهات التي نشبت في منطقة القبائل بالجزائر (رغم

ولايات نيزى لوزو وبجيلة واليوردة ويومرداس) في منتصف أبريل/نيسان ٢٠٠١، وقد لمكنت الحركة التي بدأت احتجاجا على انتهاكات قوات الدرك لحقوق المواطنين، إلى المطالبة بتحسين الظروف المعيشية وتوفير فرص العمل واعتماد اللغة الأمازيغية لغة رسمية، مع تصعيد المطالب من قبل البعض إلى حد الدعوة لإعلان الاستقلال الذاتي للولايات، وقد تجددت هذه الأحداث في العام التالي بمناسبة إجراء الانتخابات النيابية في الجزائر، ولقيت صداها في مظاهرات مساندة من أفرادهم في المغرب، وقد تم اعتواء التصعيد من خلال تشكيل لجنة تحقيق وإعلان قرار الأمازيغية لغة وطنية إلى جانب العربية، وتمازس اللجان المسمنة للقبائل في الجزائر المعروفة بـ"بنسيفيات العروش" (التاجمعت) مع بعض الأحزاب ذات النحل دورها في الضغط لإقرار مطالبها من خلال الحوار مع الحكومة الذي أسفر عن بعض التفاهات في منتصف ٢٠٠٣، أممها إدراج الأمازيغية في النظام التربوي بالبلاد، وتخصيص ميزانية للمشاريع التنموية بالمنطقة، ووقف الملاحقات القضائية لملدوي العروش والمتظاهرين.

وفي ليبيا، هناك بعض شكوى من التمييز على أساس قبلي ضد الأمازيغ في وسط البلاد، وضد قبائل الطوارق في الجنوب.

وفي المغرب، فرغم أن ٦٠% من المولدين من أصول بربرية، فقد أثارت بعض المجموعات الثقافية مخاوف من انتشار ثقافة وتقاليد البربر نتيجة سياسات الحكومة المقيدة لأشطتهم، ورفضها تسجيل المواليد بأسماء بربرية، واتجاهها لعربية أسماء المدن والقرى، وقد بدأت الحكومة بإدخال اللغة الأمازيغية في التعليم الابتدائي في حوالي ١٢٨٠ مدرسة، مع التزمها

بتصميم ذلك في جميع المدارس الحكومية بدءا من العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

فلسطينيو ٤٨

وبالإضافة إلى معاناة الفلسطينيين في المناطق المحتلة المفروض خضوعها للسيطرة الوطنية الفلسطينية، يواجه الفلسطينيون داخل الخط الأخضر (فلسطينيو ٤٨) تمييزا صارخا ضدهم ولتهلكا لحقوقهم، ومن ذلك التجاوزات ضد مظاهراتهم الاحتجاجية تعاطفا مع انتفاضة الأقصى، وخاصة للتبطل في التحقيق في مقتل ١٣ منهم بواسطة قوات الشرطة والجيش، بالإضافة إلى ملاحقة نشاطهم (محكمة د.عزمي بشارة بعد رفع الحصانة البرلمانية عنه)، إلى جانب السياسات التمييزية في تحديد مخصصات المدن والمؤسسات المدنية في المدن ذات الكثافة العربية، وفي المخصصات الدراسية للطلبة والمعلمين في المدارس العربية ذات الكثافة العالية، وكذلك منالة نسبة العرب من خريجي المدارس الثانوية وخريجي الجامعات، كما يشمل التمييز الحق في التملك وترخيص البناء بما يحد من قدرة الفلسطينيين على تملك الأراضي والعقارات، مع التوسع في ممارسات الاستيلاء على منازلهم وعقاراتهم.

لما في القدس إجراءات التمييز صارخة ضدهم، حيث تقوم سلطات الاحتلال بسحب الهوية من آلاف المولدين الذين كانوا خارج الوطن للدراسة والعمل، ومن آلاف الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية، وتعرض عليهم التنازل عن جنسيتهم الفلسطينية وجمعيتهم العربية الثنائية إن وجدت من أجل استرداد وثقتهم المقدسية، كما تواجه البداة القديمة في القدس خاصة الحي الإسلامي بها تمييزا مستقرا في خدمات الإسكان والتعليم والطب والمساعدات

يواجه الفلسطينيون داخل إسرائيل انتهاكا لحقوقهم إلى جانب التمييز في مجالات الإخصاصات الدراسية وحقوق التملك والتخادمات الصحية والإسكان

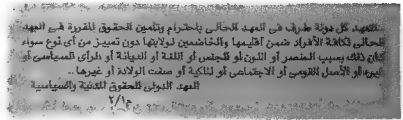
ورغم بطء عملية حل هذه المشكلة، إلا أن العالم الأخير شهد تساهلاً من الحكومة في تعيين بعض الجيود في بعض الأجهزة الهامة مثل (الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب) كما أقرت التعليم المجاني لأبناء البدون بتمويل من ميزانية الأوقاف بدءاً من العام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وأعلنت الحكومة بتوفير الرعاية الصحية لهم بدءاً من عام ٢٠٠٥.

وفي البحرين، وعلى مدى أعوام، اتخذت خطوات جزئية لحل مشكلة حوالي عشرة آلاف شخص من البدون، وقد أعطى الأمر الملكي في أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠١ بمنح الجنسية لمن تبقى منهم، وتسهيل عودة جميع البدون المقيمين بالخارج ولهم أقارب يحملون الجنسية البحرينية (حوالي ألف شخص) دفعة لحل المشكلة، وقد شكل مجلس نقابات في ٢٠٠٣ لجنة للتحقيق في دعاوى التمييز في عملية التجنيس على أساس سياسي، وقد أقرت اللجنة في ٢٥ يناير/كانون ثان ٢٠٠٤ وقوع هذا التمييز فيما يتعلق بأكثر من ٣٠٠ حالة تجنيس تم إقرارها، مشيرة إلى التأثير السلبي لهذا التمييز أمنياً واجتماعياً واقتصادياً، وسأبديها في ذلك تقارير مقدمة من ست جمعيات حقوقية في مارس/آذار ٢٠٠٤، هذا ويتطلب القانون من العربي شرط الإقامة لمدة ١٥ عاماً، ومن غير العربي الإقامة لمدة ٢٥ عاماً للحصول على حق المواطنة والجنسية.

مظاهر أخرى

وهناك بعض صور التمييز العرقي التي يصعب حصرها لتشتب وتداخل الأصول القبلية، ففي السودان مثلاً يصل عدد القبائل المشكلة لسكانه إلى حوالي ٥٧٨ قبيلة، ويحظى إسماعيل بسمطرة ولجنة وتميز على حساب المناطق

الإثنية والاجتماعية وخمدت الصرف الصحي والنظافة، رغم إلزامهم بدفع ضرائب على قدم المساواة مع الإسماعيلية، فضلاً عن القيود المفروضة على الحركة من وإلى المدينة، حتى لفرض مفلسة الشعارات البنية.



البدون

ويانصبة لمشكلة (البدون) في بعض دول الخليج (الكويت والبحرين)، ففي الكويت، شرعت السلطات في التجنيس القوي لكل المسمجلين وفقاً لإحصاء ١٩٦٥ وإنهاء التمييز ضدهم، وتجنيس العسكريين وأسر الشهداء ولكن بمعدل ٢٠٠٠ حالة سنوياً، ومع ذلك لا يتم تحقيق هذا المعدل المستهدف بانتظام، حيث تقتصر التجنيس حتى عام ٢٠٠٣ على ١٦٠٠ حالة فقط، ولكن سمح بتسجيل ٥٥٠٠ من الفئات التابعة من الزوجات والأبناء والأقارب خارج المعدل المذكور.

ومن ناحية أخرى، أقرت وزارة الدفاع الكويتية تجنيس البدون المشاركين في حرب التحرير (٤٠٠ شخص) كما أقرت وزارة الداخلية تجنيس البدون الذين تم اكتشاف رفاتهم بين الضحايا المسمتقين في العراق بما يمتد إلى أسرهم. أما البدون الذين يثبتون انتماءهم لجنسيات أخرى فيحصلون على حق الإقامة، وإن كانت هذه العملية قد شلها بعض دعاوى التزوير، وتم التناهي عنها وتشير السلطات الكويتية إلى أن الاعتراف السياسية والاقتصادية والمالية ثق عقلاً وراء بطء حل لمشكلة لما تتطلبه استحقاقات التجنيس من مزايا وخدمات.

ما زالت جهود بعض البلدان العربية لحل مشكلة "البدون" يشوبها الجحش وتعرضها اعتبارات سياسية واقتصادية ومائية

الأخرى في الجنوب، وهو مسبب لأسلمي من أسباب الصراعات المسلحة، التي تتدخل معها اعتبارات أخرى سياسية ودينية، وتشمل مظاهر التمييز في مجالات العمل والتعليم ومحاولات فرض اللغة العربية أو تطبيق الحدود الإسلامية في الجرائم، فضلاً عن ممارسات الاختلاف وضيم النساء والأطفال كضائم حرب القبائل المنتصرة في الصراع المسلح.

وكذلك في الصومال حيث تمارس القبائل الكبرى والمهيمنة في كل منطقة للتمييز ضد غيرها من القبائل الصغيرة مثل (الابنتو والسناديري والدير والسواحلي....) ويكون للتمييز في كل الخدمات الاجتماعية، ويتمرضون لممارسات القتل والتحرش والإهانة من جانب الفصائل المسلحة التي تتشكل على أسس قبلية.

وفي جيبوتي تحظى قبائل "العيسى" بسيطرة في الحكومة والحزب الحاكم والجيش على حساب القبائل الأخرى.

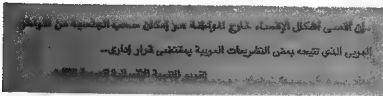
أما في موريتانيا تمارس قبائل المور التمييز ضد القبائل الأافريقية، مع أفضلية للمور "لبيض" على المور "الصود".

وفي اليمن تحتل طائفة "الأخلم" ٥,٢% من السكان أقل مكانة اجتماعية واقتصادية لدخل الدولة.

وبالإضافة إلى التمييز العرقي، توجد صور للتمييز بين المذاهب الإسلامية، ومن أبرز صوره التمييز ضد الشيعة في بعض البلدان العربية في مجالات العمل وفي إقامة الاحتفالات الدينية، وتلقى الخدمات العامة.

ويبقى أن هذه الصورة السلبية لأنماط من التمييز ضد الأقليات في الوطن العربي كان من

المفترض بها أن تدفع نحو مجتمع أكثر حداثة يقوم على مفاهيم المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات ويكرس الوحدة المجتمعية، غير أنه يتدهور بشكل كبير نحو تعميق الانقسام لدخل المجتمع، ويتجلى أخطر أنماطه في أسلوب المحاصصة الطائفية والعرقية الذي امتد من لبنان إلى العراق تحت الاحتلال، وبما يعكس المخاطر على وحدة وتماسك بعض المجتمعات العربية، في ظل لتراجع عن تعزيز مفاهيم للتنوع في إطار الوحدة أو الوحدة.



مشغون اللاجئين والنزوحين

يشهد الوطن العربي تولد العديد من اللاجئين والنزوحين في عدة مناطق نتيجة الحروب والاحتلال الأجنبي والنزاعات الداخلية، وتشهد أوضاعهم تدهوراً ملحوظاً، وخصوصاً اللاجئين الفلسطينيين مع استمرار إنكار حقهم في العودة إلى موطنهم الأصلي ولتفويض عما أصابهم من أضرار.

ويعد الوطن العربي مركز طرد للاجئين نتيجة تدهور الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، كما يعد أحد مراكز الاستقبال أيضاً للاجئين من مناطق أخرى، فضلاً عن تحوله إلى معبر رئيسي بين أفريقيا وآسيا من ناحية وبين بلدان الاتحاد الأوروبي من ناحية ثانية، وبصفة خاصة عبر المتوسط وهو ما يضعه على رأس جدول أعمال المجتمع الدولي في التوصل إلى أهدافه للحد من ظاهرة اللجوء والهجرة غير الشرعية، على الرغم من تناقص ذلك مع حرية التنقل التي تفرضها

إن إقامة مجتمع أكثر حداثة في الوطن العربي يجب أن يقوم على مفاهيم المواطنة والمساواة ويكرس الوحدة المجتمعية

مقتضيات العولمة، والتي تصر دول الثمانية الاقتصادية للكل على حصرها في البضائع دون البشر.

في السودان تقدر المصادر نزوح ٤ مليون دخلخا نتيجة للحرب الأهلية، وفي تقدير الأمم المتحدة أنفر النزاع في دارفور عن نزوح ١,٨ مليون شخص، ولجوء ٢٠٠ ألف آخرين إلى تشاد، ويعيش عشرات الآلاف من النازحين من الجنوب والغرب (نتيجة للمجاعة والحرب الأهلية) في عشوائيات متفرقة حول الخرطوم، وأوردت التقارير الدولية الانتهاكات التي يتعرض لها النازحين بما يشمل الضرب والاعتصاب والإعادة القسرية إلى المواطن الأصلي، ومن ذلك تصد الحكومة إغلاق معسكرين للنازحين في الجبر والعطاش خلال شهر نوفمبر/تشرين ثان، كما قُلت في شهر أغسطس/آب بقتل ٥٠ نازح وصلوا إلى معسكر قائما، كما وردت تقارير عن إلقاء القبض على نازحي دارفور الذين التقوا مع المراقبين الأجانب، مما يجعل النازحين يعيشون في مناخ من الخوف، وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لسانية لشؤون اللاجئين وجود ٥٧٢ ألف لاجئ سوداني في الدول المجاورة، يقع أغلبهم (٢٢٣ ألف) في أوغندا.

وقد شجع تصن للموقف الأمني في الجنوب على تزايد وتيرة عودة المرحلين دخلخا إلى أماكن إقامتهم الأصلية، وكذلك عودة حوالي ٣٠٠ ألف لاجئ طوعاً خلال العام، خاصة إلى منطقة جبال النوبة التي بدلت فيها رعاية للتسوية قبل ٣ سنوات.

ومن ناحية أخرى تؤدي السودان ما يقرب من ٣٢٧ ألف لاجئ من ارتيريا وأثيوبيا وتشاد ولوغندا والصومال والكونجو الديمقراطية، منهم حوالي ١٥٠ ألف يعيشون في معسكرات

لللاجئين، بالإضافة إلى أن الدولة تقدم حماية مؤقتة للأشخاص غير المؤهلين للحصول على صفة لاجئ، ولكن ترد تقارير عن إساءة مسؤولي الحكومة معاملة اللاجئين بالاعتداء بالضرب والاحتجاز، كما لا يسمح لهم الحصول على المواطنة أو الإقامة مهما طالبت مدة إقامتهم، وإن كان يسمح لهم بالعمل في بعض المهن قليلة الدخل.

أما للاجئين الفلسطينيين فأغلبهم في الأردن ولبنان وسوريا، وقد منحت الأردن الجنسية للاجئين السنّازحين إليها عقب حرب ١٩٤٨، ولعدد كبير من اللاجئين والنازحين إليها عقب حرب ١٩٦٧، ولكنها استتكت لاجئ غزة (١٥٠ ألف) من هذا الإجراء وتصدر لهم وثائق سفر صالحة لمدة ٣ سنوات، كما بدأت منذ ١٩٩٥ إصدار وثائق سفر صالحة لمدة ٥ سنوات لقاطني الضفة الغربية.

وفي لبنان يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين بـ ٣٩٠ ألف لاجئ مسجل، منهم ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف مقيم فعلا في الدولة، ومعظمهم يعيش في مخيمات مزدحمة تأثرت الأوضاع فيها بشدة نتيجة الغزو الإسرائيلي للبنان والحرب الأهلية، وهم محرومون من العمل في ٧٢ مهنة، وللقبيل منهم حاصل على تصريح عمل، ويلتحق بعمل محدود المهارة والأجر، ومحظور عليهم إضافة أي مباني جديدة للمخيمات أو توريث ملكياتهم لأبنائهم بدعوى عدم المساس بحقوقهم في العودة بتقاضي للتوطين الدائم.

أما اللاجئون في العراق فقد قدمت الأردن الحماية لـ ٢٧٧٣ لاجئ من مواطني دولة ثالثة في طريقهم من العراق إلى دولهم هرباً من الغزو الأمريكي، وقامت باستيعاب ١٢٠٠ فلسطيني في معسكر الرويشد الحدودي للاجئين،

تشهد أوضاع اللاجئين والنازحين في الوطن العربي تدهوراً ملحوظاً نتيجة للحروب والاحتلال الأجنبي والتزاعات الداخلية

كما منحت الصلابة لـ ١٢٠٠ من الأكراد الإيرانيين في معسكر الكرمة الحدودي وأقرت الحكومة خلال العام ٢٠٠٤ الإبقاء على معسكر الرويشد لحين ترحيل الموجودين به.

وقدما يتعلق باللاجئين وللفناجين في العراق نفسها، فيلاحظ تدهور أوضاع المرحلين داخلها نتيجة السياسات العرقية والعمليات العسكرية (انظر الحق في السكن) وعموما تتراوح تقديرات أعداد اللاجئين والعائدين أو الفناجين من الجهات المختلفة ما بين ١٧٥-٢٢٤ ألف شخص، ومن ناحية أخرى منحت الحكومة مأوى لحوالي ٦٥ ألف لاجئ، ويتعاملون مع موضوعة الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في مساعدتهم قانونيا وماديا من خلال مساعدات ومخصصات الإيجار.

ومع هذا فقد شهدت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين والسوريين في العراق تدهورا ملحوظا بعد سقوط النظام السابق، وأسدر معتلون عنهم سلسلة من التحذيرات من تعرضهم لسجائر عدة كان آخرها مايو/أيار ٢٠٠٥، وأُشيروا إلى مخاوف من النظر إليهم على أنهم من أنصار النظام السابق، ومن نماذج ذلك قيام بعض الملاك بطرد حوالي ٣٩٥ أسرة فلسطينية كانت تستأجر شققا لديهم تحت تهديد السلاح، أو لشك في ارتباطهم بالعمليات الإرهابية.

حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة

توصف الإعاقة بأنها حالة المعجز لعضو واحد أو أكثر من أعضاء جسم الإنسان عن أداء وظيفة جزئيا أو كليا، وتختلف هذه الحالة باختلاف العضو المسبب له ودرجة المعجز، والعامل الأساسي في التعامل مع وضع المعاقين هو عن طريق إدماجهم في المجتمع، وهم بذلك

يحتاجون إلى رعاية خاصة لقدراتهم بما يسمح بتطويرها وفتح فرص إدماجهم في المجتمع ومشاركتهم التنموية في شؤونه، ومعظم الدول تتر في تشريعاتها حمايتهم وعدم التمييز ضدهم، وتحاول أن تتيح لهم فرص عادلة في التعليم والرعاية الصحية والمواصلات، سواء من خلال البرامج الحكومية أو من خلال وزارات الشؤون الاجتماعية أو البرامج المشتركة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، خاصة الجمعيات الدينية للخيرية، وإن كان الدور للحكومي في التمول أكبر في الدول الناطقة، ولكن تكاد تتعد الخدمات المقدمة لهم في البلدان ذات مستويات دخل منخفضة مثل السودان وموريتانيا والصومال وغيرها في المنطقة.

ضعف الإحصاءات

ورغم قصور المعلومات المتعلقة بهذه الحالات خاصة مع حساسية بعض الأسر في موجهتها بالمرحلة الكافية، لا يمكن تقدير أبعاد المشكلة وإكثافت علاجها، إلا أنه يقدر عدد ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين في البلدان العربية بحسب منظمة العمل العربية بأكثر من عشرين مليون شخص بنسبة مئوية ١,٦% من السكان في ٢٠٠٣ (علما بأن هذه الإحصائيات قد لا تحتوي بيانات مؤكدة عن المعاقين في العراق)، وفي كل الأحوال فإن بعض التقديرات للدولية تقفز بالنسبة المذكورة إلى ضعفها أو أكثر (١٢%).

تشريعات العمل

وتسعى بعض الدول لضمان عدم التمييز ضد ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تشريعات تلزم مؤسسات العمل بتخصيص نسب معينة

إن العامل الأساسي للتعامل مع المعاقين هو عن طريق إدماجهم في المجتمع وتطوير قدراتهم وحمايتهم ضد التمييز

منظمة الصحة العالمية لمزيد من الرعاية الصحية للمرضى العقليين ومحولة إيمانهم في المجتمع.

وفي العراق يعاني المجتمع من ظاهرة انتشار المعاقين في البلاد إلى الحد الذي وصل عددهم تقريبا إلى المليون من بين نحو ٢٧ مليون نسمة، وذلك نتيجة الحروب المستمرة على العراق مروراً بحرب الخليج الأولى ثم الثانية ثم الاحتلال الأمريكي في ٢٠٠٣، بالإضافة إلى الحصار لمدة ١٣ سنة، وقد تركت هذه الحروب والحصار آثاراً كبيرة وملحمة أثقلت في العنق الكبير من ذوي الاحتياجات الخاصة سواء من الجنود أو المدنيين (فضلاً عن المشوهين بالولادة نتيجة استخدام السلاح الكيميائي واليورانيوم المنضب)، وعلى الرغم من انتشار العشرات من المنظمات والهيئات المستقلة المعنية بنوعي الاحتياجات الخاصة في العراق بعد الفزو الأمريكي، إلا أن هذه النسبة الكبيرة من السكان تعاني من الإهمال، وخصوصاً مع شكاواهم المتكررة من أن هذه المنظمات لا تلعب دورها بأمانة.

وفي لبنان نتيجة لسنوات الحرب الأهلية، بلغ عدد المعاقين نتيجة هذه الحرب حوالي ١٠٠ ألف لبناني، تتولى أسرهم غالباً رعايتهم وذلك بالرغم من وجود ١٠٠ مؤسسة خاصة نشطة لرعاية المعاقين فإن ميزانيتها عموماً متواضعة.

مقتولة من الموظفين المعاقين، فهي في تونس ١%، وفي كل من الأردن والجزائر وقطر والبحرين ٢%، وفي لبنان ٣%، وفي سوريا ٤%، وفي مصر ٥%، ولكن ليس هناك إكثافات للمراقبة الدقيقة وضمان التنفيذ، وبالإضافة لذلك هناك في بعض الدول صلاحيات متخصصة في تجارة الأطفال المعاقين بهدف استغلالهم في التسول الإجباري (مصر والمملكة علي سبيل المثال).

وتوصي اليونسكف المعنية بضرورة عدم الاكتفاء بالتشريع الملزم بتنفيذهم، ولكن بالتوسع في الخدمات المقدمة إلى هذه الشريحة، مع تحسين وتطوير نوعية الخدمات المقدمة أصلاً، ومن الأمور اللازمة الأخرى إجراء مزيد من الدراسات في هذا المجال، وتهيئة العديد من الاختصاصيين ومراكز البحث والرعاية الاجتماعية، وتشجيع العمل التطوعي والإنساني، وتقديم التبرعات اللازمة.

وتتضح مشكلة المعاقين بصفة خاصة في مناطق النزاع والصراع، ففي المناطق الفلسطينية المحتلة كان عدد المعاقين قبل اندلاع الانتفاضة الأخيرة ١٣٠ ألف فلسطيني (٣% من السكان) ويتردد مركز الصحة والتنمية والسياسة والمعلومات أن ١٠% من جرحي الانتفاضة البالغ عددهم ٤٠ ألف فلسطيني سوف يعانون من إعاقات دائمة، وتعتمد السلطة الفلسطينية على جهود المنظمات غير الحكومية لمواجهة هذه المشكلة، وقد أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في فبراير/شباط ٢٠٠٤ خطة قومية بتمويل من

يجب التمييز بين
أخذنا اننا انشده
للمعاقين وإجراء
المؤرخ من الدراسات
بخصوصهم واتخذت
مراكز لرعايتهم
اجتماعياً وتشجيع
العمل التطوعي
والإنساني في
هذا المجال



ملاحق

- ❖ السكان
- ❖ المشاركة السياسية للمرأة
- ❖ البطالة وعمالة الأطفال
- ❖ مؤشرات عن الصحة
- ❖ اللامساواة بين الأنثى والذكور في التعليم
- ❖ الصحة الانجابية
- ❖ مؤشرات الأسرة والخصوبة
- ❖ حرية الصحافة في العالم
- ❖ الاستخدام الأمريكي بحق النقض لحماية إسرائيل
- ❖ الانضمام إلى المواثيق الدولية

البطالة وعمالة الأطفال

البلد	النسبة ٢٠٠٤ من السكان	صحة البطالة (١-٥) (نسبة %)							معدل البطالة ١٩٩٩ (نسبة %)			البلد
		رجال	مختل	فتيات	تكرار	إجمالي	تكرار	إجمالي	رجال	مختل	إجمالي	
..	٢٠,٨	١٣,٤	١٤,٥	الأرجنتين
..	٢,٦	٢,٢	٢,٢	الإمارات
٥	٣	٦	٥	٢,٠	٤,٦	٦,٢	البحرين
..	٢٩,٧	٣٢,٦	٢٩,٨	البحرين
..	٩,١	٢,٩	٤,٦	السعودية
١٦	٢٥	١٦	٧	١٢	١٦	١٣	السعودية
٣٥	٣٨	٣٦	٢٥	٣٦	٢٩	٣٢	السعودية
٩	١٢	١٢	٦	٥	١١	٨	السعودية
..	٩,٦	١,٨	١,٨	الكويت
..	١٢,٥	١٦,٦	١٦,٦	الكويت
..	٨,٢	١٢,٥	١٦,٥	الكويت
..	الكويت
..	الكويت
٢٩	٣٢	٣٧	٢٨	٢٨	٢٧	٢٧	الكويت
..	٢٤,١	٨,٢	١١,٧	سورية
..	١٧,١	٣٣,٥	٣١,٢	الأراضي الفلسطينية المحتلة
١٣	٤	٨	٦	البحرين
٨	١٢	٨	٢	٥	٦	٩	٢٧,٦	٥,٦	٩,٢	مصر

المصدر: UNICEF http://www.unicef.org/data/ahloq_english.xls

الصحة الإنجابية

مدا الحياة الأربعة	معدل الفتيات للفتاة (كل 100,000 من 15 إلى 19 سنة)	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)
مدا الحياة الأربعة	41	87	80	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)
10 سنوات	54	96	95	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)
45 سنة	28	94	96	..	0.2	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)
14 سنة	140	77	58	..	0.1	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)
10 سنوات	23	90	87	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)
8 سنوات	590	86	54	56	2.3	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)
14 سنة	1100	2	40	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)
62 سنة	250	54	59	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)
70 سنة	5	99	99	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)
12 سنوات	220	40	45	15	0.1	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)
60 سنة	5700	16	26	15	0.1	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)
30 سنة	120	90	71	..	0.17	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)
14 سنة	480	24	69	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)
14 سنة	730	79	76	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)
75 سنة	160	67	33	..	0.17	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)
..	87	92	98	15	0.1	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)
..	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)
60-40 سنة	7	97	100	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)
40 سنة	150	45	85	..	0.1	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)
50 سنة	97	76	100	16	0.3	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)
50 سنة	84	46	53	10	0.17	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)
14 سنة	1000	40	49	..	0.6	الزواج قبل سن 15 (نسبة مئوية)

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2004 <http://unstats.un.org/unsd/demographic/products/tndv/table3b.htm>
 UNSD: <http://unstats.un.org/unsd/demographic/products/tndv/table3b.htm>

مؤشرات الأسرة والخصوبة

عدد الولادات لكل 1000 امرأة شخص 15-19 سنة 2005-2000	معدل الخصوبة (15-19 لكل امرأة) 2000-2005	معدل الخصوبة (15-19 لكل امرأة) 1995-1999	معدل الخصوبة (15-19 لكل امرأة) 2002-2005	نسبة استخدام موانع الحمل من إجمالي النساء (المرأة) (%) 1991	نسبة أكبر من 15 عاماً (نسبة) 1994-1999	متوسط حجم الأسرة 1991-1994	البلد
27	3.6	4.9	53	6.9	البحرين
51	2.8	3.8	28	البحرين
18	2.7	3.4	62	5.6	البحرين
16	2.8	4.1	52	..	11	7.0	البحرين
38	4.5	5.8	32	7.4	البحرين
55	4.4	5.3	8	..	13	6.3	البحرين
213	7.3	7.3	1	البحرين
38	4.8	5.7	14	7.3	البحرين
31	2.7	3.2	50	..	5	6.5	البحرين
25	2.7	3.6	50	..	15	6.0	البحرين
111	7.0	7.8	21	..	12	5.8	البحرين
7	2.0	3.1	60	..	11	5.4	البحرين
59	4.9	5.8	21	..	25	6.2	البحرين
64	5.7	6.3	18	6.6	البحرين
34	3.3	4.6	36	6.0	البحرين
66	5.0	6.5	24	7.0	البحرين
94	5.6	6.5	البحرين
20	3.2	4.1	43	5.6	البحرين
25	2.2	2.8	61	..	12.5	4.8	البحرين
7	3.0	4.1	40	البحرين
47	3.3	4.0	56	..	13	4.9	البحرين
104	5.8	6.1	8	البحرين

• التوقعات لسنة 1997 وفقاً لتقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 1997.
 المصدر : UNSD <http://unstats.un.org/unsd/demographic/socail/childbr.htm>
 World Women 2000 <http://unstats.un.org/unsd/demographic/wv2000/table2b.htm>

حرية الصحافة في العالم - ٢٠٠٤
في البلدان العربية *

المرتبة	البلد	الدرجة
٨٧	لبنان	٢٤,٣٨
١٠٣	لوكسمبورغ	٣١,٦٧
١٠٥	قطر	٣٢,٥٠
١١٦	الأراضي الفلسطينية المحتلة **	٣٧,٥٠
١٢١	الأردن	٣٩,١٣
١٢٦	المغرب	٤٣,٠٠
١٢٨	الجزائر	٤٣,٥٠
١٢٩	مصر	٤٣,٥٠
١٣٠	الصومال	٤٣,٥٠
١٣٢	السودان	٤٤,٢٥
١٣٥	اليمن	٤٨,٠٠
١٣٧	الإمارات	٥٠,٢٥
١٣٨	موريتانيا	٥١,٠٠
١٤٣	البحرين	٥٢,٥٠
١٤٥	جيبوتي	٥٥,٠٠
١٤٨	العراق	٥٨,٥٠
١٥٢	تونس	٦٢,٦٧
١٥٤	ليبيا	٦٥,٠٠
١٥٥	سوريا	٦٧,٥٠
١٥٩	السعودية	٧٩,١٧

المصدر : تقرير "مراسلون بلا حدود"

باريس، أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٤

(تعتمد المنظمة في تصنيفها لحرية الصحافة على مؤشرات عدة، ومنها مقتل واعتقال صحفيين بسبب أدلهم، وحرية البحث العلمي، وحرية المعرفة والإنترنت)

* ترتيب الدول العربية ضمن ١٦٧ دولة في العالم حول حرية الصحافة.

** حرية الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي.

استخدام الإدارة الأمريكية لحق النقض (الفيتو)
في مجلس الأمن الدولي لحماية إسرائيل
(منذ العام ١٩٧٣)

مستعمل	لتاريخ	مضمون لقرار
١	١٩٧٢/٩/١٠	إدانة الهجمات الإسرائيلية على جنوب لبنان وموريا
٢	١٩٧٣/٧/٢٦	تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته ونيل الحماية المتساوية
٣	١٩٧٥/١٢/٨	إدانة الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان وقتلها للمدنيين
٤	١٩٧٦/١/٢٦	الدعوة لإعمال حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني
٥	١٩٧٦/٣/٢٥	إبطال الإجراءات الإسرائيلية لتغيير الأوضاع في القدس المحتلة باعتبارها مدينة تحت الإشراف الدولي
٦	١٩٧٦/٦/٢٩	تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني
٧	١٩٨٠/٤/٣٠	تأكيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني
٨	١٩٨٢/٦/٢٠	دعوة إسرائيل لسحب قواتها من مرتفعات الجولان السورية المحتلة
٩	١٩٨٢/٤/٢	إدانة إساءة معاملة إسرائيل للفلسطينيين في المناطق المحتلة من الضفة الغربية وقطاع غزة وعدم التزامها بالتفويضات جنيف
١٠	١٩٨٢/٤/٢٠	إدانة قيام جندي إسرائيلي بقتل ١١ مصلي فلسطيني بالقرب من المسجد الأقصى
١١	١٩٨٢/٦/٨	الدعوة لغرض عقوبات على إسرائيل في حال رفضها سحب قواتها للغزة من لبنان
١٢	١٩٨٢/٦/٢٦	الإحاح على قطع المعونات الاقتصادية عن إسرائيل في حال رفضها سحب قواتها للغزة من بيروت
١٣	١٩٨٢/٨/٦	الإحاح على قطع المعونات الاقتصادية عن إسرائيل في حال رفضها سحب قواتها للغزة من لبنان
١٤	١٩٨٣/٨/٢	إدانة الاستيطان الإسرائيلي المتواصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة واعتبار المستوطنات عقبة تحول دون السلام
١٥	١٩٨٤/٩/٦	استنكار المذابح الإسرائيلية للعرب في لبنان والدعوة لتعجيل الانسحاب من لبنان
١٦	١٩٨٥/٣/١٢	إدانة الممارسات الإسرائيلية في جنوب لبنان وسياساتها المسماة بالقبضة الحديدية
١٧	١٩٨٥/٩/١٣	استنكار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة
١٨	١٩٨٦/١/١٧	استنكار العنف الإسرائيلي في جنوب لبنان
١٩	١٩٨٦/١/٣٠	استنكار للتدخلات الإسرائيلية في القدس العربية المحتلة والتهديد بالمعاص بالأمكن الإسلامية المقدسة
٢٠	١٩٨٦/٢/٦	إدانة قيام إسرائيل بخطف طيارة ركاب ليبية
٢١	١٩٨٨/١/١٨	استنكار الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وممارستها ضد المدنيين في لبنان

٢٢	١٩٨٨/٢/١	دعوة إسرائيل للتخلي عن سياستها ضد الفلسطينيين التي تؤدي لانتهاك حقوق الفلسطينيين المحتلين، وإبطاء اتفاقية جنيف الرابعة، وتفعيل دور الأمم المتحدة في مستقبل مفوضات السلام
٢٣	١٩٨٨/٤/١٥	مطلبية إسرائيل بقبول بإعادة المبعدين الفلسطينيين، وإدانة استخدام النيران ضد المدنيين، ودعوة إسرائيل إلى الالتزام باتفاقية جنيف الرابعة، والدعوة لتسوية سلمية بمقتضى قرارات الأمم المتحدة
٢٤	١٩٨٨/٥/١٠	إدانة اجتياح إسرائيل لجنوب لبنان
٢٥	١٩٨٨/١٢/١٤	استنكار غارات لقوات للخاصة الإسرائيلية ضد لبنان
٢٦	١٩٨٩/٢/١٧	استنكار ممارسات القمع ضد الانتفاضة الفلسطينية، ودعوة إسرائيل لاحترام حقوق الإنسان للفلسطينيين
٢٧	١٩٨٩/٦/٩	استنكار الانتهاك الإسرائيلي لحقوق الإنسان للفلسطينيين
٢٨	١٩٨٩/١١/٧	مطلبية إسرائيل بإعادة الممتلكات المصادرة من الفلسطينيين أثناء احتجازهم، والسماح لبعثة تقصي حقائق لمرقبة المواجهة الإسرائيلية للانتفاضة الفلسطينية
٢٩	١٩٩٠/٥/٣١	للدعوة لبعثة تقصي حقائق في الانتهاكات ضد الفلسطينيين في المناطق الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي
٣٠	١٩٩٥/٥/١٧	إعلان عدم مشروعية إجراءات إسرائيل بشأن الأراضي في القدس الشرقية وانتهاك قرارات مجلس الأمن واتفاقية جنيف الرابعة
٣١	١٩٩٧/٣/٧	دعوة إسرائيل لوقف نشاطها الاستيطاني وكل الإجراءات الأخرى في الأراضي المحتلة
٣٢	١٩٩٧/٣/٢١	مطلبية إسرائيل بوقف بناء مستوطنات هاروما (جبل أبو غنيم للفلسطيني) في القدس الشرقية ووقف كل للتشاطات الاستيطانية في المناطق المحتلة
٣٣	٢٠٠١/٣/٢٦	للدعوة لنشر مراقبين للأمم المتحدة لمراقبة الأوضاع في الضفة الغربية وغزة
٣٤	٢٠٠١/١٢/١٤	إدانة كل أفعال الإرهاب، واستخدام القوة المفرطة في الضفة الغربية وغزة
٣٥	٢٠٠٢/١٢/١٩	لتعبير عن القلق البالغ بشأن قيام إسرائيل بقتل موظفين بالأمم المتحدة، وتدمير إسرائيل لمخازن برنامج الغذاء العالمي في بيت لاهيا، والمطلبية بالتخلي عن استخدام القوة المفرطة غير الملائمة في الأراضي المحتلة
٣٦	٢٠٠٣/٩/١٦	لتأكيد على عدم شرعية لنفي والإبعاد لأي فلسطيني والإعراب عن القلق البالغ بشأن احتمالات إبعاد الرئيس عرفات
٣٧	٢٠٠٣/١٠/١٤	قلق البالغ بشأن الجدار العازل الإسرائيلي داخل الضفة الغربية المحتلة
٣٨	٢٠٠٤/٣/٢٥	إدانة قيام إسرائيل بقتل الزعيم الروحي الفلسطيني الشيخ "محمد ياسين" بغارة صاروخية في غزة
٣٩	٢٠٠٤/١٠/٥	إدانة الاجتياحات الإسرائيلية في غزة، والمتسببة في مقتل المدنيين والتدمير للمركز للممتلكات

By Donald Neff

http://www.wrmea.com/archives/May-June_2005/0505014.html

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

* تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي * مقرها الرئيسي بالقاهرة بموجب اتفاق مقرر مع الحكومة المصرية في ٦ مايو/أيار ٢٠٠٠ * حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عام ١٩٨٩. وصفة المراقب في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في العام نفسه، وحازت صفة مراقب في اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٣، وارتبطت بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة بصفة العلاقات للتنفيذية في العام ٢٠٠٤.

المقر الرئيسي : ٩١ شارع الميرغني - مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ ج.م.ع

ت : ٤١٨١٣٩٦ - ٤١٨٨٣٧٨

فاكس: ٤١٨٥٣٤٦ - ٦٩٠٤٧٠٣

بريد إلكتروني : aohr@link.net

موقع الإنترنت : www.aohronline.com

www.arabhumanrights.org

الإشتراكات السنوية للعضوية:

الكويت ٢٥ ديناراً الأمان ١٦ ديناراً

مصر ٥٠ جنيهأ المغرب ١٦٦ درهمأ

تونس ١٦ ديناراً بقية الأقطار ٥٠ دولاراً أمريكياً، تحول الإشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم

المنظمة إلى البنك الوطني المصري - فرع ثروت حساب جاري ٥٨١٨٣٥

Alwatany Bank of Egypt/ Sarwat Branch.

Account 581835

أو البنك العربي بسويسرا

Arab Bank (Switzerland) Account 201738

يستناول هذا التقرير أوضاع حقوق الإنسان في الوطن العربي للفترة من مارس/آذار ٢٠٠٤ إلى مارس/آذار ٢٠٠٥، ولكنه يتسع زمنياً نحو المؤشرات الأقدم والوقائع الأحدث لتعزيز سياق التحليل.

ويسأى هذا التقرير في وقت يجتاز فيه الوطن العربي فترة تاريخية حيث تشهد بعض المجتمعات العربية قدراً من التوتر والاحتقان نتيجة ازدياد انتهاكات حقوق الإنسان للعام الرابع على التوالي بالإضافة إلى تدهور الأحوال المعيشية، وفي المقابل أدى ذلك إلى زيادة حيوية ودينامية المجتمعات العربية التي ابتدعت طرقاً مختلفة للاحتجاج السلمي وازدياد المطالبة بالإصلاح وربطه باحترام حقوق الإنسان.

وقد زاد من تدهور أوضاع حقوق الإنسان في الوطن العربي استمرار الاحتلال الأجنبي في المنطقة الذي أوقع أرقاماً غير مسبوقه من الضحايا أغلبهم من المدنيين الأبرياء، بالإضافة إلى استمرار ظاهرة القزاعات الداخلية المسلحة التي أدت لأوضاع إنسانية لم يعد من الممكن تجاهلها. وقد صاحب ذلك ازدياد العمليات الإرهابية في بعض البلدان العربية، واتخاذ إجراءات غير منضبطة لمكافحة الإرهاب أثرت على بنية الضمانات القانونية لحقوق الإنسان.

وبجانب ما رصده التقرير من إيجابيات وسلبات في الوطن العربي فقد تم رصد الآثار السلبية لضغوط العولمة وتبنى سياسات التكيف الهيكلي على خطط ومؤشرات التنمية، مما أدى إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تأثرت عملية تنفيذ الالتزامات العربية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية البشرية في هذه المنطقة من العالم.

